جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأنماط اللغويّة الاختياريّة
دراسة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده

إعداد الطالبة
عُلا أحمد حسين السحيمات

إشراف
الأستاذ الدكتور سيف الدِّين طه الفقراء

رسالــة مقدمــة إلــى عمــادة الدراســات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغويّة قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة عُلا احمد السحيمات الموسومة بـ:

الانماط اللغوية الاختيارية دراسه في معجم " المحكم والمحيط الاعظم " لابن سيده

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. سيف الدين طه الفقراء		٢٠١٤/١٢/٢٤	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٤/١٢/٢٤	عضواً
د. منصور عبدالكريم الكفاوين		٢٠١٤/١٢/٢٤	عضواً
د. خالد محمد المساعفة		٢٠١٤/١٢/٢٤	عضواً

عميد الدراسات العليا/
د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

قال اللهُ عزَّ وجلّ في مُحكمِ التَّنزيل:

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ .

سورة التوبة، الآية (105).

إلى من أنحني أمامهما تواضعاً...، إلى من علَّماني أنَّ الأعمال الكبيرة لا تتمُّ إلَّا بالصَّبر والعزيمة والإصرار...، والديَّ العزيزين، أطال الله في عمرهما، وألبسهما ثوب الصحّة والعافية.

إلى من ملك روحي وعقلي...، إلى نبض قلبي، إلى من سار معي نحو تحقيق حلمي خطوة بخطوة: زوجي الغالي جزاك الله خيراً.

إلى من اعتزُّ وافتخرُ بهم: أشقَّائي وشقيقاتي، ولا أنسى فلذات أكبادي يوسف، وإبراهيم.

وإلى كلّ من قدَّم لي العون والمساعدة لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

عُلا أحمد السحيمات

الشكر والتقدير

الشُّكر كلّه لله عزَّ وجلّ الذي أنار لي الدَّرب، وفتح لي أبواب العلم، وأمدَّني بالصَّبر والإرادة.

وأتقدَّم بجزيل الشُّكر والتَّقدير إلى أستاذي الدكتور سيف الدين الفقراء، وأذكر له بالوفاء وعرفان الجميل، الجهد الذي بذله في توجيه هذه الدراسة، وحُسن نصحه لي؛ إذْ لم يبخل عليَّ بوقته وجهده.

ولا يفوتني تقديم الشُّكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة؛ لقبولهم مناقشتي، وإبداء ملاحظاتهم القيِّمة على الرسالة، التي سآخذها بعين الاعتبار، والقَبُول في تقويم الرسالة.

وكل الشُّكر والتَّقدير لكل الذين قدَّموا لي يد العون والمساعدة من قريبٍ أو بعيد.

عُلا أحمد السحيمات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
مقدمة	1
التمهيد: حياة ابن سيده	**3**
اسمه ولقبه وكنيته	3
مولده ونشأته	4
فضله وثناء النَّاس عليه	5
علاقته بالأُمراء، وأثر ذلك في مصنَّفاته	6
حياته العلميّة (شيوخه، وتلاميذه)	7
مصنَّفاته	11
شعره	12
وفاته	13
منهجهُ في كتاب "المُحْكَم والمحيط الأعظم"	13
الفصل الأول: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّوتيّة	17
1.1 الإبدال	17
2.1 الهمز وعدمه	32
3.1 التعاقب	46
الفصل الثاني: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّرفيّة	**66**
1.2 فَعَلَ وأفْعَلَ	66
2.2 القلب المكاني	87

3.2 المقصور والممدود 100
4.2 التَّذكير والتَّأنيث 107
الخاتمة 119
المصادر والمراجع 121

الملخص

الأنماط اللغويّة الاختياريّة

دراسة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده

عُلا أحمد حسين السحيمات

جامعة مؤتة، 2014م

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مجموعة من المسائل الصَّوتيّة والصَّرفيّة التي تدخل في الأنماط الاختياريّة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده، بقصد رصدها، واستقرائها، ومعالجتها، وتحليلها.

وجاءت هذه الدراسة في مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمة. تناول الفصل الأول منها: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّوتيّة في مُعجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم"، وتناول الفصل الثاني: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّرفيّة.

وخلصت الباحثة إلى أنَّ جملة من الأنماط اللغويّة التي عدّت من اللغات، هي من الأنماط اللغويّة التي يحقّ لابن القبيلة الواحدة استعمالها بأسلوبين، دون أن تكون كل واحدة منها لهجة لقبيلة بعينها.

Abstract

The Optional Linguistic Patterns: A Study on Al Muhkam and Al Muheet Al Atheem Dictionaries

O'la Ahmad Hussein Al-Suhaimat

Mu'tah University, 2014

The aim of this study is to investigate a collection of morphological and phonological issues found in Al Muhkam and Al Muheet Al Atham Dictionaries for Ibn Seedah. This study is conducted to trace, analyze and process these morphological and phonological patterns. This study included an introduction, a preamble, two chapters and a conclusion. The first chapter provided a discussion on the optional phonological patterns in the dictionary. In the second chapter, the researcher discussed a number of morphological optional issues in the dictionary. This research concluded that there is a number of linguistic factors related to many languages that allow the member of a tribal speech community to use them into two different ways without treating each one of them as relevant to only tribe. This study recommends that further future research be conducted in this field.

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمَّد ﷺ؛ الذي جُعلت معجزته الكبرى كتاباً أُنزل بلسانٍ عربيّ مبين؛ لينيرَ للبشريّة سبيلها، ويرسم بأحرفه طريق هدايتها، وبعد:

أقدِّم رسالتي الموسومة بـ: "الأنماط اللغويّة الاختياريّة، دراسة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده، فلقد أحببتُ الخوض في هذا الموضوع؛ لبيان حقيقة الأنماط الاختيارية المستعملة، منذ التحاقي في برنامج الدكتوراه، وكان الفضل الأكبر لمشرفي الأستاذ الدكتور سيف الدِّين الفقراء بتوجيهي إلى الطريق الصَّحيح، وحُسن نُصحه لي، في اختيار هذا الموضوع؛ لحيويَّته وقلّة الدراسات فيه.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مجموعة من المسائل الصَّوتيّة والصَّرفيّة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده: بقصد رصدها، واستقرائها، ومعالجتها، وتحليلها، وبيان ما يخضع للأنماط الاختياريّة منها.

وقد اقتضى منهج دراستي للأنماط الاختياريّة، أن أسلك فيه خطّة تقوم على تقسيم الدراسة على مقدِّمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

أمَّا التمهيد، فكان تعريفاً بحياة ابن سيده، ومنهجه في كتابه "المُحْكَم والمحيط الأعظم".

وتناولت في الفصل الأول: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّوتيّة، وهي: الإبدال، والهمز وعدمه، والتعاقب.

وتناولت في الفصل الثاني: مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّرفيّة، وهي: فَعَلَ وأفْعَل، والقلب المكاني، والمقصور والممدود، والتَّذكير والتَّأنيث.

أمَّا الخاتمة، فقد لخَّصت فيها أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة.

وقد اتَّبعت في ذلك منهجاً وصفيَّاً تحليليَّاً؛ إذْ رصدتُ المفردات المتعلِّقة بالدِّراسة على بطاقاتٍ خاصة، ثمَّ بوَّبتها بحسب المستويات اللغويّة (الصَّوتيّة والصَّرفيّة)، ثمَّ تناولتها بالدِّراسة والتَّحليل من خلال مقارنتها مع بعض المعاجم الأخرى، وكتب اللهجات؛ للوقوف على ما هو لهجة منها، أو هو نمطاً اختياريّة.

لم يحظَ هذا الموضوع بدراسة متخصِّصة، وقد أشار إليه يحيى عبابنة في كتابه "القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة"، وقد اعتمدتُ في هذه الدراسة على المعاجم العربيّة، ممثَّلة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم"، و"لسان العرب"، و"القاموس المحيط"، و"تاج العروس"، وكذلك بعض كتب اللهجات وغيرها من الكتب القيِّمة، التي تخدم هذه الدراسة. وكان على رأسها: "اللهجات العربيّة في التراث" لأحمد علم الدِّين الجندي، و"لهجة تميم" للمطلبي، و"في اللهجات العربية" لإبراهيم أنيس، و"اللهجات العربيّة نشأةً وتطوُّراً" لعبد الغفار هلال، و"اللهجات في الكتاب لسيبويه" لصالحة آل غنيم، و "اللهجات العربيّة والقراءات القرآنيّة" لمحمد خان.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الكتب المختصّة بهذه الظواهر كـ "الكتاب" لسيبويه، و"الخصائص" لابن جنِّيّ، و"الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس، و"المصطلح الصَّوتي" لعبد القادر مرعي، و"القراءات القرآنيّة" ليحيى عبابنة، و"دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة" ليحيى عبابنة، وغيرها من الكتب.

وإنِّني أقدِّم رسالتي هذه، يحدوني أملٌ في أن يكون فيها إضافة جديدة للعربيّة، وما أقصد من هذا العمل إلَّا وجه الله عزَّ وجلّ، وأساله المغفرة عند الزَّلل، والعفو إن قصَّرت بالعمل.

والحمد لله رب العالمين،،،

التمهيد: حياة ابن سيده

اسمه ولقبه وكنيته:

هو علي بن إسماعيل بن سيده[1]، وقيل هو علي بن أحمد بن إسماعيل[2]، ومنهم من قال: إنَّ اسم أبيه محمَّد[3]، ولكنَّ أكثر المصادر التاريخيّة أشارت إلى أنَّ أباه إسماعيل، ويُكنَّى بأبي الحسن، وابن سيده، والثانية هي الأشهر؛ أي أنَّه نُسِبَ إلى جَدِّهِ سيده، ومن المؤرِّخين من جعلها: (ابن سيده) بالهاء الساكنة، ومنهم من جعلها منتهية بتاء التأنيث؛ فتكون على هذا (ابن سيدة) [4]، وسيده بكسر السِّين المهملة وسكون الياء المثنَّاة من تحتها وفتح الدَّال المهملة وبعدها هاء ساكنة. والمعروف بابن

([1]) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت458هـ)، المُحْكَم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص12؛ انظر: الزِّركْلي، خير الدين، (1984م)، الأعلام، ط6، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ص263؛ انظر: ابن خلّكان، شمس الدين أحمد بن محمَّد بن أبي بكر، (1970م)، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت- لبنان، ج3، ص330؛ انظر: النعيمي، عبد الكريم، (1984م)، ابن سيده، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد- العراق، 1984م، ص19؛ انظر: نصار، حسين، (1988م)، المعجم العربي، نشأته وتطوُّره، دار مصر للطباعة، ط4، ج1، ص314.

([2]) الضبيّ، أحمد بن يحيى، (1989م)، بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ج2، ص545؛ انظر: الحموي، ياقوت، (1993م)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ج4، ص1648؛ انظر: النعيمي، ابن سيده، ص20.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص12؛ انظر: السيوطي، جلال الدين، (2010م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، طبعة خاصة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ودار النوادر الكويتية، الكويت، ج2، ص143.

([4]) النعيمي، ابن سيده، ص22.

سيدة المرسيّ، والمرسيّ: بضم الميم وسكون الرَّاء وبعدها سين مهملة نسبةً إلى مرسية، وهي مدينة في شرق الأندلس[1].

ولقِّب بالضَّرير وكان ضريراً، وكان أبوه ضريراً[2]، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنَّحو واللغة والأشعار وأيَّام العرب وما يتعلَّق بعلومها، وكان حافظاً[3]، وإماماً في اللغة والعربيّة حافظاً لهما، وله مع ذلك في الشِّعر حظ وتصرُّف[4]، وكان ثقة في اللغة، حجّة[5].

مولده ونشأته:

ولد ابن سيده (398-458هـ/1007-1066م) [6]، بمرسيّة في شرق الأندلس[7]، وابن سيده أعمى، وقد رافقه عماه منذ ولادته[8].

ولمَّا كان ابن سيده ضريراً أثَّر هذا في نفسيَّته وجعله راغباً في العزلة، وقد عاش في كنف أبيه، وتلقَّى عنه مبادئ علمه، فقد حفظ القرآن الكريم في ظلِّ رعايته وإشرافه، ثمَّ شرع في قراءة كتب التفسير والحديث، وبعد ذلك التفت إلى كتب اللغة لدراستها، وسمع عن أبيه (مختصر العين للزّبيدي) الذي كان قد تلقَّاه عن شيخه الزَّبيدي سماعاً مباشراً[9]. كان أبوه قيِّماً بعلم اللغة، وعليه اشتغل ولده في أوّل أمره، ثمَّ على أبي

([1]) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص330-331.

([2]) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص330.

([3]) الحموي، معجم الأدباء، ج4، ص1648.

([4]) ابن بَشْكوال، (1989م)، الصلة، ط1، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبناني، لبنان، ج2، ص607؛ انظر: الضبيّ، بغية المتلمس، ص545؛ انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص330.

([5]) الصفدي، صلاح الدين، (1911م)، نكت الهميان في نُكَتِ العُمْيان، تحقيق: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ص205.

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص12؛ انظر: الزِّركْلي، الأعلام، ص263.

([7]) الزِّركْلي، الأعلام، ص263.

([8]) النعيمي، ابن سيده، ص26.

([9]) النعيمي، ابن سيده، ص27.

العلاء صاعد البغدادي، وقرأ أيضاً على أبي عمر الطلمنكيّ[1]، وكان مع إتقانه لعلم الأدب والعربيّة متوفِّراً على علوم الحكمة، وألَّف فيها تأليفات كثيرة[2]. وتشير الرِّوايات التاريخيّة إلى أنّه انتقل إلى دانية[3]، ويقول النعيمي: "إذا كان ابن سيده قد انتقل إلى دانية بحثاً عن الحظوة في بلاط مُجاهد العامريّ وهو ما يدلُّ عليه ظاهر الأمور؛ إذْ لا نعرف سبباً آخر دفعه إلى مغادرة مرسية؛ فإنَّ ذلك لا يصحّ إلَّا بعد أن يكون ابن سيده قد اطمأنَّ إلى علمه ووثق من قدرته على الخوض في غمار بلاط مُجاهد العامريّ[4].

فضله وثناء النَّاس عليه:

كان لابن سيده مكانة عند النَّاس؛ فأشاد مجموعة من العلماء والأُدباء بفضله ومآثره، وأثنوا عليه، ومن هؤلاء القاضي الجيَّاني؛ فقال: "كان مع اتقانه لعلم الأدب والعربية متوفِّراً على علوم الحكمة، وألَّف فيها تأليفاتٍ كثيرةٍ، ولم يكنْ في زمانه أعلم منه بالنَّحو واللغة والأشعار وأيام العرب، وما يتعلق بعلومها وكان حافظاً[5].

وقال الضبيّ: إنَّ ابن سيده إمامٌ في اللغة وفي العربية حافظٌ لهما، على أنَّه كان ضريراً، وقد جمع في ذلك مجموعات أربى فيها على تقدّمه، وله مع ذلك في الشِّعر حظٌّ وتصرُّف[6]، وقال ابن سعيد المغربي: "لا يعلم بالأندلس أشدّ اعتناءً من هذا الرَّجل باللغة، ولا أعظم تواليفاً، تفخر مرسية به أعظم فخر، طرِّزت به بُرْد الدَّهر، وهو عندي فوق أن يوصف بحافظ أو عالم وأكثر شهرته في علم اللغة[7]، وقال أبو عُمر الطَّلمنكيّ: "دخلت مرسية؛ فتشبّث بي أهلها ليسمعوا عليّ (غريب المصنّف)؛

([1]) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص330.

([2]) الحموي، معجم الأدباء، ص1648.

([3]) الزِّركْلي، الأعلام، ص263.

([4]) النعيمي، ابن سيده، ص28.

([5]) الحموي، معجم الأدباء، ص1648؛ انظر: الصفديّ، نكت الهميان، ص204.

([6]) الضبيّ، بغية المتلمس، ص545.

([7]) المغربي، ابن سعيد، المُغرب في حُلى المغرب، ط3، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج2، ص259.

فقلت لهم: انظروا من يقرأ لكم، فأتوا برجل أعمى يُعرف بابن سيده، فقرأه عليّ من أوّله إلى آخره من حفظه فعجبت منه"[1].

وفي الصِّلة لابن بشكوال يقول: "فقلت لهم: انظروا لي من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابيَ فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده؛ فقرأه عليَّ من أوّله إلى آخره؛ فعجبت من حفظه فكان أعمى ابن أعمى"[2].

علاقته بالأمراء وأثر ذلك في مصنَّفاته:

كان ابن سيده على صلة وثيقة بأمراء عصره؛ فقد وجد منهم اهتماماً بالعلم وتقديراً للعلماء؛ فكان هذا من الدَّوافع التي جعلته يتبحَّر في العلوم، وعلوم اللغة على الخصوص.

وكان منقطعاً للأمير أبي الجيش مجاهد بن عبدالله العامريّ، ثمَّ حدثت له نبوة بعد وفاته في أيَّام إقبال الدولة بن الموفَّق، خافه فيها وهرب إلى بعض الأعمال المجاورة وبقي بها مدّة، ثمَّ استعطفه بقصيدة؛ أوّلها:

أَلَا هل إلى تَقْبِيلِ راحَتِكَ اليُمْنَى سَبيلٌ فإنَّ الأَمْنَ في ذَاك واليُمنا[3]

ولقد أثَّرت علاقة ابن سيده بهذين الأميرين (مجاهد العامري، وابنه إقبال الدولة علي بن مجاهد) في مصنَّفاته؛ فنراه يثني عليهما في كتبه[4].

وقد صرَّح ابن سيده في مقدِّمة المخصَّص أنَّه ألَّفه امتثالاً لأمر مجاهد العامريّ، ولا يعني بهذا أنَّه لم يؤلِّف غيره في رعايته؛ فمن المؤكَّد أنَّه ألَّف حينذاك ثلاثة كتب أخرى هي: العويص في شرح إصلاح المنطق، والوافي في علم القوافي، وكتابه الكبير المحكم والمحيط الأعظم[5]، إلَّا أنَّه ألَّف كتاب (المخصَّص) على التِّبويب[6]، وأمره بالتأليف على حروف المعجم؛ فصنَّف كتابه المحكم[7].

([1]) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص143.

([2]) ابن بَشْكوال، الصلة، ص607.

([3]) الضبيّ، بغية المتلمس، ص545.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص17.

([5]) النعيمي، ابن سيده، ص29.

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص36.

([7]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص36.

حياته العلمية (شيوخه وتلاميذه):

تُعدُّ أرجوزة ابن سيده بمثابة وثيقة مهمّة يعتمد عليها الباحث في دراسة الجانب العلمي من حياته؛ إذْ سرد في قطعة منها تفاصيل الدراسات التي تلقَّاها، والكتب التي قرأها، وأسماء شيوخه وما أخذ عن كلّ واحد منهم من علوم.

لقد ذكر ابن سيده في أرجوزته أربعة أنواع من الدراسات وجّه إليها اهتمامه، وهذه الدراسات هي:

1- القرآن الكريم وعلوم التفسير.

2- الحديث النبوي الشريف وعلومه.

3- علوم اللغة العربية وآدابها.

4- المنطق.

حِفظ القرآن الكريم فاتحة اشتغاله بالعلم[1]، وكان له علمٌ بالقراءَات، ولقد كان شيخه أبو عمر الطَّلمنكيّ إماماً مُقرئاً[2]، ويقول المغربيّ في كتاب المغرب في حُليّ المغرب: "وهو عندي فوق أن يوصف بحافظ أو عالم، وأكثر شهرته في علم اللغة"[3].

وإلى جانب دراسته اللغة والنَّحو والأدب، عُني بالمنطق عناية طويلة، وارتضى فيه مذهب متّى بن يونس[4]؛ فقد قرأ كتب ابن عبَّاس وابن سلَّام، وكتب أبي إسحاق؛ لدراسة علوم القرآن، أمَّا الحديث الشريف؛ فقد رواه بإسناد شيخه الفقيه أبي عُمر الطّلمنكي، وقرأ عليه موطَّأ مالك، وصحيح البخاري، وكتب أبي عُبيد القاسم بن سلَّام، وقرأ في الدراسات اللغويّة والنَّحويّة لسيبويه، وذكر أنّه قرأ كتب أبي سعيد الرّمانيّ، وأبي الفتح عثمان بن جنيّ[5].

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص44.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص14.

([3]) المغربي، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص259.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص14.

([5]) النعيمي، ابن سيده، ص46.

أمَّا عن اشتغاله بالمنطق؛ فعدَّهُ القاضي صاعد الأندلسي ممَّن اعتنى عناية خاصة بصناعة المنطق من الأندلسيين، وقد ظهر أثر المنطق واضحاً في مؤلَّفاته؛ فكثرت المصطلحات والتعابير المنطقية في ثنايا مؤلَّفاته[1].

شيوخه:

ذكر ابن سيده في أرجوزته أنَّه تلقَّى العلم على ثلاثة شيوخ هم: أبو عُمر الطّلمنكيّ، وأبو عثمان سعيد بن محمَّد الأندلسي الملقَّب بنافع، وأبو العلاء صاعد بن الحسن البغداديّ، وهذا يختلف عمَّا أوردته المصادر الأندلسية والمشرقيّة من وجهين: أحدهما إغفاله ذكر والده إسماعيل في جملة شيوخه، على حين ورد ذكره في جميع المصادر التي ذكرت شيوخه على أنَّه أوّل من تلقَّى ابن سيده العلم عنهم[2].

1- إسماعيل بن سيده:

الأديب الضَّرير، والد مُصنِّف المُحْكَم، أخذ عن أبي بكر الزَّبيدي، وكان من النُّحاة، ومن أهل المعرفة والذكاء، مات بعد الأربعمائة[3]، وذكر النعيمي أنَّ تلقي ابن سيده عن أبيه كان في أوّل اشتغاله بالعلم، وأنَّه أخذ عنه علم العربية واللغة[4].

2- أبو عمر الطّلمنكيّ:

هو أبو عمر أحمد بن محمَّد بن عبدالله المعافري الطّلمنكي، إمام القراءَات المشهور، والمحدِّث الموثوق الرواية، ولد في طلمنكة سنة ثلاثمائة وأربعين، وسكن قرطبة، وروى عن علمائها، ولاسيّما أبو بكر الزَّبيدي[5].

ويذكر ابن سيده في أرجوزته، أنَّه أخذ عن أبي عمر الطّلمنكي علوم الحديث، وقرأ عليه كلَّاً من موطأ الإمام مالك بن أنس، وصحيح البخاري- رحمه الله-، وكتب غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام في غريب الحديث، وقد أشار إلى هذا كلّه حيث قال:

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص46، بتصرُّف.

([2]) النعيمي، ابن سيده، ص50.

([3]) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص448.

([4]) النعيمي، ابن سيده، ص51.

([5]) ابن بَشْكوال، الصلة، ج1، ص44-45.

وكـــل مـــا أحملـــه مـــن ســـندٍ عـــن الفقيـــه الطّلمنكـــي أحمـــد
ثـــمَّ قَـــرأتُ كُتُـــبَ المُوَطَّـــأ عليـــه دون كســـل مُســـتبطَأ
ثمـــت أشـــبعت مـــن (البخـــاري) روايـــةً فـــتمَّ لـــي فخـــاري
ولـــم أضـــع كتـــب أبـــي عُبيـــد جميعهـــا فـــي ربقتـــي وقيـــدي[1]

3- أبو العلاء صاعد البغداديّ:

هو صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغداديّ أبو العلاء[2]. أصله من المَوْصِل، ثمَّ انتقل إلى بغداد، وروى عن شيوخ عصره؛ كأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، ورحل إلى الأندلس في حدود سنة 380هـ أيام هشام بن الحكم وولاية المنصور بن أبي عامر وحظي عنده حظوة عظيمة، إذ أكرمه وقدَّمه على نظرائِه من العلماء والأدباء، واصطفاه نديماً مقرَّباً إليه[3]، وقال ابن مكتوم: "كان مقدَّما في علم اللغة ومعرفة العويص، وكان أحضر الناس شاهداً، وأرواهم لكلمة غريبة، وإنَّ ما حطّه عند أهل الأدب ما غلب عليه من حُبِّ الشَّراب والبطالة وإيثار السّخف والفكاهة؛ فلم يثقوا بنقله ولا استكثروا منه[4]، وقال الصّفدي: "كان يتّهم في نقله بالكذب؛ فلذا بغض الناس كتابه، ولمَّا تحقَّق المنصور كذبه في النّقل، رمى بكتابه الفصوص في الدَّهر"[5].

4- أبو عثمان سعيد بن محمَّد النَّحوي:

هو أبو عثمان سعيد بن محمَّد الهذليّ القرطبيّ الملقَّب بنافع[6]. قال ابن عبدالله: "كان مغربيَّاً نحويَّاً تصدَّر للإقراء وتعليم العربيّة، أخذ عن أبي الحسن

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص58.
([2]) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص7؛ انظر: النعيمي، ابن سيده، ص52.
([3]) النعيمي، ابن سيده، ص52.
([4]) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص7.
([5]) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص7.
([6]) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص589؛ انظر: النعيمي، ابن سيده، ص55.

الأنطاكيّ النَّحويّ، وأكثر عليه من قراءَة نافع؛ فقال له: "أنت نافع وسينفع الله بك؛ فكان كما قال روى عنه أبو الحسن ابن سيده وغيره"[1].

ولإجادته القراءَة تصدَّر للإقراء، ولم يقتصِرْ علم أبي عثمان على القراءَات؛ فقد كان نحويًّا[2].

تلاميذه:

اقتصر حديث المؤرِّخين عن جهود ابن سيده العلميّة على ذكر تصنيفه كتبه اللغوية المعروفة فحسب، ولم يشيروا إلى تصدُّره للتدريس[3]، بيد أنَّه ورد في طائفةٍ في كتب التراجم نص على أخذ جماعة من علماء الأندلس من ابن سيده، أو الرواية عنه، وثمّة إشارات ودلائِل يستفاد منها، أنَّه قام بذلك حين سكن في دانية، والرَّاجح عندنا أنَّه وجد في وقته متَّسعاً لذلك بعد أن فرغ من إملاء كتابيه: المخصَّص، والمُحْكَم والمحيط الأعظم. وربَّما كان ذلك في الحقيقة التي تلت رجوعه إلى دانية بعد أن عَفا عنه إقبال الدولة، ولم يكن طلَّاب ابن سيده كثيرين، والَّذين عرفناهم من تلاميذ ابن سيده هم[4]:

1- أبو عبدالله محمَّد بن خلصة الشذونيّ.
2- أبو بكر محمَّد بن علي بن خلف النَّحويّ.
3- أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف المرسيّ.
4- أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الفضل بن صواب المجريّ.
5- أبو عبدالله محمَّد بن عيسى بن معيون الفارض.
6- نصر بن عيسى بن نصر بن سحابة.
7- القاضي أبو عمر أحمد بن محمَّد بن يحيى بن الحذَّاء التميميّ.
8- الفقيه أبو سليمان بن أبي محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم[5].

مصنَّفاته:

([1]) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص589.
([2]) النعيمي، ابن سيده، ص55.
([3]) النعيمي، ابن سيده، ص58.
([4]) النعيمي، ابن سيده، ص58-59.
([5]) النعيمي، ابن سيده، ص59-64.

إذا كان ابن سيده لم يحظَ بكثرة إقبال الطلاب عليه، ولا بتزاحمهم على بابه؛ طمعاً في الأخذ عنه؛ فإنَّه امتاز عن أقرانه بتنوُّع مؤلَّفاته وفخامة بعضها[1]، ومن هذه المؤلَّفات:

1- كتاب المُحكم والمحيط الأعظم.
2- كتاب المخصَّص.
3- كتاب العويص في شرح إصلاح المنطق.
4- كتاب الأنيق في شرح الحماسة.
5- كتاب العالم في اللغة على الأجناس.
6- كتاب العالم والمتعلِّم.
7- كتاب الوافي في علم القوافي.
8- كتاب شاذ اللغة.
9- شرح كتاب الأخفش.
10- شرح مشكل أبيات المتنبي.
11- شرح أبيات الجمل للزَّجَّاجي.
12- الإيضاح والإفصاح في شرح كتاب سيبويه.
13- تقريب غريب المصنَّف.
14- كتاب ابن سيده في المنطق.
15- أرجوزة ابن سيده.
16- شرح إصلاح المنطق.

وذكر في مقدمة كتابه المُحْكَم، أنَّه أفرد في التذكير والتأنيث كتاباً[2].

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص64.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص18.

شعره:

وردت الإشارة إلى شاعريّة ابن سيده في أقدم المصادر التي ترجمت له، وقد ذكر الحميدي ما نصّه: "وله مع ذلك في الشِّعر حظٌّ وتصرُّف، وهو أوَّل من نقل إلينا شيئاً من شعره؛ فأثبت مقاطع من قصيدته من استعطاف إقبال الدولة، وذكر عنها أنَّها: "طويلة صرّف القول فيها، وقد اعتمدت المصادر التي جاءَت بعد (جذوة المقتبس) على رأي الحميدي هذا في صفة شعر ابن سيده وشاعريَّته، ونقلت عباراته نصَّاً في أغلب الأحيان[1]؛ فما وصل إلينا من شعر ابن سيده لا يزيد على بضعة عشر بيتاً من قصيدته الاستعطافيّة:

أَلَا هَلْ إلى تَقْبِيلِ رَاحَتِكَ اليُمْنَى سَبِيلٌ فإنَّ الأَمنَ في ذَاكَ واليُمْنَا[2]

واليُمْنَـــــــــــــــــــــــــا[2]

وثلاثة أبيات أوردها ابن سعيد المغربي في كتابه: المغرب في حليّ المغرب:

لا تَضْـجَرَنَّ فَمَـا سِـوَاكَ مُؤَمَّـلُ ولَـدَيْكَ يحسُـنُ لِلكِـرامِ تَـذَلُّلُ

وإذا السَّحَاب أتت بواصلِ دَرِّها فَمَنْ الذي في الرِّيِّ عَنْها يسألُ

أَنْتَ الذي عوَّدْتَنا طَلَبَ المُنَى لا زِلْتَ تَعْلَمُ في العُلَا ما يُجْهَلُ[3]

وبيتٌ واحدٌ في المُحْكَم:

شَكَوْتُ إليْها حُبّها المُتَغَلْغِلا فَما زَادَني شَكْوَايَ إلَّا تَذَلُّلا[4]

ووصلت إلينا أرجوزة نظمها ابن سيده على حروف المعجم، وهي من قبيل الشِّعر العلميّ أو التطبيقي، تعرَّض في جانبٍ منها إلى سردِ تفاصيل حياته العلميّة؛ فذكر شيوخه وعلومه والكتب التي قرأها؛ فهي على هذا لا تفيدُنا فائدة كبيرة في الحكم على شعرهِ من الوجهة الفنيّة[5].

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص40.

([2]) النعيمي، ابن سيده، ص41.

([3]) المغربي، المُغْرَب في حُلى المَغْرِب، ج2، ص259؛ انظر: النعيمي، ابن سيده، ص42.

([4]) نقلاً عن: النعيمي، ابن سيده، ص47، الهامش.

([5]) النعيمي، ابن سيده، ص43.

وفاته:

توفي– رحمه الله– بدانية، وكان يوم الجمعة صحيحاً سويَّاً إلى صلاة المغرب؛ فدخل المتوضَّأ وأُخْرِج منه، وقد سقط لسانه، وانقطع كلامه، وبقي على تلك الحالة إلى عصر يوم الأحد، ثمَّ قضي نحبه– رحمه الله تعالى–[1].

ووصل إلينا في هذا الصَّدد روايتان: الأولى رواية القاضي صاعد الأندلسيّ الذي ذكر أنَّ وفاة ابن سيده كانت سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، وله من العمر ستون عاماً[2].

والثانية رواية أبي نصر الحميدي الذي أورد تاريخ وفاة ابن سيده على هذا النَّحو: "ومات بعد خروجي من الأندلس قريباً من سنة ستين وأربعمائة"، وهذه العبارة غير قاطعة ولا دقيقة في تحديد التاريخ؛ فقد جاءَت على وجه التقريب؛ فإنَّ رواية القاضي صاعد الأندلسي هي الجديرة بالأخذ؛ لامتيازها عن الأخرى بالدِّقة والضَّبط[3].

وذكر في المُحْكَم، أنَّه اختلف في سنة وفاته؛ فقيل: إنَّه توفي في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة، وقيل سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، والثاني هو عليه الأكثر[4].

منهجه في كتاب "المُحْكَم والمحيط الأعظم":

يُعدُّ المُحْكَم والمحيط الأعظم من أبرز آثار ابن سيده اللغويّة، وهو من المعالم الواضحة في التراث اللغويّ العربيّ، ولاسيّما الأندلسي، وتتجلَّى أهميَّته حين نلتفتُ إلى كونه أحد الأصول الخمسة التي استمدَّ منها (ابن منظور) مادة معجمه الكبير (لسان العرب)[5].

فقد أُلِّف فيما يظهر بعد المخصَّص، وهو يتبع نظام كتاب (العين) للخليل بن أحمد تماماً ومصادره في المحكم هي نفس مصادره في المخصص؛ إذْ إنَّه ذكرها في

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص18؛ انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص330؛ انظر: الصفدي، نكت العميان، ص205.

([2]) النعيمي، ابن سيده، ص36.

([3]) النعيمي، ابن سيده، ص36.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص18.

([5]) النعيمي، ابن سيده، ص143.

مقدِّمته، غير أنَّه بخلافه في المخصص لا يذكر في نص المحكم مرجعاً إلَّا في النَّادر، كما يتصرَّف في عبارة المراجع التي ينقل عنها في المحكم بعكس الحال في المخصَّص[1].

ويقول محقِّق المحكم: "إنَّ ابن سيده قد سلك في تأليف هذا الكتاب طريقة الخليل في كتاب العين تلك الطريقة التي تعتمد على ترتيب الحروف وفقاً لمخارجها بدءاً من الأبعد، وانتهاءً بالأقرب؛ فكان ترتيبه كالآتي: (ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، ء، ي، و، ا)، ومن ثمَّ بدأ كتابه بكتاب العين، ويضمُّ كتاب العين كل المواد اللغويّة التي تكون العين من حروفها، سواء أكانت حرفها الأول، أم الأوسط، أم الأخير.

ويضمُّ كتاب "الحاء" جميع المواد اللغويّة التي تشتمل على الحاء في أي مكان منها، بشرط ألَّا تكون قد وردت في كتاب العين السابق، وهكذا في بقية الكتب[2]. وقسَّم كل كتاب إلى الأبواب التالية: الثنائي المضعَّف الصَّحيح، ثمَّ الثلاثي الصحيح، ثم الثنائي المضاعف المعتلّ، ثمَّ الثلاثي المعتلّ، ثمَّ الثلاثي اللفيف، ثمَّ الرباعي، ثمَّ الخماسي، وأراد بالثنائي المضعَّف ما ندعوه اليوم الثلاثي المضاعف مثل (شدَّ)[3].

وزاد على ذلك أحياناً باباً دعاه السُّداسي ضمَّ ألفاظاً أعجميّة مثل: باب السداسي في حرف الهاء الذي وضع فيه كلمة أعجميّة واحدة هي (شاهسفرم)[4].

وذكر حسين نصَّار أنَّه أتى في الأول بكلمة (شاهسفرم)، وفي الثانية بكلمة (حبطقطق)، وفي الثالثة بكلمة (جلنبلق)، وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسي، والكلمة الأولى فارسيّة على غير أبنية العرب، ومؤلَّفة من كلمتين (شاه)، و (اسبرغم)؛ بمعنى الريحان السلطاني[5].

([1]) عبد التواب رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، ص282.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص4.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص4؛ انظر: النعيمي، ابن سيده، ص148.

([4]) النعيمي، ابن سيده، ص148.

([5]) نصار، المعجم العربي، ص288.

وهو مذهب انفرد به ابن سيده لا يوافقه عليه الصَّرفيُّون؛ إذْ يعدُّون الخماسي أقصى ما ينتهي إليه بناء الكلمة العربيّة في عدِّة أصولها المجرَّدة[1].

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلَّا أبواب الثنائي المضاعف: الصحيح والمعتل؛ فقد اتَّبع فيه نهج الزَّبيدي وجعل في المادة منها أقساماً خاصة للثناني المخفَّف، مثل: مِنْ وصَهْ، والمضاعف الفاء واللام، مثل: كعك وهيه، والمضاعف الفاء والعين، مثل: هوهاء، وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادّتها إلَّا حين يفلت منه الزمام فيصفها في غير موضعها اللائق بها، كأن يضعها بعد المقلوب، أو ما شابه ذلك، وأدخل في أبواب الثنائي المضاعف الرباعي، كزلزل، ولكنه يضعه حيناً في المواد نفسها، وحيناً آخر فيما ضوعف من فائِه وعينه، والتزم المؤلِّف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتلّ، فقدَّم المهموز، ثمَّ اليائي، ثمَّ الواوي، ثمَّ المعتل بألف أصلية غير مقلوبة، مثل: ها التنبيه، وقد أخذ هذا النظام من الزَّبيدي[2].

أمَّا منهجه في تحليل المادّة اللغويّة، فلم يلتزم المؤلِّف منهجاً واحداً في معالجة المادّة اللغويّة؛ فكان يذكر الفعل المجرَّد، ثمَّ يذكر ماضيه، فمضارعه، فمصدره، وقد يُورد فيه الأمثال، أو الشَّواهد الشعريّة، وينتقل إلى ذكر المصادر والمشتقَّات، ولعلَّ عدم الانتظام والسَّير وفق منهجٍ محدَّدٍ؛ كان من أهم المآخذ على هذا المعجم، إذْ يقول حسين نصَّار: "أمَّا الانتظام الداخلي فكثيراً ما أفلت منه"[3]، فنجدهُ يُطيل في شرح وتفسير بعض المواد، ويُوجز في بعضها الآخر، ومن المواد التي نلحظ الإيجاز فيها:

لفظ (كشط)، فقد بدأ المؤلِّف بالفعل الثُّلاثي المجرَّد (ك ش ط)، ثمَّ ذكر ماضيه ومضارعه ومصدره. كَشَطَ الغطاء عن الشَّي، والجلد عن الجزور، يكشِطُهُ كشطاً: قلعهُ ونزعهُ. وتلا ذلك بذكر الاسم، بقوله: واسم ذلك الشَّيء: الكشاط، ويذكر أنَّها لغة، ويُنسبها إلى من نطق بها بقوله: القَشْطُ لُغةً فيه. قيس تقول: كشطتُ، وتميم تقول:

([1]) النعيمي، ابن سيده، ص148.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص5؛ انظر: نصار، المعجم العربي، ص288.

([3]) نصار، المعجم العربي، ص289.

قشطتُ، بالقاف، وليست الكاف في هذا بدل من القاف؛ لأنَّهما لغتان لأقوام مختلفين، ثمَّ يذكر رواية للعرب ويكتفي[1].

وكذلك لفظة (كسط)، فقد حدَّد المادة اللغويّة (ك س ط)، ثمَّ ذكر الاسم فقط، بقوله: الكُسْطُ: الذي يتبخَّر به، لغة في القُسْط[2].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص676.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص702.

الفصل الأول

مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّوتيّة

يقصد بمظاهر الأنماط الاختياريّة بأنَّها الأنماط اللغويّة المستعملة في البيئة اللغوية، فالمتتبِّع لكتب اللهجات، يجد أنَّ العلماء قد فرَّقوا بين مصطلح اللهجة ومصطلح الأنماط الاختيارية، من خلال نسبة اللهجة إلى أصحابها، في حين نجدهم يذكرون الأنماط الاختياريّة دون نسبتها، والاكتفاء بالإشارة إلى أنَّها نمطٌ لغوي جائز، بقولهم: (لغة)؛ بمعنى، أو ما أشبه ذلك، بمعنى أنَّه من الأنماط الاستعماليّة المتاحة للمتكلِّم، بغض النَّظر عن البيئات الاستعماليّة، إذْ من المكن أن يكون وارداً في البيئة الاستعماليّة الواحدة، أو أنَّ المتكلِّمين في بيئاتهم المختلفة يمكن أن يستعملوه[1]، وهذه مسألة فيها خلاف بين العلماء، ومن المعروف أنَّ ابن جنيّ كان يرفع لواء الأنماط اللَّهجيّة في القبيلة الواحدة بسبب تداخل اللهجات، بينما عارض هذه الفكرة بعض المحدثين مثل إبراهيم أنيس الذي نفى وجود نمطين مختلفين في القبيلة الواحدة، وأنَّ ذلك يرتقي إلى درجة الاستعمال.

وسأتناول في هذا الفصل بعض القضايا الصَّوتية في معجم المُحْكَم والمحيط الأعظم، التي يمكن عدّها من باب الأنماط الاختياريّة، وهي: الإبدال، والهمز وعدمه، والتعاقب.

المبحث الأول: الإبدال:

الإبدال لغةً: مصدر أبدلتَ كذا من كذا إذا أقمته مقامه، والأصل فيه جعل شيء مكان شيء آخر[2].

والإبدال اصطلاحاً كما عرَّفه علماء العربيّة القدماء: إقامة حرف مقام حرف، إمّا ضرورة، وإمّا صفة واستحساناً، أو أن تجعل حرفاً مكان حرف آخر مطلقاً[3].

([1]) عبابنة، يحيى، (2013م)، القراءَات القرآنية رؤى لغوية معاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2013م، ص355.

([2]) عبد الغفار، حامد هلال، العربيّة خصائصها وسماتها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 2004م، ص257.

([3]) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي، كتابٌ منشور، ط1، 1993، ص167.

واتَّفق العلماء على تعريف الإبدال الذي يدور حول إقامة حرف مكان حرف آخر لسبب ظاهر يحدِّده السياق الصَّوتي الوارد فيه القائم على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، والغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة[1]، لكنهم اختلفوا في حروف الإبدال فنجد ابن سيده قد جعلها: "الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطاء والدال والجيم، وإذا أضفت إليها السين واللّام وأخرجت منها الطاء والدال والجيم كانت حروف الزيادة، ولسنا نريد البدل الذي يحدث مع الإدغام إنّما البدل في غير الإدغام"[2].

وذكر ابن منظور "الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطاء والدال والجيم"[3]، ويذكر محمد خان أنّ حروف الإبدال عند النّحاة اثنا عشر حرفاً يجمعها قولك: (طال يوم أنجدته)؛ أمّا علماء اللغة فيذهبون إلى أنّ الإبدال يكون في أكثر الحروف. قال أبو علي القالي: "واللغويون يذهبون إلى أنّ جميع ما أمليناه إبدال، وليس هو كذلك عند علماء النحو"[4]، وجمعها أيضاً ابن عصفور في قوله: (أجُدُّ طويت منهلاً)[5]، وهي عند السيوطي تسعة حروف جمعها في قوله: (طويت دائماً) وذُكِرَتْ في شرح المراح أنّ حروف الإبدال خمسة عشر حرفاً: يجمعها قولك (استنجده يوم صال زط)[6]، وقال بعضهم: حروفه (استنجدوه يوم طال)، لكن قيل: إنَّه وهم؛

([1]) شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص168.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج11، ص48، مادة (بدل).

([3]) الخرشة، ليث جمال، توجيه القراءات القرآنية الواردة في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني، إشراف الدكتور عبد القادر مرعي، رسالة ماجستير، مؤتة، (2008م)، ص47.

([4]) محمد خان، اللهجات العربيّة والقراءَات القرآنيّة في البحر المحيط، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2003م، ص205؛ انظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي، دار الكتب العلمة، بيروت– لبنان، ج2، ص186.

([5]) الإشبيلي، ابن عصفور (ت669)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص213.

([6]) العيني، بدر الدِّين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، (د.ت)، ص239.

لأنَّهم أنقصوا الصاد والرّاء، وهما من حروف الإبدال كقولهم: سِراط، وزقر في صراط وسقر[1].

كما نلحظ تداخل مصطلح الإبدال بالمصطلحات الأخرى، كالتَّعاقب والعِوض والإعلال؛ لذلك نجد بعض علماء اللغة المحدثين من استخدم مصطلحات جديدة للدلالة على الإبدال كالمماثلة والتأثر والتَّعاقب والمعاقبة والتغيير والتحول[2] أمّا (الإبدال والتَّعاقب)، فسأتحدَّث عنه في باب مبحث التَّعاقب.

الإبدال والعوض:

قيل الإبدال هو جعل حرف مكان حرف، ولم يقل جعل حرف عوضاً عن حرف؛ وذلك لأنَّ الإبدال جعل حرف مكان حرف هو نفسه أمّا العوض جعل حرف مكان حرف غيره[3]، أي أنّ هناك علاقة واضحة بين الحرف المبدل والمبدل منه، ولكنَّ في العوض قد لا تكون هذهِ العلاقة موجودة. وهذهِ العلاقة قد تكون علاقة مقاربة، أو علاقة مماثلة في المخرج والصفة أو في واحدة منهما[4]. ويتمثّل العوض في نداء لفظ الجلالة (الله)، فإنَّنا نقول: اللَّهمَّ. فقيل هذه الميم عوضٌ عن حرف النِّداء أمَّا قولنا: (اتّعظ) فالتاء بدل من واو الفعل والذي أصله (اوتعظ) فجاء الإبدال إبدال حرف مكان حرف نفسه، وعلى ذلك فإنَّ مصطلح العوض أعمّ من مصطلح البدل[5].

الإبدال والإعلال:

لقد ارتبط مصطلح الإبدال عند القدماء بمصطلح آخر شبيه به وهو مصطلح الإعلال، فقد فرَّق ابن يعيش بينهما إذ عدّ الإعلال نوعاً من أنواع الإبدال، ويعني إقامة حرف مقام حرف مطلقاً، أمّا الإعلال فهو تغيُّرٌ يجري على حروف المدّ واللين (الواو والياء)، وهذا التغيير إمَّا أن يكون بإقامة أحد هذين الصوتين مقام الآخر أو

([1]) العيني، شرح المراح في التصريف، ص239.

([2]) عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص169.

([3]) العيني، شرح المراح في التصريف، ص238.

([4]) عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص168.

([5]) عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص168.

تحولها إلى فتحة طويلة أو إسقاطها[1] غير أنّ هناك فرقاً واضحاً بين المصطلحين، فالإعلال هو جزء من الإبدال، ويختصّ بإبدال أصوات العلّة والهمزة عند جلّ العلماء القدامى، أما الإبدال فهو مصطلح أعمّ من الإعلال[2]؛ لأنّه يشمل حالات التبادل بين الأصوات، الصحيحة والمعتلة، فإذا خصّ التغيير في أصوات العلّة بمصطلح (الإعلال) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك[3]، أي أنَّ الإبدال يشتمل على إبدال ما هو معتل وما هو صحيح، فكل إعلال إبدال وليسَ العكس[4].

أنواع الإبدال:

قسَّم علماء اللغة المحدثون الإبدال على نوعين: الإبدال القياسي، والإبدال السماعي، الذي يرد على وجوه مختلفة وينطق بأكثر من طريقة عند العرب، الذي يهمنا هنا هو الإبدال القياسي، الذي يُطلق على التبدُّلات الصوتيّة الناجمة عن التفاعلات الصوتيّة وتأثر الأصوات بعضها ببعض، التي لا يترتَّب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي، أو وظيفتها النّحوية، ويطلق على هذا النوع من الإبدال الإبدال الصَّرفي الشَّائع، أو الضروري[5]، أو المطّرد[6].

شروط الإبدال:

للإبدال الصوتي شروط لا بُدَّ من توافرها فيه، وتتمثَّل في:

([1]) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ص153؛ انظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص165.

([2]) شواهنة، سعيد محمد، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، مؤسسة الورّاق، عمان، 2007، ص75.

([3]) عبد الصبور، شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، ص167.

([4]) شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص75.

([5]) عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص171.

([6]) عبد الغفار هلال، العربيّة خصائصها وسماتها، ص257.

أولاً: وجود العلاقة الصوتية[1]؛ لأنّها أساس الإبدال، وقد اشترط العلماء المحدثون مجموعة من العلاقات التي تسوغ الإبدال بين الأصوات، وهذهِ العلاقات هي:

أ. التماثل: ويقصد به اتّحاد الحرفين مخرجاً وصفة.

ب. التجانس: ويقصد به اتفاق الحرفين مخرجاً وصفةً.

ج. التقارب: ويرتبط في الصفة والمخرج، فإمّا أنْ يتقاربا مخرجاً وصفةً؛ كاللام والرّاء، أو أن يتقاربا مخرجاً، ويتباعدا صفةً؛ كالدّال والسين، أو العكس، أو أن يتقاربا صفةً، ويتباعدا مخرجاً، كالشين والسين.

د. التباعد، وهذا الأمر مرتبط بالمخرج والصفة ويتمثل في تباعد الحرفين مخرجاً واتحادهما صفةً كالنون والجيم، أو تباعد الحرفين صفةً ومخرجاً كالميم والضاد[2].

ثانياً: الترادف أو شبهه، أو اتحاد الكلمتين في المعنى على سبيل الحقيقة، وهذا يعني أن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى.

ثالثاً: وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان؛ فإذا تحققت هذهِ الشروط في الإبدال، عُدَّ إبدالاً صوتيّاً[3].

من مظاهر الإبدال الذي يُعدُّ من الأنماط الاختيارية في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم":

إبدال الهمزة واواً:

الهمزة صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأنَّ فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تامَّاً، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصَّوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلَّا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفُجائي الذي يُنْتِجُ الهمزة[4]، ويتمثَّل هذا الإبدال في:

([1]) أبو الرُّب، محمد عبد الله، الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية، المجلة الأردنيّة في اللُّغة العربيّة وآدابها، المجلد 5، العدد3، 2009م، ص186.

([2]) عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص170.

([3]) أبو الرُّب محمد، الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية، ص186.

([4]) أنيس إبراهيم، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر، ص87.

(أَخَذَ):

الأَخْذُ: خِلاف العطاء، وهو أيضاً التَّناول[1]. وآخَذَهُ: كأخَذَهُ، وفي التَّنزيل العزيز: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾ [فاطر: 45]؛ والعامَّة تقول: واخذه[2]. ويذكر الزَّبيدي "ولا تَقُلْ واخذه"؛ أي بالواو بدل الهمزة، ونسبها غيره للعامّة، وأخذه بذنبه: عاقبه، وآخذه، بالمدِّ، مؤاخذةً، والأمر منه آخِذْ، وتُبدَّلُ واواً في لغة أهل اليمن، فيقال: واخذه مواخذة، وقرئ بها في المتواتر، فكيف تُنكر أو يُنهى عنها؟[3].

ترادف النمطان (أخذ) و (وخذ) لأداء معنى واحد، ونسبتها (وخذ) إلى العامّة دليلٌ على استعمالها إلى جانبِ الصِّيغة الأصليّة (أخذ)، وعليه، فهي نمط من الأنماط الاختياريّة، التي يجوز للعربيّ استعمالها، وقد تكون (وَخَذَ) نمطاً لهجيَّاً تسرَّبَ من اللهجة اليمنيّة إلى اللهجات الأُخرى وشاع إلى درجة استعمال (أَخَذَ).

(أَرَّخَ):

أَرَّخَ: التأريخُ: تعريف الوقت، والتَّوريخُ مثله، وأرَّخ الكتابَ ليوم كذا: وقَّته، والواو فيه لغة، وزعم يعقوب* أنَّ الواو بدل من الهمزة[4]. أَرَخَ الكتابَ وأرَّخه وآرَخَهُ: وقَّته[5]. وأرَّخْتُ الكتابَ، بالتَّثقيل، في الأَشْهُرِ، والتَّخفيفُ لغة حكاها ابن القطَّاع، إذا جعلت لها تاريخاً. وهو معرَّب، وقيل عربيّ، وهو بيان انتهاء وقته. ويُقال: ورَّخْتُ، على البدل، والتوريخُ قليلُ الاستعمال[6].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص472، مادة (أخذ).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص473، مادة (أخذ).

([3]) الزَّبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1980م، ج5، ص367.

* يعقوب المعروف بابن السكيت.

([4]) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج3، ص4، مادة (أرخ).

([5]) الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص256، مادة (أرخ).

([6]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج7، ص226، مادة (أرخ).

إنَّ وصف التوريخ- المأخوذ من ورخ- بأنَّه قليل الاستعمال، دليلٌ على استخدام هذه اللَّفظة في البيئة اللغويّة إلى جانب الصِّيغة الأصليّة (أرَّخ)، الأكثر شيوعاً وانتشاراً؛ لتدلَّا على المعنى ذاته، وإنْ لم تنسب إلى قبيلة بعينها، وعليه فهي صيغةٌ من الصَّيغ الاختياريّة.

إبدال التَّاء:

التَّاء صوت أسناني لثوي مهموس شديد منفتح، يُبدَل من ستة أحرف، وهي: الواو، والياء، والسين، والصاد، والدَّال، والطَّاء[1].

إبدال التَّاء دالاً:

(اجدَرَّ):

اجدَرَّ: جرَّ بمعنى: جذب، وجرَّه يجرُّه جرَّاً، وجررتُ الحبل وغيره أجرُّه جرَّاً. وانجرَّ الشَّيء: انجذب[2]. واجترَّ واجدَّرَّ قلبوا التاء دالاً وذلك في بعض اللغات[3]؛ قال الشَّاعر مضرّس بن ربعي الفزاري:

فَقُلْتُ لِصَاحِبي لا تَحْبِسَنَّا بِنَزْعِ أُصُولهِ واجْدَرَّ شِيحَا

ولا يُقاس ذلك، لا يقال في اجترأ: اجدرأ، ولا في اجترح: اجدرح[4]، والوجه في هذا الإبدال أنّ الدال أخت التاء في المخرج والشدّة وأخت الجيم في الجهر، ولمّا كانت الدال والتاء أختين أبدلت التاء دالاً؛ للفرار من الثِّقل والميل إلى التَّخفيف لتحقيق الانسجام الصَّوتي، ويتمثَّل على النَّحو الآتي:

>igtarra ⟵ >igdarra

مهموس مجهور مجهور مجهور

الأصل بعد التماثل

([1]) ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ص254؛ محمَّد خان، اللهجات العربيّة، ص194.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص197، مادة (جرر)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص125، مادة (جرر)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج10، ص393.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص196، مادة (جرر).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص196، مادة (جرر).

فقد استعملت (اجدرَّ) في قول الشاعر بمعنى (اجترَّ)؛ أي بإبدال التاء دالاً، ولم تنسب هذهِ اللفظة إلى قبيلة بعينها ولم يفاضل بينهما في الاستعمال، فهي سماعيّة لا يُقاس عليها؛ ولذلك يمكننا القول بأنَّهما نمطان اختياريَّان استعملا لأداء معنى واحد وهو الجذب، وإنَّ العامل الصَّوتيّ هو الفيصل في تعاقب النمطين على المعنى نفسه.

إبدال التَّاء سيناً:

(تَخِذَ):

تَخِذَ الشَّي تَخَذا، وتَخْذاً؛ الأخيرة عن كراع، واتخذه: عَمِلَهُ. وحكى المبرّد أنَّ بعض العرب تقول: استخذ فلانٌ أرضاً يريد اتَّخَذَ أرضاً، فتبدّل من إحدى التاءين سيناً، كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم (ست)[1]؛ وهذا سماعيّ لا قياسيّ[2]، فلمَّا كانت السين والتاء مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها[3].

ويجوز أن يكون أراد (استفعل) من تَخِذَ يتَّخِذُ؛ فحذف إحدى التاءين تخفيفاً. وقال ابن شُمَيْل: اسْتَخَذْت عليهم يداً، وعندهم سواءٌ؛ أي اتَّخذتَ[4].

إنَّ وصف ابن شميل للفظتين (اتّخذَ) و (استخذَ) بأنَّهما سواء، دليلٌ على استعمال هاتين اللفظتين في البيئة اللغويّة، لاسيّما أنَّهما متَّحدتان في صفة من الصِّفات وهي الهمس، ومتقاربتان في المخرج، وجاءَتا لتؤدِّيا معنى واحداً، وإن فاقت إحداهما الأخرى في الشيوع والكثرة في التَّداول.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص149، مادة (تخذ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص474، مادة (أخذ)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج9، ص369، مادة (أخذ).

([2]) العيني، شرح المراح، ص242.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص149، مادة (تخذ)؛ العيني، شرح المراح، ص243.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص474، مادة (أخذ)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج9، ص369، مادة (أخذ).

إبدال التَّاء صاداً:

(صَدَعَ):

صَـدَعَ: وَصَـدَع الشـيء يَصـدَعُه صَـدْعاً وَصـدَّعه فانصـدع وتَصـدَّع، شَـقّهُ بنصفين، وقيل: صَدَّعه: شَقَّهُ، وتصدَّع القومُ: تفرَّقوا وفي الحديث: فقال بعدما تصدَّع القوم كذا وكذا: أي تفرَّقوا[1]، وفي قولـهِ تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ [الروم: 43]، قال الزَّجَّاج معناه يتفرَّقون، فيصيرون فريقين: فريقاً في الجنّة، وفريقاً في السَّعير، وأصلها يتصدَّعون، فقلبت التاء صاداً وأدغمت في الصّاد[2]، وفي هذهِ القراءة نجد أنّ القارئ قد حذف فتحة التاء، فالتقت التاء مع الصاد فحدثت عملية التماثل، ويمكن تمثيلها على النَّحو الآتي:

yataṣadda<una ➔ yátšadd<una ➔ yaṣṣadda<un

الأصل حذف حركة التاء تماثل الحرفين وإدغامها

إذن وجود علّة صوتية تؤكِّد هذا الإبدال والتأثر، إذْ أثَّرت الصاد الرِّخوة في التاء الشديدة وقلبتها إلى صاد تأثراً كليّاً مدبراً متصلاً وعليهِ فإنّ صيغة (يتصدعون، ويَصَّدعون) لفظتان مستعملتان سارتا جنباً إلى جنب في البيئة اللغوية الواحدة لتؤدِّيا معنى واحداً هو التَّفريق، وعليه فهما من الأنماط الاختياريّة.

إبدال التَّاء طاءً:

(خَبطَ):

خَبَطَـهُ يَخْبِطُـهُ خَبْطـاً: ضـربه ضـرباً شـديداً، والخُبَـاطُ: داءٌ كـالجنون، وخَبَطَـهُ الشَّـيطان وتَخَبَّطَـهُ: مسَّـه بـأذى[3]. وخَـبَطَ الشَّـيطان الإنسـان: صَـرَعَهُ[4]. ورُوِيَ عـن

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص195، مادة (صدع).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج1، ص426، مادة (صدع)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج21، ص327.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص124–125؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص282؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص227–229.

([4]) السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري،، الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1395هـ، ج1، ص457.

مكحول: أنَّه مرّ برجلٍ نائم بعد العصر فدفعه برجله، فقال: لقد عُوفيت، لقد دُفِعَ عنك، إنَّها ساعة مخرجهم وفيها ينتشرون، ففيها تكون الخَبْتَةُ؛ وإنَّما أراد الخبطة من تخبَّطَهُ الشيطان إذا مسَّهُ بخبلٍ أو جنون، فجعل الطاءَ تاءً[1]. وخبطه بخير: أعطاه، وأنشد الجوهري لعلقمة بن عَبْدَة يمدح الحارث بن أبي شَمَّر ويستعطفه لأخيه شَأس:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لشَأسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ[2]

وذكر الزَّبيدي، الأجود أن يُكتب (خَبَطَّ) بغير تاء؛ لأنَّ أصله (خَبَطْتَ)، فأدغم، فطَرْحُ التاء من الكتابة أجود[3].

ويروى: قد خَبَطّ، أرادَ: خبطت، قلب التاء طاء وأدغم الطاء الأولى فيها ولو قال (خَبَتَّ) يريد (خبطت) لكان أقيس اللغتين؛ لأنّ هذهِ التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء افتعلت بمثالها الذي هي فيه، ولكنَّه شبَّه خَبَطْت بتاء افتعل، فقلبها طاء؛ لوقوع الطاء قبلها[4].

وهنا نجد أنّ الإبدال في هذهِ اللفْظة قد جاء وفق القياس القائل بأنّ تاء افتعل تقلب طاء إذا كانت فاء الكلمة صوتاً من أصوات الإطباق[5]، غير أنّها لم تأتِ هذهِ اللفظة في صيغة افتعل، وإنَّما جاءت التاء بعد الطاء؛ فحصل الإبدال. وفي هذا الإبدال فرار من الثقل ونزوع إلى التخفيف بتحقيق الانسجام الصوتي في اللفظ فالطاء أخت التاء في المخرج، وقد نسبها المطلبي إلى تميم بقوله: "بيد أنّ هذا الإبدال يتسع في لهجة تميم ليشمل تاء الضمير الواقعة أثر حرف الإطباق أيضاً، واستشهد بقول

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص282، مادة (خبط)؛ و ج2، ص28، مادة (خبت).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص125؛ ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص283، مادة (خبط)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص231.

([3]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص231.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج5، ص125؛ ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص283، مادة (خبط)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص231.

([5]) مزبان، علي حسن، القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، دار شموع الثقافة، ط(1)، (2003)، ص(133).

علقمة السابق"[1]، وإنَّ اللفظين مستعملان كما رأينا في رواية مَكْحُول (الخبتة) و (الخبطة)، وفي بيت علقمة، وعليه، فلا مانع من القول إنّهما من الأنماط الاختياريّة المترادفة لأداء معنى واحد.

إبدال الجيم:

الجيم صوت مجهور مزدوج ومنفتح، ويُبدَل هذا الصَّوت من الياء المشدَّدة ليصبح جيماً مشدَّدة بدلاً من الياء المخففة ليصبح جيماً مخففة[2]، وتمثِّله كلمة:

(خَسَجَ): الخَسْيجُ والخسيُّ – على البدل–، وهو كساء أو خباء يُنسجُ من صليف عُنُق الشاة، فلا يكاد يبلى. قال رجلٌ من بني عمرو من طيئ، يُقال له الأسحم:

تَحَمَّلَ أَهْلُه واسْتَوْدَعُـــــوهُ خَسِيّاً من نسيجِ الصُّوفِ بالِي[3]

والمراد من (خسيَّاً)، (خسيجاً) بمعنى الكِساء، فأبدلت الجيم ياءً، وأدغمت مع الياء الأولى لتصبح (خسيَّاً)، وهنا يمكن أن يحصل التَّبادل بين هذين الصوتين؛ لأنَّهما متَّفقان في المخرج (شجريان) وفي صفة الجهر، غير أنّ الياء تتميز بأنَّها أخف من الجيم؛ لذلك نجد هذا الإبدال واضح المعالم في المشرق العربي، وبخاصّة الساحل الشرقي لبلاد العرب[4]، وهما شائعان في الاستعمال يمكن عدّهما من باب الأنماط الاختيارية الدالّة على المعنى نفسه.

إبدال السين:

صوتٌ أسَليّ رخو مهموس صفيري[5]، ويُبدَل صاداً أو زاياً؛ لاتحاد مخرجهما، واشتراكهما في معظم الصِّفات، ويمثِّل هذا الإبدال كلمة (سراط).

([1]) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة،، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (155)، سنة 1978م، ص (97).

([2]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص234.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، مادة (خسج)، ج4، ص546.

([4]) محمد خان، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص179.

([5]) أنيس، الأصوات اللغويّة، ص74–74.

(سِرَاط):

السِّراط: السِّبيل الواضح، والصَّاد أعلى لمكان المضارعة، وإنْ كانت السين هي الأصل[1]، وفي قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6]، قرأها يعقوب بالسِّين[2]، ومعناها ثبِّتنا على المنهاج الواضح[3]. وقرأ قَنْبل ورُوَيْس: (الصّراط) بالسين، وقرأ الجمهور: (الصِّراط) بإبدال السين صاداً، وهي الفصحى، وهي لغة قريش، وبها كتبت المصاحف[4]. وحجّة من قرأها بالسِّين: أنَّه جاء به على أصل الكلمة، والحجّة لمن قرأها بالصَّاد، أنَّه أبدلها من السين؛ لتؤاخي السين في الهمس والصَّفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق؛ لأنَّ السين مهموسة، والطاء مجهورة[5].

وقال جرير:

أَمِيْرُ المُؤْمِنينَ على صِرَاطٍ إذا اعْوَجَّ المَوَارِدُ مُسْتَقِيمُ

والموارِدُ: الطُّرُقُ إلى الماء[6]. وساق ابن منظور قول الفرَّاء: ونفر من بلعَنبر يُصيِّرون السين، إذا كانت مقدَّمة، ثمَّ جاء بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء، صاداً... فمن ذلك قولهم (الصِّراط) و (السِّراط)[7]، وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء به الكتاب، وعامّة العرب تجعلها سيناً[8]. وقول من قال: (الزِّراط) بالزاي، فقد روي ذلك عن أبي عمرو أنَّه قرأ (الزِّراط) بالزاي، وكذلك رواه الكسائي عن حمزة

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8، ص433؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص345.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص345.

([4]) عبابنة، القراءَات القرآنيّة، ص397.

([5]) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1990م)، الحجة في القراءَات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، ص62.

([6]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353.

([7]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353.

([8]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص345.

(الزِّراط)[1]، وهي لهجة لبني عُذْرَة[2]، والحجّة لمن قرأها بالزاي: أنَّها تؤاخي السين في الصَّفير، وتؤاخي الطاء في الجهر[3].

ولا يفوتنا ذكر رواية الرَّجلين اللَّذين اختلفا في الصَّقر، فقال أحدهما هو (الصقر) بالصاد، وقال الآخر: (السقر) بالسين، فاحتكما إلى شخصٍ آخر. فقال: هو (الزقر) بالزاي، وهنا اجتمعت ثلاث لغات[4].

إنَّ مجيء هذا التبادل الصوتي في لفظة (الصِّراط) في الشَّواهد القرآنيّة، لفظة (الصقر) في رواية العرب، دليلٌ على أنَّ مثل هذا الألفاظ قد سارت جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصليّة، وربَّما تساوت في الاستعمال لأداء معنى واحد؛ لذلك يمكننا القول بأنَّها أنماط اختياريّة، وردت بالصاد والسين والزاي.

إبدال العين:

صوت حلقي مجهور رخو منفتح ويبدل من الهمزة والهاء والحاء والغين، والوجه في إبدالها من هذه الأصوات، أنّها تتحد مع الهاء والحاء والغين في الرّخاوة وتتَّحد مع الهمزة والهاء والحاء في الجهر وممَّا يعدُّ من هذا الإبدال كلمة:

(**أكعفت**) النحلة تقلَّعت من أصلها، حكاه أبو حنفية، وزعم أنّ عينها بدل من همزة أكأفت[5]. وعند النَّظر في معنى (أكأفت)، نجدها بالمعنى نفسه، وهو: أكأفت النَّخلة: تقلَّعت من أصلها.

وهنا يجوز أن تُبدَل العين من الهمزة غير أنَّه ضعيف غير مطرد، كما ورد عند الاستراباذي بقوله: "ومفهومه أنّ إبدال العين همزة ضعيف لقلتهِ، وإليه ذَهَبَ ابن

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص353؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص345، مادة (صرط).

([2]) ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج1، ص196.

([3]) ابن خالويه، الحجة في القراءَات السبع، ص63.

([4]) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص371.

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج1، ص283، مادة (كمت).

مالك"[1]، وذكر العُكْبُري "أنَ إبدال الهمزة من العين جاء ذلك في بعض الاستعمال، فالوجه فيه أنّ الهمزة والعين متجاورتان في المخرج"[2].

ومن هنا يمكننا القول أنّ وجه الإبدال بين العين والهمزة هو قرب مخرجهما، فمخرج العين من الحلق ومخرج الهمزة من الحنجرة ومَجيؤها بالهمزة تارةً وبالعين أخرى مع اتفاقهما في المعنى دليل على أنهما من الصيغ الاختياريّة.

إبدال القاف:

فالقاف صوت لهوي مهموس مفخم شديد، يُنطق بنطقين في القراءات القرآنية أحدهما مهموس وهو الأكثر شيوعاً والآخر مجهوراً[3]، وذكر بروكلمان أنّ الصوت الطبقي الشديد المهموس القاف قد تحوّل إلى صوت مجهور في بعض لهجات سوريا كما تحول في بعض لهجات البدو، وكذلك إلى صوت مغور أمّا في مصر وفلسطين فقد سقط غالباً ولم يبقَ مكانه إلّا همزة محققة[4].

(امتقَّ):

وامتقَّ الفصيل ما في ضَرْع أمه، وتمقَّقه: شرب جميع ما فيه، وكذلك الصبيّ إذا امتصَّ جميع ما في ثدي أمّه، وزعم يعقوب أنّ قافها بدل من كاف امتكَّ[5]، ومكَّ

([1]) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م، ج4، ص433.

([2]) العُكْبُري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، اللُّباب في عِلل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق- سورية، ط1، 1995م، ج2، ص300.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللُّغويَّة، ص83؛ أبو الرُّب، الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية، ص196.

([4]) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1957م، ص48؛ أبو الرُّب، الإبدال الصوتي، ص197.

([5]) ابن سيده، المُحْكَم ، ج6، ص149، مادة (مقق).

الفصيل ما في ضَرع أُمِّه يمكُّهُ مَكًّا، وامتكّه، وتمكَّكه، ومَكْمَكه: امتصَّ جميع ما فيه[1].

وأعتقد أنّ الكاف، هي الأصل، ويؤيِّد ذلك ما ذكره امتكّ الفصيل ما في ضرع أمه وامتقّ وتمقّق وتمكَّك: إذا شربه كله، فالأظهر فيه أن تكون القاف بدلاً من الكاف لما ذهب إليه أبو علي؛ لأنه قال: من هذا أُخِذَ اسم قلّة، لأنها كالمجرى للماء، وقول الجميع (مكّة) ولم يقولوا (مقَّة) يقوى أنَّ الكاف هي الأصل[2].

إذن أبدلت القاف كافاً لتقارب مخرجيهما واشتراكهما في صفات الجهر والشّدّة فقد فرّوا بهذا الإبدال من الثقل ولجأوا إلى الخفّة لتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة ومجيء هاتين اللفظتين بالقاف تارةً وبالكاف أخرى، والمعنى واحد يؤكِّد لنا أنَّهما من الصيغ الاختياريّة المستخدمة في البيئة اللغويّة.

(قَهَرَ):

قَهَرَه يقهرُه قَهراً: غَلَبَه[3]، وتعني أيضاً الأخذ من فوق، على طريق التَّذليل[4]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9]. قرأ عبد الله بن مسعود وإبراهيم التميمي (تكهر) بالكاف، وهي لغة بمعنى قراءَة الجمهور، وقد عَدَّهُ يحيى عبابنة تلويناً ألفونياً، بقولهِ: الكاف هنا ليست فونيماً مستقلاً، ولكنَّها تلوين ألفوني من تلوينات القاف، فهي ظاهرة موجودة في اللهجات المعاصرة كلهجة الأرياف في فلسطين المحتلّة، يقولون: (كتله) في (قتله)، و (أكول) في (أقول)[5]، وقد فسّرها محمد أبو

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص673، مادة (مكك)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص490.

([2]) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص277–278؛ المنصوري، علي جابر الخفاجي، وعلاء هاشم، التطبيق الصرفي في – تعريف الأسماء– تعريف الأفعال، الدار العلمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر، عمان– الأردن، ط1، سنة 2002م، ص423.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج4، ص122، مادة (قهر)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص142، مادة (قهر)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج13، ص495، مادة (قهر).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص149، مادة (مقق).

([5]) يحيى عبابنة، القراءات القرآنية، ص403.

الرُّب بقولهِ: "إنَّ مخرج هذين الصوتين واحد وكلاهما مهموس وشديد، غير أنّ القاف صوت مفخم، والكاف صوت مرقق فالنطق بالقاف كافاً ترقيق لهُ[1].

وحدَّدها ابن فارس في لسان بني تميم، فإنَّهم يلحقون القاف باللهاة حتى تغلظ جداً، فيقولون: الكوم فتكون الكاف والقاف وهذهِ لغة فيهم، قال الشاعر أبو الأسود الدؤلي:

ولا أَكُولُ لِكِدْرِ الكَومِ كَدْ غلين ولا أكُولُ لباب الدار مكفولُ

والقاف والكاف قريبتان مخرجاً وصفةً لذلك تبدل إحداهما من الأخرى[2]، ويمكن لنا القول بأنهما من الأنماط الاختياريّة المستعملة، ولاسيّما وجود القراءة القرآنية (فلا تَكْهَرْ) بالكاف، ووصفها بأنَّها لغة بمعنى قراءة الجمهور، دليل قطعيّ على الانتشار والاستعمال لهذا النمط في البيئة اللغوية.

إنّ هذا الإبدال القائم على وجود العلاقات الصوتية التي تحكمه وتضبطه في هذهِ الألفاظ قد جاءت ضمن الأنماط الاختياريّة (البديلة)، فقد دلَّ كلا اللفظين على معنى واحد على الرّغم من التغيّر الصَّوتي الحاصل عليهما، وممَّا يؤكِّد ذلك وجود الشَّواهد الشعريّة والقراءَات القرآنيّة التي تحمل المعنى ذاته للفظ.

المبحث الثاني: الهمز وعدمه:

صوت الهمزة صوت حلقي عند القدماء. قال الخليل بن أحمد: "وأمَّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّهَ عنها لانت؛ فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصِّحاح[3]، وقال أبو علي الفارسيّ: "الهمزة

([1]) أبو الرُّب، الإبدال الصوتي، ص196.

([2]) محمد خان، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص190.

([3]) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت175هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة دار الهجرة، إيران، 1409هـ، ص52.

حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق"[1]، وحدَّدها ابن جنيّ بأنَّها حرف مجهور سفل في الحلق[2].

أمَّا علماء اللغة المحدَثون، فقد توصَّلوا إلى المخرج الصَّحيح لصوت الهمزة، وهو الحنجرة، إلَّا إبراهيم أنيس، فقد نسبه إلى المزمار، فيقول: "إنَّ للهمزة حكماً خاصَّاً يخالف جميع الأصوات الأخرى؛ لأنَّها صوت ليس بالمجهور ولا المهموس من أشقِّ العمليَّات الصَّوتيّة؛ لأنَّ مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النّطق بها، ثمَّ تنفتح فجأة فنسمع ذلك الصَّوت الانفجاري الذي نسمِّيه بالهمزة المحقَّقة"[3].

أمَّا الَّذين نسبوا صوت الهمزة إلى الحنجرة مباشرة، فهم معظم المحدَثين، منهم عبد الصَّبور شاهين، إذْ يقول: "هي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها"[4].

ويقول رمضان عبد التوَّاب في وصف الهمزة ومخرجها: "هو صوت حنجري شديد مهموس"[5]، وقال محمَّد سالم محيسن: "هو صوت صامت حنجري انفجاري، وهو يحدث بأن تسدّ الفتحة الموجودة بين الوترين الصَّوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تامَّاً؛ فلا يسمح للهواء بالنَّفاذ من الحنجرة، يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثمَّ ينفرج الوتران، فينفذ الهواء من بينهما فجأة مُحدثاً صوتاً انفجاريَّاً"[6]، وقد عدَّها برجشتراسر حرفاً مجهوراً شديداً[7].

([1]) الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1981م، ص212.

([2]) ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص69-71.

([3]) أنيس، إبراهيم، (1965م)، في اللَّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص68.

([4]) شاهين، المنهج الصَّوتي، ص172.

([5]) عبد التواب، رمضان، (1992م)، مشكلة الهمزة في العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص24.

([6]) محسين، محمد سالم، (1986م)، المقتبس من اللَّهجات العربية والقرآنيّة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص84.

([7]) برجشتراسر، (1932م)، التطور النَّحوي للغة العربية، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م، ص15.

وأشار توفيق النَّواصرة في كتابه "الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث"، إلى أنَّه ربَّما كان هذا الاختلاف عائداً إلى اختلاف القدماء عن المحدَثين بعدم تسمية أعضاء النّطق بمسمَّياتها الحقيقيّة، إذْ إنَّ الحلق والحنجرة متقاربان جدَّاً ويصعب الفصل بينهما، إلَّا عن طريق أجهزة التَّشريح المتوافرة، والحنجرة جزءٌ من الحلق؛ لذلك جاء حكم المحدَثين مخالفاً للقدماء[1].

حالات الهمزة:

قال سيبويه: "اعلم أنَّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التَّحقيق، والتَّخفيف، والبدل"[2].

أمَّا التَّحقيق، فالمقصود هو إعطاؤها حقّها من الأداء النّطقي، والنّطق موفياً لها صفاتها التي تعرف بها؛ أي نطقها من أي تغيُّر فيها[3]. وأمَّا التَّخفيف، فهو نفسه ما عناه القدماء، وهو ما أطلقوا عليه همزة "بين بين"[4]، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأمَّا التَّخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، وتُبدَل وتحذف"[5]، ويقول السِّيرافي موضِّحاً قول سيبويه: "ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع، وفي كل موضع يرد بعده من الهمز، أنْ تجعلها من مخرج الهمزة، ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف؛ لأنَّ الفتحة من الألف، وذلك قولك: (سال) إذا خفَّفنا (سأل)، وقرا (يا فتى) إذا خفَّفنا (قرأ)، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو، كقولنا: (لوم) تخفيف (لؤم)،

([1]) النواصرة، توفيق لافي، (2011م)، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، دار جليس الزمان، عمان، ص9.

([2]) سيبويه، بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م، ج3، ص541.

([3]) الجندي، أحمد علم الدين، اللَّهجات العربية في التراث، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس- ليبيا، 1983م، ج1، ص13.

([4]) النواصرة، توفيق لافي، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، دار جليس الزمان، ط1، عمان، ص45.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص541.

وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة[1]، ويقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ الهمزة حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق؛ إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النّطق به؛ إذ كان إخراجه كالتهوع: فذلك الاستثقال ساغ فيها التَّخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتَّحقيق لغة تميم وقيس"[2]. الإبدال هو تعويض صوت أصلي، أو يُعتقد أنَّه أصلي بصوتٍ آخر يشاركه في المخرج، أو في الصِّفات، أو يقترب منه، ويتميَّز ما هو أصل بقياس مشتقَّاته[3].

الهمز وعدمه في المُحْكَم:

(برأ):

البرِيَّة، الخَلْقُ، وأصلُها الهَمزُ، ونظيرهُ النَّبيُّ، والذُّرِّيَّةُ. وأهلُ مكّة يخالفون غيرهم من العرب، يهمزون البريئة، والنَّبـئَ، والذَّريئة، وذلك قليل. وقال اللحياني: اجتمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة، ولم يستثنِ أهل مكة[4]. إنَّ الأصل بها الهمزُ: كجريء، وتقوم بعض اللَّهجات الحضرية على تخفيف همزتها والتَّعويض عن هذه الهمزة بتشديد الياء[5]، ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي:

البريَّةُ ⟵ البرْيةُ ⟵ البريئةُ

>albariyyatu >albaryatu >albariy<atu

بالتشديد للتعويض عن الهمزة بإسقاط الهمزة الأصل المهموز

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص541، الحاشية؛ انظر: المبرّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف الإسلامية، القاهرة، الكتاب السادس، ج1، ص292-293.

([2]) ابن يعيش، موفَّق الدِّين يعيش بن علي، شرح المفصَّل، عالم الكتب، بيروت، ط9، ص107.

([3]) محمَّد خان، اللَّهجات العربيّة، ص164.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج10، ص286، مادة (برأ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص32.

([5]) عبابنة، يحيى، (2000م)، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة، ط1، دار الشروق، عمان- الأردن، ص87.

فالأصلُ كما سبق الهمز، ولكن وردت بغير همز عن العرب، ولكنَّها استعملت. وذكر ابن منظور أنَّ أصلها الهمز وهو من بَرَأَ الله الخلق– أي خلقهم–. ونقل قول الفرَّاء: "إن أُخذت البرّيّة من البرى وهو التراب فأصلها غير مهموز[1].

وعلى ذلك، فيمكن القول إنَّها لفظة مهموزة في الأصل، ولكن تركها العرب، ولعلَّ السَّبب في ذلك عائدٌ إلى قانون السهولة التيسير، والاقتصاد في الجهد؛ فحذفت الهمزة دون حركتها، ثمَّ عوِّض عن الحرف المحذوف بتشديد الحرف الصَّحيح السابق، وهو الياء، كما هو موضَّح في المخطَّط السابق، وبما أنَّ كلا اللفظين مستعملٌ (بريء) و (برىّ) فهما إذن من الأنماط الاختياريّة المستخدمة لأداء معنى واحد.

(جون):

الجَوْنة: سُليلة مغشَّاة أدماً تكون مع العطَّارين، والجمع: جُوَن[2]، وذكر ابن منظور أنَّها سلّة مستديرة مغشاة أدماً تكون مع العطَّارين[3]، وكان الفارسيّ يستحسن ترك همزها، كان يقول في قول الأعشى:

إِذَا هُنَّ نَازَلْنَ أقرانَهُـــــنَّ وكانَ المِصَاعُ بِما في الجُوَنِ

ويقول أبو حاتم: وجدتُ بخطِّ الأصمعيّ عن العرب: قطاً جُؤنِيّ، مهموز، وهو عندي على توهُّم حركة الجيم ملقاة على الواو، فكأنَّ الواو متحرِّكة بالضَّمِّ، وإذا كانت الواو مضمومةً، كان لك فيها الهمز وتركه، وهي لغةٌ ليست بتلك الفاشية، وهذا الجمعُ نادرٌ، وإذا وَصفوا قالوا: قطاة جَوْنَة[4].

وأشار النواصرة أنَّه ورد عن العرب همز الجونِ وهو الأصلُ، وَسُمِعَتْ على غير الأصل؛ أي بترك الهمز، وأنَّ السبب في ذلك عائدٌ إلى قانون السُّهولة التيسير؛

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص31، مادة (برأ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص556، مادة (جون).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص101، مادة (جون).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص556، مادة (جون)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص101، مادة (جون).

فأُسقطت الهمزة السَّاكنة في (جُؤن)؛ لصعوبة نطقها وعوِّض عن هذا الإسقاط بإشباع الحركة السّابقة لها. ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي[1]:

جونه	⟵	جُ*نه	⟵	جُؤنَه
ğūnatu		ğu*natu		ğu>natu
التعويض عن الهمز بإشباع الحركة السابقة لها وهي الضمّة.		إسقاط الهمزة الساكنة		الأصل المهموز

وهذا على العكس ممَّا قاله القدماء؛ فأشار سيبويه إلى القول: "إنَّما يمنعك أن تجعل هذه السَّواكن (بين بين) أنَّها حروف ميّتة، وقد بلغت غاية ليسَ بعدها تضعيف ولا يوصل إلى ذلك ولا تحذف؛ لأنَّه لم يجيء أمرٌ تحذف له السَّواكن، فألزموه البدل كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرة أو صفة البدل"[2]، وذكرت صالحة: "تبدل الهمزة واواً إذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم، كما تبدل ياءً إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسور"[3]، وهنا جاءَت ساكنة مسبوقة بالضَّمِّ؛ فقلبت الهمزة واواً، وهذا على غير الصَّواب، وإنَّما الأصلُ هو إسقاط الهمزة وإشباع الحركة السَّابقة لها وهي الضَّمَّة. وعلى ذلك فإنَّ لفظة (الجؤن) مهموزة وغير مهموزة قد وردت عن العرب، وإنْ وصفت بأنَّها ليست بالفاشية، إلَّا أنَّنا نعدُّها من باب الأنماط الاختيارية المستعملة لأداء معنى واحد.

(سوق):

السُّوق: التي يتعامل فيها تذكَّر وتؤنَّث وتجمع على: أَسْوُقٌ، وأَسْؤُق، وسُوُوق وسُؤُوق، وسُوقٌ، وسوقٌ، الأخيرة نادرة، توهَّموا ضمّة السِّين على الواو، وقد غلب ذلك على لغة أبي حَيّة النُّميريّ[4].

([1]) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص104

([2]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص544.

([3]) آل غنيم، صالحة راشد، اللَّهجات في الكتاب لسيبويه، أصواتاً وبنية، دار المدني، مكة المكرمة، ط1، 1985م، ص341.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص526، مادة (سوق)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص166، مادة (سوق).

وفي قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [سورة ص، آية 33).

قرأ ابن كثير وحده: (بالسُّؤقِ) بهمز الواو[1]، وكذلك روى قُنْبُل، وقد جعل ابن جنِّي مثل هذا الهمز شاذاً، وقرأ البَزِّي (عنه): بغير همز، وقال البَزِّي: سمعت أبا الإخريط يهمزها ويهمز ﴿عَنْ سَاقَيْهَا﴾ [النحل: 44)، وأنا لا أهمز شيئاً من هذا"[2]. وقد ذكر يحيى عبابنة: أنَّ ابن مجاهد ذكر توجيهاً لهذه القراءَة، وهو أنَّ الواو انضمَّت، فهمزت؛ لانضمامها، ولكنَّه ذكر أنَّ الأولى أنَّه لا وجه لها[3].

ويمكن تفسير هذا الهمز وفق القوانين الصَّوتيّة؛ فالحاصل بها تقصير الضَّمَّة الطويلة (ū) لتصبح (u) مقطعاً قصيراً مفتوحاً؛ ممَّا يؤدِّي إلى إحداث فجوة تخلُّ بالكلمة، فأقحمت الهمزة[4]؛ للتخلُّص من هذه الفجوة لتصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً، ويمكن توضيح ذلك بالمخطَّط الصَّوتي الآتي:

سؤق	⟵	س*ق	⟵	سوق
su>ḳun		suḳun		sūḳun
↓		↓		↓
التعويض عن التقصير بإقحام الهمزة		تقصير الحركة		الأصل غير المهموز

وعلى ذلك؛ فالعربيّة تميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة عن طريق إقحام الهمزة، ومن جهةٍ أخرى يعالج يحيى عبابنة هذا النّمط في باب (الهمز الناتج عن التَّوهُّم)؛ بقوله: "إنَّ بعض الكلمات ستهمز، وإنْ كانت لا تحتوي حركات مزدوجة أو همزات في بناها السَّطحيّة أو العميقة، وذلك كما في همز الحوْت ومؤسى ويؤنس ويؤسف في لغة بني أسد"[5]، ويؤكِّد فيما بعد أنَّها كلمات غير مهموزة في الأصل، وعدم التفريق بين الكلمات الممالة بسبب انكماش الحركة المزدوجة والكلمات التي

([1]) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن عباس، السبعة في القراءَات القرآنية، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1980م، ص553.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات القرآنية، ص553.

([3]) عبابنة، القراءَات القرآنية، ص131.

([4]) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص127.

([5]) عبابنة، القراءَات القرآنية، ص176.

تحتوي حركة الضم الطويلة؛ فيتمُّ تصحيح الصَّحيح بسبب هذا القياس، ونصَّ كلامه هو: "فالأصلُ في هذه الكلمات أنَّها غير مهموزة، ولكنَّها تحتوي على الضَّمَّة الطويلة (ū) التي تكاد تُشْبِهُ تلك المسبَّبة عن انكماش الحركة المزدوجة (ō) في مثل yōm<yawm؛ فالمتفصِّح يصحِّح yōm إلى yawm وهو في عمله لا يفرِّق بين الكلمات الممالة بسبب هذا الانكماش، والكلمات التي تحتوي على حركة الضمَّة الطويلة (ū) كما في هذه الأنماط؛ فيقوم بتصحيح الصَّحيح بسبب هذا القياس[1].

وفي ضوء هذا التحليل، يمكن التعامل مع لفظة (سوق) ومعالجتها بوجود الحركة المزدوجة الهابطة (uw)، وعندئذٍ نتخلَّص من شبه الحركة (w) والتعويض بإقحام الهمزة؛ لسدِّ الفجوة الحاصلة في بنية الكلمة، ويمكن توضيح ذلك بالمخطَّط الصَّوتي الآتي:

سُؤق	سُ*ق	سُوق	سوق
su>ķ	su*ķ	suwķ	suķ
التعويض عن شبه الحركة بإقحام الهمزة	حذف شبه الحركة (w)	تكون الحركة المزدوجة الهابطة	الأصل

لتصبح فيما بعد نمطاً اختيارياً مستعملاً جنباً إلى جنب مع النمط الأصليّ غير المهموز.

(صلي):

الصَّلايةُ، والصَّلاءةُ: مُدُقُّ الطِّيب، قال سيبويه: هُمِزت، ولم يَكُ حرفُ العِلَّة فيها طرفاً؛ لأنَّهم جاءَوا بالواحدِ على قولهم في الجمع (صَلاءٌ)...، وأمَّا من قال: صَلايةً؛ فإنَّه لم يَجِئ بالواحد على الصَّلاء[2].

وقولهم في الجمع (صَلاء) ألزمهم ذلك إعلال الياء لوقوعها طرفاً، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلَّة بعد الهاء كما كانت معتلّة قبلها[3]. وهذا

([1]) عبابنة، القراءَات القرآنية، ص177.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج8، ص362؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص464، مادة (صلي).

([3]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص383.

يعني أنَّ الأصل ياء وقلبت إلى همزة، كما يرى القدماء لمجيء الياء بعد ألف، وهنا يجتمع ساكنان الألف والياء؛ فتقلب الياء إلى همزة، ولم تردّ إلى أصلها؛ لئلَّا يرجع إلى ما فرَّ منه، فإن كان بعد الياء تاء التأنيث، أو تاء زائدة للتثنية، فإنْ بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولم يغيّرا، كما في (رماية، وشقاوة)، وإنْ لم تبنَ عليها وجعلت كأنَّها ليست في الكلمة، قلبت، نحو: صلاءة[1].

والحقيقة أنَّ ما حصل في هذه اللَّفظة (صلي) هو تكوُّن مزدوج حركي صاعد، نتخلَّص منه عن طريق إسقاط شبه الحركة؛ فتحدث فجوة في الكلمة، ولسدّ هذه الفجوة نُقْحِم الهمزة لتصبح (صلاءة)، ويمكن توضيح ذلك بالمخطَّط الصَّوتي الآتي:

صلاية	←	صلا*ة	←	صلاءة
ṣalāyah		ṣalā*ah		ṣalā>ah
↓		↓		↓
الأصل		إسقاط شبه الحركة		التعويض عن شبه الحركة
		(y)		بإقحام همزة

وقد فرَّت اللغة من المزدوجات الحركيّة في بعض لهجاتها إلى همزها[2]، وعليه، فإنَّ هذه اللفظة (صلي) قد استخدمت مهموزة وغير مهموزة، وسارت كلتا اللفظتين جنباً إلى جنب مع الصِّيغ الأصلية غير المهموزة، فهما صيغتان اختياريتان مستخدمتان.

(صمك):

يقال: اصماك الرَّجل: غَضِبَ، والهمز فيهما لغة[3]، ويقال: اصمأك الرَّجل؛ فهو مصمئِك إذا غضب، ومن أمثلة وروده في الشِّعر قول رُؤبة:

كَأنَّ رُباً سالَ بعد الإعقاد عَلَى لديدي مُصْمَئِكٍّ صَلْخَاد[4]

([1]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص217.

([2]) الكناعنة، عبدالله محمد، (1997م)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، وزارة الثقافة، عمان، ص215.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص701، مادة (صمك)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص458، مادة (صمك).

([4]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج8، ص294، مادة (صلخد).

والمصمئكُّ: الغضبان أبو الهذيل: السماءُ مصمئِكَّة؛ أي مستوية خفيفة للمطر. وذكرها الأزهري في الرَّباعي وقال: أصل هذه الكلمة وما أشبهها ثلاثي والهمزة فيها مجتلبة، وقول الرَّاجز:

حتَّى اصمَأَكَّ كالْحَمِيتِ المُوكَرِ [1]

وقول ابن سيده: الهمز لغة، دليلٌ على أنَّها من الألفاظ غير المهموزة وسُمِعَ بها الهمزُ واستُخْدِمَ، فسارت هذه اللفظة المهموزة الطارِئة إلى جنب الصِّيغ الأصليّة غير المهموزة، ولعلَّ السبب في وجود الهمز من الناحية الصَّوتية عائد إلى وجود المقطع الطويل المغلق بصامت، وهذا مكروه في العربيّة؛ فلجأ العرب فيه إلى التخلُّص من المقطع الطويل المغلق بقسمته إلى مقطعين قصيرين: أحدهما قصير مفتوح، والآخر قصير مغلق[2].

ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي:

اصمأكَّ ← اصماكّ (بتقسيم المقطع) ← اصماكّ

>işmākka >işma*akka >işma>akka

إقحام الهمز لتصحيح المقطع ← نقسم المقطع المكروه إلى مقطعين قصيرين ← الأصل فيه المقطع المغلق (māk)

إذن نتخلَّص من المقطع الطويل المغلق بصامت بتحويله إلى مقطعين قصيرين، أحدهما مفتوح (ma)، والآخر مغلق (ak*)؛ فيحدث نتيجة ذلك خلل في المقطع الثاني وهو البدء بحركة، والنظام المقطعي يرفض هذا الابتداء؛ فنأتي بالهمزة لتصبح (ak>)، وعليه تنتج صيغة أخرى مهموزة تحمل الدلالة ذاتها وتسير جنباً إلى جنب مع الصِّيغة غير المهموزة؛ ليمكننا فيما بعد عدّها ضمن الصِّيغ الاختيارية المستعملة.

([1]) عبد التواب، رمضان، (1987م)، فصول في فقه اللغة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص208.

([2]) عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص208.

وقد لجأ الشعراء إلى ذلك كثيراً. يقول رمضان عبد التواب: "فإنَّ الشاعر إذا أراد استخدام كلمة تحتوي على هذا المقطع الجائِز في النثر، أقحم همزة في الكلمة، أو بعبارة أخرى: قسَّم المقطع إلى مقطعين[1].

كما نجد في كتابه أمثلة وفيرة من صيغة (افعألّ) المقبولة في النثر، ولا يقبلها الشعر إلَّا بعد تقسيم نواة مقطعها المغلق الطويل إلى قسمين، وإقحام الهمزة ومنها: احمأرّت، وادهأمَّت، واسوأدَّ، واشعألَّ، .... [2].

(ضلل):

الضَّلالُ الضَّلالة: ضدّ الهُدى والرَّشاد. ضَلِلَت تَضِلُّ، هذه اللغة الفصيحة، وضَلَلتَ تَضِلَّ ضَلالاً وضَلالَة، وقال كراعٌ: وبنو تميم يقولون: ضَلِلْتُ أضَلَّ، وقال اللحيانيُّ: أهل الحجاز يقولون: ضَلَلْتُ أضِلُّ، وأهل نجد يقولون: ضَلَلْتُ أضَلُّ. ورَجُلٌ ضالٌّ، وأمَّا قراءة من قرأ "ولا الضَّألينَ" بهمز الألف، فإنَّه كُرِهَ التقاء السَّاكنين الألف واللام، فحرَّك الألف لالتقائهما؛ فانقلبت همزة؛ لأنَّ الألف حرفٌ ضعيف واسع المخرج لا يتحمَّل الحركة، فإذا اضطُرُّوا إلى تحريكه قَلَبوه إلى أقربِ الحروف إليه، وهو الهمزة[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، وقد قرأ أيُّوب السُّختياني: "الضألين" بالهمزة، وقد ذكر ابن جنِّي أنَّه كَرِهَ اجتماع السَّاكنين الألف واللام؛ فحرَّك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة لَأنَّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يحتمل الحركة؛ فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة[4].

([1]) عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص196.

([2]) عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص193-209.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج8، ص153، مادة (ضلل)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص390، مادة (ضلل).

([4]) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص72؛ انظر: آل غنيم، اللَّهجات العربية، ص335.

وفي الحقيقة، أنَّ رأي ابن جنِّي في التقاء السَّاكنين منطلقٌ من نظرة القدماء إلى الألف والواو والياء المدّيات (أصوات العلّة) على أنَّها سواكن تأثُّراً بطبيعة الخط العربيّ الذي لم يفرِّق بين الواو إذا كانت شبه حركة (w) والواو المديّة (الضمة الطويلة ū).

فوضعوا لها رمزاً واحداً، كما فعل مع الياء إذا كانت شبه حركة (y)، أو إذا كانت ياءً مدّيّة (ī) والألف أيضاً، ولمَّا لم يستطع القدماء تحريك أصوات المدّ قرَّروا أنَّها ساكنة، ولهذا، مثّل هذا الوضع عندهم التقاء السَّاكنين[1].

ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي:

ضألين ⟵ ضالين (بتقسيم الحركة الطويلة) ⟵ ضالين

ḍa>allin ḍa*allina ḍāllina

إقحام الهمزة لتصحيح المقطع — تقسيم الحركة الطويلة إلى حركتين — الأصل وفيه المقطع المغلق (ḍāl)

إذن نتخلَّص من المقطع الطويل المغلق بصامت بتحويله إلى مقطعين قصيرين أحدهما مفتوح (ḍa)، والآخر مغلق (al*)؛ فيحدث نتيجة ذلك خلل في المقطع، وهو البدء بحركة، والنظام المقطعي يرفض هذا الابتداء؛ فيأتي بالهمزة لتصبح (>al)؛ فتنتج صيغة جديدة مهموزة تحمل الدلالة ذاتها، وتسير جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصليّة غير المهموزة، وتكون بذلك صيغة اختياريّة مستعملة في البيئة اللغويّة.

(عَبْءُ):

وَعَبْءُ الشَّمسِ: ضَوْءها، قال ابن سيده: "لا أدري أهو لغةٌ في عَبِ الشَّمسِ، أم هو أصلُهُ"[2]. وقال الأزهري: وروى الرياشي وأبو حاتم معاً قالا: اجتمع أصحابنا على عَبِ الشَّمس أنَّه ضوءُها وأنشد:

إذا ما رَأت شمساً عَبُ الشَّمس شمَّرَتْ إلى رَمْلِها والجُرْهُمِيُّ عَمِيدُها[3]

([1]) عبابنة، القراءَات القرآنية، ص125.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص209، مادة (عبء)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص119، مادة (عبء).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص119، مادة (عبء).

ولربَّما كانت الصِّيغة المهموزة هي الأصل، ولكنَّ الحاصل في هذه اللفظة أنَّ الهمزة إذا وقعت أخيراً يستثقل نطقها إذا كانت ساكنة؛ إذْ يميل النطق إلى الارتخاء في أواخر الكلمات، بينما نطق الهمزة يُحدث توتُّراً في مستوى الحلق، فإنَّها وإنْ رُسمت دوماً تسقط من النّطق غالباً[1]؛ وذلك طلباً للخفّة والاقتصاد في الجهد ، والملاحظ أنَّ العرب أحياناً عاملوا الفعل مهموز اللام معاملة الفعل النَّاقص أو الاسم المنقوص؛ فقد حذفت الهمزة كما يحذف حرف العلّة[2].

فكان هذه اللفظ أحد الألفاظ التي تمَّ حذف الهمزة منه، وعوِّض عن المحذوف بالتَّضعيف، ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي:

عَبٌّ	⟵	عَبٌ	⟵	عَبْءٌ
<abbun		<ab*un		<ab>un
التعويض عن الهمزة المحذوفة بالتضعيف		حذف الهمزة دون حركتها		الأصل المهموز

فحذفت الهمزة وفقاً لقانون السُّهولة التيسير، وبقيت حركتها. وعوِّض عن الهمزة بتضعيف صوت الباء[3]، لتصبح فيما بعد صيغة جديدة غير مهموزة مستخدمة مع الصِّيغة المهموزة وتحمل الدِّلالة ذاتها، فهما صيغتان اختياريَّتان مستعملتان.

(قأن):

القَأْنُ: شجر، يُهمز ولا يهمز، وترك الهمز فيه أعرف[4]، وذكر ابن سيده في موضعٍ آخر بغير الهمز بقوله والقأنُ: شجر من شجر الجبال (ينبتُ في جبال تهامة)، تتَّخذ منه القسيّ، واستدلَّ على أنَّها ياء لوجود: (ق ى ن)، وعدم: (ق و ن)، قال ساعدة بن جُؤيَّة:

([1]) البكوش، الطيب، (1987م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط2، تقديم: صالح القرمادي،، ص121.

([2]) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص88.

([3]) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص92.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص475، مادة (قأن)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص329، مادة (قأن).

يأوي إلى مُشمَخِرَّاتٍ مُصَعَّدةٍ شُمٍّ بِهُنَّ فروعُ القانِ والنَّشَمِ

واحدته: قانةٌ، عن ابن الأعرابي وأبي حنيفة[1].

ومجيء اللفظة عند ابن سيده بالهمز تارةً، وبغير همز تارةً أخرى، دليل على استخدامها، وإنَّ تفسير عدم الهمز نابعٌ من ميل العربيّة إلى إغلاق المقاطع الطويلة المغلقة المكروهة بتقسيم المقطع الطويل إلى مقطعين قصيرين، أحدهما طويل مفتوح، والآخر قصير مغلق، ويمكن توضيح ذلك على النَّحو الآتي:

قأن ⟵ قان (بتقسيم الحركة الطويلة) ⟵ قان

ķān ka*an ķa>an

إقحام الهمز لتصحيح المقطع تقسيم المقطع إلى مقطعين الأصل

وكما هو واضح، فإنَّ تقسيم المقطع الطويل المغلق إلى مقطعين قصيرين، قد أحدث خللاً في البنية المقطعيّة، وهذا الخلل غير مقبول في النظام المقطعي وهو الابتداء بالحركة (an)؛ فلا بدَّ من تلافي هذا الخلل من خلال تصحيح المقطع الصَّوتي المبتدِئ بالحركة للتخلص من ذلك نقحم الهمزة في العربيّة ليصبح المقطع مقبولاً بالعربية، وهو (>an)، وبذلك تتولَّد صيغة جديدة مهموزة تتعارض مع الصيغة الأساسية أو الأصلية غير المهموزة لتصبح فيما بعد صيغة اختيارية مستعملة في البيئة اللغوية تسير جنباً إلى جنب لأداء معنى واحد.

(نبأ):

النَّبيْءُ: المُخْبِرُ عن الله- عزَّ وجلّ-[2]، ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه[3]، قال سيبويه: الهمز فيه لغة رديئة؛ يعني: لقلة استعمالها؛ لأنَّ القياس يمنع من ذلك، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ، وقد قيل له يا نَبِيْء الله؛ فقال: "لست بِنَبيْء الله ولكن نَبِيُّ الله"؛ وذلك أنَّه ﷺ أنكر الهمز في اسمه فردَّه على قائله؛ لأنَّه لم يدرِ بما سمَّاه،

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص509، مادة (قين).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج10، ص486، مادة (نبأ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص163، مادة (نبأ).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص163، مادة (نبأ).

فأشفق أن يُمسك على ذاك وفيه شيء يتعلق بالشّرع، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظورٍ أو حاظر مباح، والجمع: أنبآء ونُبآءُ[1].

قرأ الجمهور: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [البقرة: 61] بغير همز، وقرأ نافع بالهمز، وهي على خلاف أصله[2].

ولم يهمز لفظ النّبيّ في قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: 50]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: 53].

وإنَّ السبب في ذلك عائدٌ لاجتماع همزتين مكسورتين من جنسٍ واحد[3]. (نبي إن) و (نبي إلَّا) وهما صوتياً كالآتي:

nabī>i>illa nabī>i>in

وقد وصف سيبويه هذا التحقيق للهمز بالقليل الرديء؛ بقوله: "وقالوا: نبي وَبريّة، فألزمها أهل التحقيق البدل وليس كل شيء نحوهما (يفعل به ذا)، إنَّما يؤخذ بالسَّمع، وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقِّقون نبئ وبرئية، وذلك قليل ورديء[4]، وقال أبو عبيدة: "تركت العرب الهمز في أربعة أشياء لكثرة الاستعمال منها: الخابية وهي من خبأتُ، والبرِّية من برأَ الله، والنبيُّ من النبأ، والذريّة من ذرأ الله الخلق، إلَّا أهل مكة، فإنَّهم يهمزونها ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك"[5]، وقول الرَّجل (نبيء الله) دليلٌ على أنَّها همزة محققة ترد في لهجة بعض

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج10، ص486، مادة (نبأ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص163؛ انظر: ابن جنيّ، الخصائص، ص378.

([2]) محمد خان، اللَّهجات العربية، ص324.

([3]) عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ص175.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص555.

([5]) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، 1986م، ج2، ص252.

القبائل كانت تستعمل جنباً إلى جنب مع النمط الأصلي غير المهموز، فهما نمطان اختياريَّان.

المبحث الثالث: التَّعاقب:

ثمَّة وشيجة قويّة بين كلٍّ من الإبدال والتَّعاقب من المنظورين اللغويّ والاصطلاحيّ، فالبدل لغةً: رفع الشَّيء ووضع غيره في مكانه. واصطلاحاً كما عرَّفه ابن الحاجب: هو جعل حرف مكان حرف غيره. وكذا التَّعاقب والإعتقاب: التَّداول، وهما يتعاقبان ويعتقبان؛ أي إذا جاء هذا وذهب هذا. وعقيبك: الذي يعاقبك في العمل يعمل مرَّة وتعمل أنت مرَّة، وعقب الليل النَّهار جاءَ بعده. والتَّعاقب في اللغة كذلك بمعنى التَّتابع، وهو مصدر قولك: (تعاقب الليل والنَّهار)؛ أي أتى أحدهما عقب الآخر[1].

ويُراد بالتَّعاقب في الاصطلاح: اللفظان المتَّفقان في المعنى المرويَّان بوجهين بينهما اختلاف في حرف واحد كـ (قضم وخضم، جاس وحاس)، ويسمى أيضاً الإعتقاب[2]، وفي اللسان: المعاقبة في الزّحاف أن نحذف حرفاً لثبات حرف، والعرب تعقب بين الفاء والثاء مثل: (جدث، وجدف)[3].

([1]) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص199.

([2]) كفاوين، منصور؛ النعانعة، إبراهيم، التَّعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربيّة دراسة في ضوء علم اللغة الحديثة، المجلّة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، مجلة علمية عالمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، مجلد (7)، عدد (1)، 1432هـ/2012م، ص151-152.

([3]) الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإبدال والمعاقبة والنَّظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، ص1؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة عقب، ج1، ص614.

ويُعرَّف أيضاً بأنَّه: تغيير حرف بحرف أيَّاً كان الحرفان، وأيَّاً كان موقعهما من الكلمة، يستوي أن يتقارب الحرفان المتعاقبان في المخرج وأن يتباعدا، وأن يكونا في أوَّل الكلمة أو آخرها أو وسطها[1].

وذكر محمَّد خان التَّعاقب: أن تدل كلمتان على معنى واحد ليست إحداهما أصلاً والأخرى فرعاً لشهرتهما وتعادلهما في التَّصريف، وربَّما دلَّت إحداهما على معنى مخالف للأخرى[2].

لهذا يرى ابن جنِّي أنَّه إذا تساوت الكلمتان في شيوع الاستعمال والتَّصرف، كانت كل منهما أصلاً، وأنَّ الكلمة إذا وردت عند القبيلة الواحدة بصورتين كان ذلك من قبيل التَّواضع. قال: "فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدةً، فإنّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك؛ للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرُّف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثمَّ إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدَّة واتِّصال استعمالها بلغته الأولى[3].

روي عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصَقْر، فقال أحدهما: الصَّقر (بالصاد)، وقال آخر: السَّقر (بالسّين)، فتراضيا بأول واردٍ عليهما فحكيا له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما إنّما هو الزَّقر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها[4]. وأشار السيوطي إلى قول ابن خالويه في ذلك والذي دلَّ على أنَّها ثلاث لغات[5].

([1]) محمَّد نايل أحمد، التَّعاقب، مجلة مجمع اللُّغة العربيّة، القاهرة، 1992م، ج70، ص256.

([2]) محمد خان، اللهجات العربيّة، ص205.

([3]) ابن جنِّي، الخصائص ج1، ص369-370.

([4]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص371.

([5]) السيوطي، المزهر، ج1، ص475؛ انظر: محمد خان، اللهجات العربية والقراءَات القرآنية، ص205.

ومن المفاهيم السَّابقة، أجدُ أنَّ التَّعاقب أشمل من الإبدال؛ لأنَّ الإبدال صوتيّ، ويشمل الحروف كلّها مع اتِّحاد المعنى للكلمتين، وهو غير خاضع لقواعد أو قوانين تحكمه، ويتَّضح ذلك عند عبد الغفَّار هلال في حديثه عن التَّعاقب بين الياء والواو، حيث قال: "المعاقبة هي أن تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير علّة، فأمَّا ما دخلت فيه الواو على الياء، والياء على الواو لعلَّةٍ، فليس من ذلك؛ لأنَّه قانون من قوانين التَّصريف، وعليه فإنَّ المعاقبة عندهُ لا تتحقَّق إلَّا بأمرين هما: الأول: أن يكون الانتقال من الواو إلى الياء، والعكس ليس ناشئاً عن علَّةٍ صرفيّة صوتيّة موجبة. والثاني: أن يكون المعنى واحداً في الصِّيغة الواويّة والصِّيغة اليائيّة، فإنْ اختلف المعنى لم تكن معاقبة[1]. أمَّا الإبدال، فهو صوتيّ صرفيّ حدَّدهُ العلماء بمجموعةٍ من الحروف جُمعت بالعبارات، منها: (طويت دائماً)[2]، (طال يوم أنجدته)[3]، كما أنَّه محدّد بضوابط عامة يحكمها التطوُّر الصَّوتي القائم على وجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه. وهو ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، وشرطه صبحي الصالح بالاتِّفاق في المخرج فقط[4].

وعلى الرَّغم من وجود هذهِ القوانين الصوتيّة التي تحكم الإبدال الصوتيّ، نلحظ الخلط بين المصطلحين، فكان العلماء يجعلون التَّعاقب إبدالاً. فعلى سبيل المثال: يستخدم الفرَّاء مصطلح الإبدال في قولهِ: "والعرب تُبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جدتْ وجدف، ووقعوا في عاثور شرّ وعافور شرّ..."[5]، كما سمّاه أبو علي الفارسيّ إبدالاً تارّةً، وذكر التَّعاقب غير مرّة، وسمّاه ابن فارس الإبدال تارة، والتَّعاقب تارةً أخرى، إذْ

([1]) عبد الغفار، هلال حامد، اللهجات العربيّة، مطبعة الجبلاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م، ص238، وما بعدها، بتصرف.

([2]) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ج6، ص256.

([3]) محمد خان، اللهجات العربيّة، ص205.

([4]) انظر: كفاوين، والنعانعة، التَّعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربيّة، ص157، بتصرف.

([5]) الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، ط1، دار الكتب، مصر، 1955م، ج1، ص41.

يقول: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، فنقول: مدحه ومدهه، وفرسٌ رفل ورفن، وهو كثير مشهور"[1]، وقد ألَّف فيه العلماء، فأمَّا ما جاءَ في كتاب الله جلَّ ثناؤه، فقوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: 63][2]، فاللام والراء يتعاقبان، كما تقول فَلَقَ الصُّبح وفَرَقه[3].

ونجد أبا علي القالي، قد تناول التَّعاقب في الجزء الثاني من كتاب (الأمالي)، حيث جمع كمَّاً غير يسير من هذهِ المفردات المتعاقبة. ولعلَّه أول من بحث هذا التَّعاقب وألّف فيه وتابع صورة شواهده، ثمَّ جاءَ بعده ابن جنّي فخصّه بكتاب مستقل وأشار إليه وأحال عليه في الخصائص[4]، وذكر ياقوت عند ترجمتهِ لحياة ابن جنّي؛ فذكر في فهرس كتب ابن جنّي: "وكتابي في تعاقب العربيّة وأُطرف بهِ – تعجب من طرافتهِ وحسنه–، وحجمه مائتا ورقة[5]، كما أفردَ السيوطي في مزهرهِ باباً للتَّعاقب أسماه معرفة ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التَّصحيف[6].

أمَّا صاحب الأمالي فإنّه نهج منهجاً أدبياً يقوم على تسجيل ما وعى من النصوص التي جاءَ بها التَّعاقب ولا يزيد. وقد ختم حديثه بقولهِ: "واللغويون يذهبون إلى أنّ جميع ما أمليناه إبدال، وليس هو كذلك عند علماء النّحو، وإنّما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفاً، تسعة من حروف الزَّوائد، وثلاثة من غيرها[7]، ومن الأمثلة التي تناولها القالي حرف الدّال، في الإبدال يقول: "والدال تكون بدلاً من التاء في

([1]) ابن فارس، أحمد، الصاحبي، في فقه اللُّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص133.

([2]) سورة الشعراء: آية 63.

([3])ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص131.

([4]) محمد نايل أحمد، التَّعاقب، ص56.

([5]) الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج3، ص478.

([6]) السيوطي، المزهر، ج1، ص537، وما بعدها.

([7]) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج2، ص186؛ انظر: أحمد، محمد نايل، التعاقب، ص257.

افتعل إذا كانت بعد الزاي، في مثل ازدجر ونحوها"[1]، ولم يزد على ذلك، بينما في التَّعاقب بين الحرفين يذكر لنا: "تأتي الدال مكان التَّاء في قولهم: السّدي والسّتي لسدي الثوب، والدولج والتولج للكناس...، ويقال هرت القصَّار الثوب، وهردهُ إذا خرقه، وكذلك هرد عِرضه وهَرَتَهُ[2]، ويحدِّد الجندي في بحثه الموسوم بـ "التَّعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي"، أمثلة التَّعاقب، وقد جمعها ونظمها ووضعها في قضايا ومسائل منها:

أ. التَّعاقب في الأفعال ومثَّل له بالفعل (دَوَّخوا)، فقال: قد دَوَّخوا الرَّجل وديَّخوه.

ب. في المفردات بصيغها المتعدِّدة مثل: سريع الأوبة والأيبة (في عين الاسم)، وكنوت الرَّجل وكنيتُه (في لام الفعل)، وفي صيغة (فعول) هو الكذّاب الأثوم والأثيم، ومعاقبة الياء والواو من بنات الأربع، مثل: جعلته على حنديرة عيني، وحندورة عيني؛ أي نُصب عيني.

ج. تكون في التثنية مثل: رحوان ورحيان.

د. تكون في الجمع مثل هو ذو دغيات ودغوات؛أي أخلاق رديئة"[3].

وقد حدَّد صيغاً يظنُّها الباحث من المعاقبة وليست منها لوجود علّة موجبة لذلك التغيير، ومن أمثلتها:

أولاً: (الغدايا والعشايا)، فإنْ أفردوها قالوا: الغدوات والعشوات، وعلتها الازدواج وحده.

ثانياً: وقولهم هو أهيس أليس، وعلَّتها الانسجام والتَّوافق الصَّوتي بين أصوات اللين (المماثلة)، فقال: أهيس، والأصل أهوس، ولكن لتناسب (أليس)، وكلمة (الحور والحير)، إنَّما قلبت لتناسب حركة الحاء المكسورة.

([1]) القالي، الأمالي، ج2، ص187.

([2]) القالي، الأمالي، ج2، ص112.

([3]) الجندي، أحمد علم الدين، "التَّعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصّرفي"، مجلة مجمع اللُّغة اللُّغة العربيّة، ج39، 1977م، ص113؛ انظر: عبد الغفَّار هلال، اللهجات العربيّة، ص240.

ثالثاً: ما جاء من باب توهُّم أصالة الحرف، في مثل: أعياد في جمع عيد، فقد توهَّموا أصالة حرف الياء والأصل الواو (عود)، فجمعت على أعياد والأصل (أعواد).

رابعاً: ما جاء سهواً وغلطاً، ويمثِّلها قراءة الحسن البصريّ: "وما تنزلت بهِ الشياطون"، فقال ابن جنّي في (المحتسب): والشياطون غلط، وقال غيره لحن فاحش.

خامساً: ممَّا لم يتَّفق معناه، مثل كلمة (كور) وتعني المبني من الطين، والكير: الزّق الذي يُنفخ فيه[1].

وفي هذا تأكيد أنَّ التَّعاقب أشمل من الإبدال، فهو غير محكوم بقواعد وقوانين، كالإبدال، وإذا دقَّقنا في كلام الجندي، نجد أسباباً موجبة لعدم وجود المعاقبة، وهذهِ الأسباب تكمن في تحديد قواعد وقوانين منعته من القول بأنَّها تعاقب.

والتَّعاقب واسع، وهذا الاتِّساع قد أسهم في إغناء اللغة وتنميتها، كما أدَّى التعاقب إلى تضخيم المعجم العربي، وخاصةً عندما نجد الكلمتين مستعملتين جنباً إلى جنب؛ لذلك سأكتفي بذكر مجموعة من الأمثلة التي تخدم هذه الدراسة، فقد أورد العلماء السَّابقون كمّاً غير يسير من الأمثلة فيما أفردوه من أبواب ذُكرت في طيَّات هذهِ الدِّراسة، ولا يفوتنا ما ذكره ابن سيده في المُحْكَم من الأمثلة التي كان يجعلها في باب الإبدال، وهي في الحقيقة من باب المعاقبة؛ فكان يصرِّح تارّةً أنَّها على التَّعاقب، وتارةً أخرى على أنَّها إبدال، وسأتناول نماذج منها.

مظاهر التَّعاقب بين الأصوات في المُحْكَم:

تعاقب الباء والميم:

وهما صوتان شفويَّان متَّفقان في المخرج والصِّفات؛ لذلك فهما يتعاقبان ولا يبدل أحدهما من الآخر، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

(أزب): الأَزْبَةُ: لغة في الأزمة، وهي الشِّدَّة، وأصابتنا أَزْبَة، ،آزبة؛ أي شِدَّة[2]، وتردُ هذه اللفظةُ بالباء والميم، ولا توجد علَّة موجبة لهذا التغيير، وكلتا اللفظتين جاءتا

([1]) الجندي، التَّعاقب والمعاقبة، ص119-123، بتصرف.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج9، ص82، مادة (أزب)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص213، مادة (أزب)؛ انظر: ابن السَّكيت، أبو يوسف يعقوب، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة علي النَّجدي ناصف، القاهرة، 1978م، ص74.

لتأدية معنى واحد، هو الشِّدَّة، وقوله لغة دليل على أنَّهما متساويتان في الاستعمال والدِّلالة؛ لذلك فهما نمطان اختياريان يستعملان في البيئة الواحدة ليست أحدهما لهجة لقبيلة معيَّنة.

(مَخَرَ): يقال بنات مَخْرٍ، وبناتَ بَخْرٍ، وهنَّ سحائب يأتين قُبُل الصَّيف منتصبات رقاق بيضٌ حِسان، وهنَّ بنات المَخْرِ، قال طرفه:

كَبَنَـاتِ المَخْـرِ يَمْـأدْنَ كمـا أَنْبَـتَ الصَّـيفُ عَسَـاليجَ الخَضِـرْ

وأنشدَ ابن الأعرابي:

كَأَنَّ بَنَاتَ المَخْرِ، في كُرْزٍ قَنْبَرٍ مواسـيقُ تَحْـدوهُنَّ بـالغَوْرِ شـمْأَلُ

إنَّما عنى ببنات المخر النّجم...، وقال أبو علي: كان أبو بكر محمد بن السَّرى يشتقُ هذا من البُخار، فهذا يدلك على أنَّ الميم بدل من الباء في (بَخَرَ)، وقيل إنّ الميم في (مَخَرَ) أصْل أيضاً غير مبدلة، بدليل قولهِ تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: 12][1].

وهذا ما ذكره ابن جنّي، إذْ يقول: وليس ببعيدٍ عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا، وذكر قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾، وقال: أي ذاهبة، و(جائية)، وهذا أمر يُشاركها فيه السَّحائب، ألا ترى إلى قول الهذلي:

شَـرِبْنَ بمـاء البحـر ثُـمَّ تَرَفَّعـتْ متـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ

فهذا يدلُّ على مخالطة السَّحائب عندهم البحر، وتركّضها فيه، وتصرُّفها على صفحة مائه، وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر[2].

وهنا نلحظ عدم وجود علّة توجب هذا التَّغيير؛ لذلك قيل: هي لغة في أزب، ولم يُعلِّق ابن منظور وابن سيده على (مَخَرَ)، ولربَّما لأنَّ البعض قال بأصالةِ كل حرف، وعليه فإنَّ هذا التغيير الحاصل يدفعنا إلى القول إنَّه من باب التَّعاقب لا الإبدال، وكذلك فهما صيغتان اختياريَّتان مترادفتان في أداء معنى واحد.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج5، ص191، مادة (مخر)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص162، مادة (مخر)؛ وابن السكيت، الإبدال، ص70.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص453.

التَّعاقب بين الثَّاء والذَّال:

وهما صوتان لثويان اتَّحدا بالجهر والإصمات وبالرخاوة والانفتاح والاستفال[1]، ويحصل بينهما تعاقب لا إبدال، كما سنلاحظ من المثال الآتي:

(جَثَا): جَثَا جَثْواً وجُثُوّاً، كَجَذَا جَذْواً وجُذُوّاً: إذا قام على أطراف أَصابعه، وعدَّه أبو عُبيدة في البدل، وأمَّا ابن جنّي فقال: ليسَ أحد الحرفين بدلاً من صاحبه بل هما لغتان، وزعم يعقوب أنَّ الثَّاء هنا بدل من الذَّال[2].

وساق ابن منظور قول الفرَّاء: جذوة من النار وجثوة[3]، وفي التَّنزيل العزيز: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: 28]، وقُرئت (جاذية) بالذال[4]، وعليه فهما صيغتان مستعملتان بمعنى الجلوس، وإن خُصِّص الجثو بالجلوس على الرُّكب، والجذو الجلوس على أطراف الأصابع كما ذكره ثعلب[5]، وهذا لا يقف عائقاً أمام القول بتعاقب الحرفين، لاسيّما وأنَّ هذا التغيير غير مقترن بعلَّة، وقد وردت بهِ إحدى القراءات، ولعلَّ التقارب الصَّوتيّ أدَّى إلى التعاقب بين الصَّوتين وتنوسي الفارق الدّلالي بين اللفظين.

تعاقب الجيم والحاء:

صوتان متَّفقان في الانفتاح والاستفال والإصمات، ويختلفان في بقيّة الصِّفات[6]، ومن أمثلة التَّعاقب:

(بَلَجَ): البُلْجَة، والبَلَجُ: تباعد ما بين الحاجبين، وتعني أيضاً الإسْت، وعند كُراع: البَلْجة بالفتح: الإست، قال: وقيل: هي البَلْحة بالحاء[7].

([1]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص47، الهامش.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج7، ص540، مادة (جثا)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص133، مادة (جثا).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص133، مادة (جثا).

([4]) محمد خان، اللهجات العربيّة والقراءات القرآنية، ص205.

([5]) محمد خان، اللهجات العربيّة والقراءات القرآنية، ص205.

([6]) محمد خان، اللهجات والقراءات القرآنية، ص207.

([7]) ابن سيده، المُحْكَم، مادة (بلج)، ج7، ص446؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بلجَ)، ج2، ص216.

بَلَـجَ وبَلَـحَ، صـيغتان مترادفتـان مسـتخدمتان دالَّتـان علـى المعنـى نفسـه، وهـو (الإست)؛ فهما من الصِّيغ الاختيارية، ومجيئها بالجيم تارةً، والحاء أخرى، دون علّة موجبة سبب صوتي، إنّما هو دليلٌ على أنّ هاتين الصيغتين الاختياريتين جاءتا على التَّعاقب لا البدل.

(جَـوَثَ): والجَـوْثُ والجَوْثـاء: القبَّـةُ وقيـل الحوثـاء بالحـاء غيـر المعجمـة[1]، قـال الشاعر:

إنَّا وَجَدْنا زَادَهُمْ رَدِيَّـــا الكِرْشَ والجَوْثَاءَ والمَرِيَّا

وقيل: هي الحَوْثاءُ، بالحاء المهملة[2].

فقد ورد جَوَث مرّة بـالجيم، وأخرى بالحـاء لغير علّـة موجبـة، واستعملتا جنباً إلـى جنب؛ لتدلَّا على المعنى نفسه، وهما صيغتان اختياريتان جاءتا ضمن مفهوم التَّعاقب.

تعاقب الحاء والخاء:

صوتان حلقيان اشتركا في الإصمات والهمس والرخاوة والانفتاح[3]؛ ممَّا أدَّى إلى حدوث التَّعاقب بين الصَّوتين كما في قولهم:

نَحَجَ: والنّحجُ كنايةٌ عن النِّكاح، والخاء لغة[4].

جَبَحَ: الجَبْحُ والجِبْحُ والجُبْحُ، حيثُ تُعسِّل النحل، إذا كان غير مصنوع، وقيل: هي مواضع النَّحل في الجبل، وقيل: هي حجارةُ الجبل، والواحد كالواحد والخاء لغة[5].

وقال الطِّرمّاح يخاطِبُ ابنه:

وإنْ كُنْتَ عِنْدي أنْتَ أحْلَى مِنَ الجَنَى جَنَى النَّحْلِ أضْحَى واتِناً بَيْنَ أجْبُح

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، مادة جوث، ج7، ص540؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (جوث)، ج2، ص129؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج5، ص199.

([2]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج5، ص199.

([3]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص49.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج3، ص86، مادة (نحج)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص375، مادة (نحج)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج6، ص235، مادة (نخج).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج3، ص94، مادة (جَبَحَ)، و ج5، ص15، ومادة (جبخ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص419.

واتِناً: مقيماً. والخاءَ المعجّمة لغة[1].

وجَبَحَ القوم بكعابهم رمَوا بها لينظُروا أيُّها يخرجُ فائِزاً[2].

دَمَحَ: دَمَحَ الرَّجلُ، طأطأ رأسه. عن أبي زيد ودَمَّح طأطأ ظهره وحناه –والخاء لغة– كلاهما عن كراع واللحياني[3]. ودَمَّحَ الرَّجلُ (تَدْميحاً): طَأْطَأَ رأسه. ويقال طأطأ ظَهْرَهُ، والخاء لغةٌ[4].

فالحاء والخاء صوتان متقاربان حصل بينهما تعاقب صوتي، والأمثلة السَّابقة تؤكِّد ذلك التَّعاقب؛ لعدم وجود العلّة الصوتية الموجبة لهذا التغيير، بالإضافة إلى أنَّ هذهِ الألفاظ سُمعت عن العرب بالحاء تارةً، وبالخاء تارةً أخرى، وجاءتا لتدلَّا على المعنى ذاته، وقولهم (والخاء لغة) إنَّهما متساويتان في الاستعمال والدِّلالة، وهذا دليل قاطع على أنَّهما من الصِّيغ الاختياريّة.

تعاقب الزَّاي والصَّاد:

صوتان أسليَّان متَّفقان في الإصمات والصَّفير والرخاوة، ويختلفان في بقية الصِّفات[5]؛ مما أدَّى إلى حدوث التَّعاقب بينهما كما في قولهم:

زَعَلَ: الزَّعلة: النَّعامة: لغة في الصَّعلَةُ، وحكى يعقوب أنَّهُ بدل[6]، ولا يمكننا عَدّ (زعل وصعل) من باب البدل، كما ذكر يعقوب لعدم وجود علّة صوتية موجبة لهذا التغيير، وورود هذهِ اللفظة بالزاي والصاد بنفس المعنى، دليل على أنَّهما لفظتان متعاقبتان، وصيغتان اختياريتان مستعملتان.

([1]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج6، ص331، مادة (جَبَحَ).

([2]) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص217؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج6، ص331.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج3، ص268، مادة (دمح)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة ج2، ص435، مادة (دمح).

([4]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج6، ص364، مادة (دَمَحَ)؛ وأيضاً ج7، ص251، مادة (دَمَحَ).

([5]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص64؛ انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ج4، ص22–24، و ص 104.

([6]) ابن سيده، المُحْكَم، مادة (زعل)، ج1، ص522؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة زعل، زعل، ج1، ص304.

تعاقب السين والصَّاد:

صوتان أسليان متفقان بالإصمات والهمس والرِّخاوة[1]، ومن أمثلة التَّعاقب:

سَقَلَ: السُّقْلُ لغة في الصُّقل وهي الخاصرة[2].

بَسَقَ: لغة في البَصْق[3]. وبسق مثل بَصَقَ، والصَّاد أفصحُ، والزَّاي والسِّين لغتان ضعيفتان أو قليلتان[4].

ترادفت الألفاظ (بسق) و (بصق) و (بزق) لأداء معنى واحدٍ، بالرّغم من المفاضلة بينها؛ فنجدُ لفظة (بصق) هي الأفصح في اللغة، وهذا دليلٌ على الشُّيوع وكثرة الاستعمال، في حين كانت (بسق) و (بزق) لغتين ضعيفتين أو قليلتين؛ على الرّغم من ذلك، فإنَّهما قد سارتا جنباً إلى جنب مع الصَّيغة الأفصح (بصق)؛ لهذا نعدُّ هذه الألفاظ (بسق) و (بصق) و (بزق) من الأنماط الاختيارية المستخدمة لأداء معنى واحد، إذْ نجدهما مستعملتان في اللهجة الأردنية.

خَرَسَ: والخَرْس والخِرْسُ: الدّن، الأخيرة عن كراع والصّاد في هذهِ الأخيرة لغة[5]. والخِرْص (الدُّبُّ)، ووردت في المصادر الدَّنُّ بالنون، وهو الصَّواب، ولعلَّه مُعَرَّب (خِرس)، بالسين المهملة بالفارسيّة. ولكنَّ الدُّبَّ أيضاً يسمَّى بالفارسية (خِرْس)[6].

وعلى ذلك، فإنَّ تعاقب صوتيّ السِّين والصَّاد في لفظة (خرس) و (خرص) أدَّى إلى استعمال اللفظتين لأداء معنى واحد وهو (الدَّنُّ)، فقد سارتا جنباً إلى جنب لتدخلا ضمن الصَّيغ الاختياريّة المستخدمة في البيئة اللغويّة.

([1]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص64.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص234، مادة (سقل)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص10، مادة (سقل).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص246، مادة (بسق)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص435، مادة (بسق).

([4]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج25، ص79، مادة (بسق).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج5، ص74، مادة (خرس)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص62؛ الزَّبيدي، تاج العروس، ج16، ص7، مادة (خرس).

([6]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج7، ص545، مادة (خرص).

تعاقب الضاد والظاء:

صوتان متَّفقان في الجهر والإطباق والاستعلاء والإصمات والرّخاوة، ومختلفان في المخرج[1]، حيثُ إنَّ الضاد صوت أسناني لثوي، والظاء صوت أسناني فقط، ويتعاقبان في اللفظ الواحد، كتعاقبهما في كلمة:

(حَضْرب): وكل وعاء مملوء مُحضرب، والظاء أعلى[2]، ولعلَّ وصف (حظرب) بالظاء بأنَّها أعلى دليلٌ على شيوع اللفظة وكثرة استعمالها، ومجيء (حضرب) بالضاد؛ لأداء معنى واحد، دليلٌ على أنَّهما نمطان اختياريتن مستعملان في البيئة اللغويّة الواحدة.

و**(حَضَلَ)**: حضلت النخلة حضلاً، فَسَدَت أُصْول سَعَفِها، وفسَدَ من ليفها وسَعَفها، ثمَّ تجودُ بعد ذلك[3]، قال الأزهري: يقال: حَضِلَتْ وحَظِلَت بالضاد والظاء، والله أعلم[4].

إنَّ التعاقب الصَّوتيّ بين الضاد والظاء في لفظتي (حضل) و (حظل) دون المفاضلة بينهما، لاسيّما أنَّ معناهما واحد، دليلٌ على تساوي اللفظتين في الاستعمال، وعليه فهما من الأنماط الاختياريّة المستعملة.

(فَاضَ):

فاضَ يَفيضُ فَيْضاً، وفُيُوضاً: مات. وفَاضَتْ نَفسُهُ تَفِيضُ فيْضاً: خرجت روحه، لغة تميم[5]، وفاظ فَيْظاً، وفيظوظَةً، وفَيظاناً– الأخيرة عن اللّحياني: مات[6]. قال رُؤبة:

لا يَدْفِنُونَ مِنْهُم مَنْ فَاظَا

([1]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التراث، ج2، ص425.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج4، ص61، مادة (حضرب)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص321، مادة (حضرب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، ج2، ص290، مادة (حضرب).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج3، ص128، مادة (حضل)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص155، مادة (حضل).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص155، مادة (حضل).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8، ص233، مادة (فيض).

([6]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8، ص233، مادة (فيض)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص498.

وكذلك: فاظت نفسه تفيظُ، وكرهها بعضُهم[1]، وقال الأصمعيّ: لا يُقال فاضَ الرَّجلُ، ولا فَاضَتْ نفسُهُ، وإنَّما يفيض الدَّمْعُ والماء؛ فأنشده أبو عبيدة رجز دُكَيْنِ بن رجاء الفُقَيمِيّ:

فُقِئَتْ عَيْنٌ وفَاضَتْ نَفْسُ

وقال ابن الأعرابيّ: فاضَ الرَّجُلُ وفاظَ، إذا ماتَ، وكذلك فاظت نَفْسُهُ[2]. وحُكى له عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه لا يُقالُ (فاضَتْ نَفْسُه)، إنَّما يُقال: (فاظ فلانٌ)[3].

وقال أبو عُبيدة: فاظت نَفْسُهُ، بالظَّاء، لغة قيس، وفَاضَتْ، بالضَّاد، لغة تميم. وقال أبو حاتم: سمعت أبا زيد يقول: "بنو ضَبَّة وَحْدَهم يقولون: فاضت نَفْسُه، وكذلك حكى المازني عن أبي زيد، قال: كل العرب تقول: فاظت نفسه بالظاء، إلَّا بني ضبَّة؛ فإنَّهم يقولون: فاضَتْ نَفْسُه، بالضَّاد[4].

وذكر الجندي بيتاً من الشعر وردت به (فاظ) بالظَّاء[5]:

كادَت النَّفْسُ أنْ تفيظَ عليه إذْ ثَوَى حشوَ ريطة وبُرودِ

إنَّ تعاقب الضاد والظاء في هاتين اللفظتين (فاض) و (فاظ) دون المفاضلة بينهما، دليلٌ على تساوي اللفظين، لاسيّما أن المعنى واحد، وهو الموت. ووجود الشواهد الشِّعريّة دليلٌ على استعمال كلا اللفظين؛ لأداء معنى واحد، فهي من الصِّيغ الاختياريّة، على الرّغم من تخصيص كل نمط بقبيلة معيّنة، وهذا لا يمنع من تأثُّر إحداهما بالأُخرى واستخدامها في بيئة لغويّة واحدة؛ لتصبح فيما بعد نمطاً شائعاً مستعملاً في القبيلة الواحدة.

تعاقب القاف والكاف:

صوتان لهويان متفقان بالشدّة والإصمات والانفتاح، والقاف مجهورة، والكاف مهموسة[6]، ومن أمثلة هذا التعاقب:

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8، ص233، مادة (فيض).
([2]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص499، مادة (قيظ).
([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج10، ص38، مادة (فيظ).
([4]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص499، مادة (فيض).
([5]) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ص427.
([6]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص77.

(كَسَط):

والكُسْط: الذي يُتبخّر به لغة في القُسط[1]، والكُسْطُ (بالضَّمّ) أهمله الجوهري، وقال الأزهري: هو لغةٌ في (القُسْطِ) بالقاف، وهو العود الذي يُتَبَخَّرُ به. والكَسْطَانُ (بالفتح): الغُبار؛ كالقَسْطَان وكلاهما عن أبي عمرو[2].

وقولهم لغة دليل على أنَّ اللفظين متساويان في الاستعمال والدلالة؛ فهما من الصِّيغ الاختياريّة.

(كَحط):

وكحط المطر لغة في قحط، وزعم يعقوب أنَّ الكاف بدل من القاف[3]، ويقال أيضاً قحط القطار وكحط[4]، ويُقال (أقْحَطَ العام، وأكَحَطَ، قال ابن الفَرَج يُقال: كان ذلك في إقحاطِ الزَّمان، وإكحاطِ الزَّمان؛ أي في شِدَّتِه[5].

والقول بأنَّهما لغة؛ أي أنَّهما لفظتان مستعملتان ومنتشرتان في البيئة اللغوية، وربَّما تساوتا في الاستعمال والدِّلالة، وقول يعقوب بأنَّهما بدل، فهذا لا دليل عليه، فهما صوتان مُتَّحدان في المخرج، ومتَّفقان في بعض الصفات، غير أنَّه لا يوجد علّة توجب هذا التغيير، وهذا يُدخلهما في باب التَّعاقب لا الإبدال.

قَرَثَ: والقُريثاء ضرب من التَّمر، وكأنَّ كافها بدل[6]، وقال أبو زيد الأنصاري: هو القُريثاء والكُريثاء لهذا البُسْر[7]، وهنا العملية عكس، حيث قلبت القاف إلى كاف على غير ما تقدم، وهذا يدلّنا على أنَّهما صيغتان اختياريتان مستعملتان تدخلان في باب

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص702 مادة (كسط)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص386، مادة (كسط).

([2]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج20، ص59.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج3، ص36، مادة (كحط)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص387، مادة (كحط).

([4]) القالي، الأمالي، ج2، ص139.

([5]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج20، ص7-8، مادة (كحط).

([6]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص352، مادة (قرث).

([7]) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص177، مادة (قرث).

التَّعاقب كما سبق الذكر؛ لعدم وجود العلّة الصوتيّة، على الرّغم من الاتِّحاد في المخرج، وتقارب في بعض الصفات.

تعاقب اللام والنون:

صوتان ذلقيان متَّفقان بالجهر والانفتاح والاستفال[1]، ومن أمثلة هذا التعاقب عند ابن سيده:

(نَعَعَ):

والنّعاعَة: بقلة ناعمة، والنُّعاعَةُ: موضع، وحكى يعقوب أن نونها بدل من لام لعَاعَة وهذا قوي لأنهم قالوا: أَلَعّت الأرض، ولم يقولوا: أَنَعَّت[2].

فقد جاءت (نعع) بالنون تارة، وباللام تارّةً أخرى، ولا إبدال حاصل فيها، وإنَّما هي من باب التَّعاقب؛ لعدم وجود العلّة الموجبة، لذلك ووصفهم (لعاعة) باللام بالقوّة، ربَّما دَلَّت على أنَّها الأصل، وأنَّ الصِّيغة بالنون فرع، غير أنَّهما استعملتا لأداء معنى واحد، ويمكننا أن نعدُّهما من باب الأنماط الاختياريّة.

(شَرَاحيل):

شَراحيل وشَرَاحين: اسم رجل، نونه بدل[3]، ونسمع في عاميَّتنا من يقول: (شراحيل) (شراحيل) باللام، ومن يقولها بالنون، فكلاهما مُستخدم لأداء المعنى ذاته، فهما من الأنماط الاختياريّة.

تعاقب الواو والياء:

هما صائتان مجهوران، فقد يتعاقبان في اللفظ الواحد لغير علّة موجبة؛ فإنْ وجدت العلّة خرجا عن كونهما تعاقباً، ويؤكِّد ذلك ابن سيده بقوله: "وأرى كيف تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير علّة؛ إمَّا لمعاقبة عند القبيلة الواحدة من العرب، وإمَّا لافتراق القبيلتين في اللغتين، فأمَّا ما دخلت فيه الواو على الياء، والياء

([1]) الزَّجَّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ج1، ص92.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج1، ص101–102، مادة (نعع)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص358، مادة (نعع)،

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج4، ص58، مادة (شراحيل)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص352، مادة (شراحيل).

على الواو لعلّة، فلا حاجة بنا إلى ذكره في هذا الكتاب؛ لأنَّه قانون من قوانين التَّصريف"[1].

ومن الأمثلة التي يمكن عرضها على أنَّها من باب التَّعاقب لعدم وجود علّة، تدفعنا إلى إبدال الواو ياء، والعكس من ذلك كلمة:

(عَوَلَ):

وقد صرَّح ابن سيده، وابن منظور بالتَّعاقب فيها، بقولهم: عالَ وأعول وأعيل على المعاقبة، عؤولاً وعيالة: كثر عياله[2].

(صَوَعَ):

قال اللحياني (صِعْتُه) بكسر الصاد؛ أي الغَنَم (أصِيعُهُ صَيْعاً: فرَّقْتُه)، لغةٌ في صُعْتُه أصُوعُه صوعاً.

قال: وصِعْتُ (القَوْمَ) صَيْعاً: حَمَلْتُ بعضهم على بعض، لغةٌ في صُعْتُ بالضم صوعاً. وانصاع: انفتل سريعاً[3]، وانصاع القوم: ذهبوا سراعاً[4].

قال اللَّيث: انصاع من بنات الواو، وجعله رُؤبة من بنات الياء، حيث يقول:

فظلَّ يكسوها النَّجاءَ الأصيعا

ولو رُدَّ إلى الواو لقيل (الأصوعا)[5]، فعاقب بالياء، والأصل الواو، ويرى الأصوعا[6].

([1]) ابن سيده، المخصص، ج14، ص19.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج2، ص360، مادة (عول)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص486، مادة (عول).

([3]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج21، ص384، مادة (صوع).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج2، ص301، مادة (صوع)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص214، مادة (صوع).

([5]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج21، ص384، مادة (صوع)..

([6]) ابن سيده، المُحْكَم، ج2، ص301، مادة (صوع)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص214، مادة (صوع).

ولعلَّ (صوغ) و (صيغ) لفظان مترادفان استخدما لأداء معنى واحد، وعليه؛ فهي نمط من الأنماط الاختياريّة المستخدمة في البيئة اللغويّة.

(صَوَغَ):

صاغَ الشَّيء يصوغه صَوْغاً، وصياغة، وصِيَغَة، وصيغَوغَةٌ- الأخيرة عن اللّحياني-: سبكه. ورجل صائِغٌ وصَوَّاغ وصيَّاغ معاقبة[1] في لغة أهل الحجاز. وفي حديث علي: واعَدْتُ صَوَّاغاً من بني قَيْنُقاع؛ هو صوَّاغ الحَلْي[2]، قال ابن جنيّ: إنَّما قال بعضهم: صيَّاغ؛ لأنَّهم كرهوا التقاء الواوين، لاسيّما فيما كثر استعماله، فأبدلوا الأولى من العينين ياء فصار تقديره: الصَّيْواغ، فلمَّا التقت الواو والياء على هذا؛ أبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا: الصيَّاغ؛ فإبدالهم العين الأولى من (الصوَّاغ) دليلٌ على أنَّها هي الزائدة؛ لأنَّ الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل؛ فَقَلْبُ الثانية لا يستنكر؛ لأنَّه كان عن وجوب، وذلك لوقوع الياء ساكنة قبلها. أما الثانية، فلا توجد علَّةٌ تضطّر إلى إبدالها أكثر من الاستخفاف مجرَّداً[3]، وفي حديث أبي هريرة: "رأى قوماً يتعادَون فقال: ما لهم؟ فقالوا: خرج الدَّجَّال. فقال: كذبةٌ كَذَبَها الصيَّاغون؛ وروي الصوَّاغون؛ أي اختلقها الكذَّابون[4].

وإنَّ اللفظتين (صوَّاغ) و (صيَّاغ) استعملتا لأداء معنى واحد دون المفاضلة بينهما، على الرّغم من تخصيص هذه المعاقبة في لغة أهل الحجاز، ومجيئها بالواو تارة، وبالياء أخرى في الرّوايات دليلٌ على أنَّها من الأنماط الاختياريّة المستخدمة التي سارت جنباً إلى جنب في البيئة اللغويّة.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص36، مادة (صوغ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص442، مادة (صوغ).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص442، مادة (صوغ)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج22، ص533، مادة (صوغ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص36، مادة (صوغ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص442، مادة (صوغ).

(عَوَص):

العَيْصَاءُ: الشِّدَّةُ، كالعَوْصاءِ، وهي قليلةٌ، وأرى الياء معاقبة[1]. وذكر في موضعٍ آخر عوص: العوصاء والعيصاء– على المعاقبة– جميعاً الشِّدَّة والحاجة[2].

وعَوِصَ الكلام يَعوص، وعاصَ يَعَاص، لغةٌ فيه، عياصاً بالكسر، وعَوَصَاً محرَّكة، وفيه لَفٌّ ونَشْرٌ مُرتَّب: صَعُبَ. والعويص من الكلم: الغريبةُ، كالعَوْصاء، يُقال: قد اعْوَصَ يا هذا. وكلامٌ عَويصٌ، وكَلِمَةٌ عَويصَة وعَوْصَاءُ. قال:

يا أيُّها السَّائِلُ عَنْ عَوْصائَها عَنْ مَرَّةِ المَيْسُورِ والتوائِها

والعوصاء الشِّدَّة، يُقالُ: أصابَتْهُم عَوْصاءُ؛ أي شدَّة، وكذلك العَيْصَاء على المعاقبة[3].

فالعيصاء والعوصاء لفظتان مستخدمتان لأداء معنى واحد، وهو الشِّدَّة، والقول بأنَّ العَوْصَاء قليلة دليلٌ على أنَّها مستخدمة إلى جانب الصِّيغة الأخرى العيصاء، وعليه فهما نمطان اختياريّان مستعملان في البيئة اللغويّة.

(غَثَيَ):

غَثَى السَّيْلُ المَرْتع: جمعه بعضه إلى بعض وأذهب حلاوته[4].

وحكى ابن جنِّيّ: غَثَى الوادي يَغْثِي، فهمزة الغُثاء على هذا: منقلبة عن ياء، وسهَّله ابن جنِّيّ بأن جمع بينه وبين غثيان المَعِدَة؛ لِمَا يعلوها من الرُّطوبة ونحوها، فهو مشبَّه بغثاء الوادي. والمعروف عن أهل اللغة: غثا الوادي يغثو[5]. ووردت في

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج2، ص219؛ الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص55.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج2، ص33، مادة (عوص)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص58، مادة (عوص).

([3]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص49.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص11؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص116؛ السرقسطي، الأفعال، ج2، ص42.

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص11.

باب غثو غثا الوادي يغثُو غَثْواً[1]. فهو غاثٍ إذا كثر غُثاؤه، وهو ما علا الماء. قال ابن سيده: هذه كلمة يائية واويّة[2].

ترادفت اللفظتان (غثى) و (غثو) على المعنى ذاته دون أن يشير أحد من العلماء إلى مسألة المفاضلة بينهما، وهذا دليلٌ على أنَّهما من الأنماط الاختياريّة التي يكون الاستعمال فيهما متساوياً شيوعاً ودلالةً.

وقد ذكرت الكتب كثيراً من أمثلة التَّعاقب بين الواو والياء من هذهِ الكتب إصلاح المنطق ص(135) وما بعدها وكذلك المخصص لابن سيده سفر (14) ص(19) وما بعدها، وكذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ص 472-474.

ونجد في باب التَّعاقب الواوي اليائي تصريحاً بالمعاقبة من العلماء بقولهم على المعاقبة: إنَّ الواو والياء إحداهما أصلٌ، وقد استخدمت في جميع الأمثلة؛ لتأدية معنى واحد، وعليه فهما من الأنماط الاختياريّة المستعملة.

وعلى ذلك؛ فالتَّعاقب ظاهرة صوتيّة تكون في الأصوات المتحدة المخارج، أو المتقاربة في مخارجها، أو صفاتها، تحدث نتيجة عوامل متعدِّدة منها: البيئة المكانيّة والزمانيّة والثقافيّة والتَّحضر أو التَّمدن واختلاط الأجناس وتفاعل الأصوات في أثناء النَّطق الفعلي تفاعلاً يؤدِّي إلى أن تفقد بعض الأصوات صفة أو أكثر من صفاتها[3]، دون وجود علّة صوتيّة توجب مثل هذا التبادل بين الأصوات؛ لذلك نجد الخلط بين الإبدال والتَّعاقب، إذْ نلمح في كثيرٍ من الأمثلة القول بأنَّها (بدل)، والأصل أنَّها من باب التَّعاقب، في حين صُرِّح بالتَّعاقب في (الواو والياء).

وقد يأتي التَّعاقب بسبب اختلاف اللفظين في الدّلالة، ثمَّ تُتَنَاسى الدلالة الأصليّة للفظ؛ لتكون الصيغة التي وقع فيها التَّعاقب دالّة على المعنى الأكثر شيوعاً.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص48؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج16، ص116.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص116.

([3]) كفاوين، والنعانعة، التَّعاقب بين صوتيّ الهمزة والعين في العربيّة، ص178.

الفصل الثاني

مظاهر الأنماط الاختياريّة الصَّرفيّة

بعد الإشارة إلى الأنماط الاختياريّة في الجانب الصوتي بتوضيح مفهومها، سأتناول في هذا الفصل بعض القضايا الصَّرفيّة التي تدخل ضمن الأنماط الاختياريّة المستعملة في البيئة اللغويّة، وتتمثَّل في: فَعَلَ وأفْعَلَ، والقلب المكاني، والمقصور والممدود، والتَّأنيث والتَّذكير.

1.2 فَعَلَ وأفْعَلَ

يُعدُّ التناوب بين (فعل) و (أفعل) على المعنى الواحد من الظَّواهر البارزة في العربيّة، وقد التفت إليها اللغويُّون منذ بدءِ حركة التَّأليف في اللغة، وألَّفوا فيها كتباً كثيرة، وكان همُّهم جمع تلك الألفاظ التي تعاقب فيها النمطان على المعنى نفسه، لكنَّ هذه المؤلَّفات لم يصلْ إلينا إلَّا أقلُّها، وقد نظر أغلب علماء العربية إلى هذه الظَّاهرة على أنَّها سمة لهجيّة، وراحوا يعزون إحدى الصَّيغتين لتميم، والأخرى للحجاز[1].

وجاءت عدّة روايات وكلّها تعزو المزيدة إلى تميم؛ كقولهم: (أوقَعْتُ بهم) بالهمزة، وغيرهم يقول (وقعت) مجرَّداً، كما عزا ابن القوطيّة إلى تميم قولهم: (أوقفت الدَّار والدَّابة)، على حين يقول غيرهم: (وقفت) مجردَّاً، ولكنَّ الأصمعي أنكر (أوقفتُ) بالهمزة، وقال: الكلام (وقفت) بغير ألف، وعلى أي حال فعجبُنا يشتدُّ للأصمعي لأنَّه أنكر لهجة كلهجة تميم، تلك التي قال عنها ابن حزم "بأنَّها قاعدة من أكبر قواعد العرب"[2].

([1]) مصاروة، جزاء، الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربيّة، مجلة حوليات آداب عين شمس، 2009م، مجلد 37، ص75.

([2]) الجندي، أحمد علم الدَّين، دراسة في صيغتي (فعل) و(أفعل)، مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، 1973م، ج31، ص108.

لهجة تميم يغلبُ استعمالها صيغة (أفعله) بمعنى (فعله)، وأنَّ غيرها من لهجات الحجاز ونجد وهُذيل وقيس وعُقَيْل وجَرْم يرد في استعمالاتها ذلك أيضاً[1]، وعلى الرّغم من ذلك لا تعدم من ينسب (أفعل) إلى غير تميم.

فقد عزا الفرَّاء إلى الحجاز (أوفى)، كما نسب إلى نجد (وفى) بغير ألف[2]، وأنَّ نجداً سارت على نهج تميم تقريباً، فقد سمع أبو حاتم من أبي زيد أنَّ أهل نجد يقولون: (أكننت الجارية والدرة)، وقال أبو حاتم: يقولُ أكثر العرب "كننت الدرة والجارية وكل شيء"، وروى صاحب البحر أنَّ نجداً تقول: أجنب، وغيرهم جنب[3].

وعلى الرّغم من أنَّ (أَفْعَلَ) تُنسبُ إلى تميم، إلَّا أنَّ لهجة تميم تستخدم صيغة (فَعَلَهُ) بدلاً من (أفعله)، فقد نسب ابن القطَّاع (جبرتُ) إلى تميم مجرَّدة، وعامّة العرب يقولون: (أجبرته) مزيدة[4]، وأنَّ تميم تقول في أهلكه: هلكه، وفي أخلى على اللبن واللّحم خلا[5]، أو يكتفون في الأغلب بالقول: إنَّ في اللَّفظ لغتين[6]. كما في كلمة (وفي) فقال ابن قتيبة: وفيتُ بالعهد وأوفيتُ به، وساق الزَّجَّاج قول الشَّاعر طُفَيْل الغنويّ مستشهداً على اللَّهجتين:

أمَّا ابنُ طَوْقٍ فَقَدْ أوْفى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

([1]) أمين، محمَّد شوقي، في معاني الأفعال: المزيد بالضمير كالمجرَّد في الأفعال الثلاثيّة المتعدّية، مجلة مجمع اللغة العربيّة، 1975م، ج35، ص113؛ الجندي، دراسة صيغتي (فعل) و(أفعل)، ج31، ص108.

([2]) الجندي، دراسة في صيغتي (فعل) و(أفعل)، ص110.

([3]) ابن سيده، المخصَّص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ج14، ص248؛ الأندلسي، أبو حيَّان (ت754هـ)، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، مصوَّرة عن طبعة مكتبة السعادة، القاهرة، ج5، ص229؛ الجندي، دراسة في صيغتي (فعل) و(أفعل)، ج31، ص110.

([4]) ابن القطَّاع، أبو القاسم، علي بن جعفر السَّعدي، الأفعال، عالم الكتب، ج1، 1983م، ج1، ص157.

([5]) أمين، محمَّد شوقي، في معاني الأفعال، ص113.

([6]) الجندي، دراسة في صيغتي (فعل) و(وأفعل)، ص110.

وقال ابن جنيّ عن هاتين الصِّيغتين (أوفى) و (وفى) لغتان قويَّتان، كما عزا اللِّسان (أسرى) بالألف إلى الحجاز، و(سرى) لغة غيرهم[1].

ويرى جزاء المصاروة أنَّ صيغة (فعل) هي أصل لصيغة (أفعل)، سواء اتَّفق معناهما أم اختلف، فأمَّا إذا كان في (أفعل) زيادةُ معنى على (فعل) كالتَّعدية مثلاً، فلا يشكّ أحد في أنَّ الهمزة زيادة على البناء الأصلي (فعل)[2]، وهذا يجري ضمن القاعدة الصَّرفيّة التي تقول بأنَّ كلّ زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى، فإذا قلت "أقاله أو أسقاه كان أبلغ في الدِّلالة من (قاله وسقاه)[3].

وأمَّا إذا اتَّفق المعنى، فلا بُدَّ من أنَّ هناك عوامل تطوُّريّة أدَّت إلى أن يُصبحَ المعنى بالزيادة كالمعنى بغير زيادة[4]، وأشار المصاروة إلى العوامل التي أدَّت إلى ترادف الصِّيغتين على المعنى الواحد وهي: التطوُّر الدِّلالي، والقياس الخاطئ، والبنية المقطعيّة للصِّيغتين، والإزدواج اللغويّ، والمخالفة بين المشتقَّات وأفعالها[5].

وبحث العلماء في كيفيّة اجتلاب همزة (أفعل)، فيرى الأب انستانس الكرملي أنَّها مقتطعة من كلمة (أتى)؛ فقطعوا رأسها وأطلقوا سراح الباقي- على حدِّ قوله-، وعليه فقولهم: (أجلس زيدٌ عمراً) كان في الأصل: (أتى زيدٌ عمرٌو وجلس)، أو (أتى زيدٌ جلس عمرو)، ثمَّ اختصروا القول بأنْ جمعوا بين الفعلين آخذين من الأول حرفاً من حروفه لاشتهارِ تقديره؛ ولكثرة وقوعه، وزادوه على الأول من الفعل الثاني، فصار (أفعل)[6]؛ أي جلبوا همزة (أتى) وزادوها على (جلس) لتصبح (أجلس على وزن أفعل)،

([1]) الجندي، دراسة صيغتي (فعل) و(أفعل)، ص110-111.

([2]) مصاروة، الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربيّة، ص77.

([3]) عبابنة، القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة، ص167.

([4]) مصاروة، الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربيّة، ص77.

([5]) مصاروة، الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربيّة، ص79.

([6]) السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق وشرح: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، 1979م، ص58، مقدِّمة المحقِّق.

أفعل)، ويرى السجستاني أنَّ هذا الرأي فرضيّ لا دليل عليه. فما صلة (أتى) بالمسألة ولمَ لم يختاروا غير (أتى) مثلاً؟[1].

ويرى المالقي، أنَّ هذه الهمزة تسمَّى همزة النقل، وقال: إنَّها لا تفيد شيئاً سوى النقل، سواءً كان الفعلُ متعدِّياً أم غير متعدٍّ، وليس لها معنى إلَّا مجرَّد النَّقل خاصّة[2].

ويرى الدكتور مصفى جواد، أنَّ همزة (أفعل) مقتطعة من اسم التفضيل (أفعل)[3].

وذكر عبد الغفار هلال، "والهمزة هنا ليس للتَّعدية، والنَّقل على ما هو مشهورٌ فيها في مثل ذلك، لكنَّها لتأكيد المعنى إنْ صحَّ هذا الاعتبار كما ورد عند بعض اللغويِّين"[4].

آراء العلماء في التَّرادف بين الصِّيغتين:

اختلفت آراء العلماء في وجود التَّرادف بين صيغتي (فعل وأفعل)، ونورد منها ما يلي: ذهب الخليل وسيبويه إلى افتراق (فعلت وأفعلت) في الفعل للمعنى في الكثير؛ ذلك أنَّك تقول (دخل، وخرج، وجلس)، فإذا أخبرت أنَّ غيره صَيَّرهُ إلى شيءٍ من هذا، قلت (أخرجه، وأدخله، وأجلسه)، فالهمزة عندهما للتَّعدية[5].

لكنَّهما ذهبا أيضاً إلى أنَّه "قد يجيء (فعلت وأفعلت) والمعنى فيهما واحد، إلَّا أنَّ اللُّغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل؛ فيجيء به قومٌ على (فعلت)، ويلحق قومٌ فيه الألف فيبنونه على (أفعلت)"[6].

([1]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص58، مقدِّمة المحقِّق.

([2]) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ/ 1985م، ص139.

([3]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص59، مقدِّمة المحقِّق.

([4]) هلال، اللهجات العربيّة نشأةً وتطوُّراً، ص380.

([5]) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص182

([6]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص61.

ولقد أنكرت طائفة من اللغويِّين العرب أن يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد، ومنهم: الأصمعي الذي أنكر كثيراً ممَّا ورد على أفعل[1]، ومن هذه الألفاظ لفظة (أبرق)، و(أرعد) بمعنى (برق ورعد)[2]، وجعل الصِّيغتين المزيدتين (أبرق وأرعد) لحناً، والصَّواب عنده (برق ورعد)؛ فعاب على الكُمَيت قوله:

أَبْـــرِق وأَرْعِـــدْ يـــا يَزِيـــ ـــدُ فَمَـــا وَعَيْـــدكَ لِـــي بِضَـــائِرْ

ووصفه بأنَّه جُرْمُقاني لا يؤخذ بلغته[3].

وكان أحياناً أخرى ينكر الصِّيغة المجرَّدة ويؤكِّد الصِّيغة المزيدة كما في (ثرى وأثرى)، وأبى الأصمعي إلَّا (أثرى)[4].

أمَّا ابن دَرَسْتويه، فقال: "لا يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناءٍ واحدٍ، إلَّا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمَّا لغة واحدة فمحال أن يختلف اللَّفظان والمعنى واحد[5]، كما يظنُّ كثيرٌ من اللغويِّين والنَّحويين، وإنَّما سمعوا العرب تتكلَّم على طباعها وما في نفوسها من معانيها وعلى ما جرت به عاداتها، ولم يعرف السَّامعون العلّة والفرق؛ فظنُّوا أنَّها بمعنى واحد، وتأوَّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، وليس يجيء شيء من هذا إلَّا على لغتين متباينتين كما بينَّا، أو يكون على معنيين مختلفين"[6].

لقد ذهب عامّةُ البصريِّين إلى إنكار أن يجيء (فعل وأفعل) بمعنى واحد، من ذلك ما أورده ابن دريد من أنَّهم قد أبوا (أغلقته في غلقته، وأسرت في سرت الدَّابة[7].

([1]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص181.

([2]) أمين، في معاني الأفعال، ص113.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص398، مادة (برق).

([4]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص182.

([5]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص182.

([6]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص61.

([7]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص183.

وأنكر ابن خالويه اتِّفاق (فعل وأفعل) في المعنى؛ "لأنَّ جميع كلام العرب أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره، مثل: جلس زيد وأجلسهُ غيره"[1].

ونجد الجندي أنكر ورود صيغة (فعل وأفعل) بمعنى واحد في اللَّهجات العربيّة بقوله: "لا بُدَّ أن يختلف معناها عن صيغة (أفعل)؛ لأنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، فلا بُدَّ أنَّ صيغة (أفعل) تدلُّ على معنى زائد على صيغة (فعل)، فإذا قلت: (أقاله أو أسقاه) كان أبلغ في الدلالة من (قاله وسقاه)، أو أن نقول إنَّ كلَّ صيغة فيهما تعيش في بيئة خاصة- كما سبق-، فصيغة (فتن) تعيش في بيئة الحجاز، وصيغة (أفتن) تعيش في بيئة تميم، ولا يعقل أنَّ الرجل في البيئة الواحدة كان له من الاختيار والحريّة بحيث ينطق الصيغة مرّة مجرَّدة وأخرى مزيدة، كما لا يعقل أنَّ بعض الأفراد في البيئة الواحدة يؤثرون صيغة (فعل)، وبعضهم يؤثر صيغة (أفعل)"[2].

وذهبت طائفة من اللغويِّين العرب إلى تأييد أن يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد؛ كأبي عبيدة، وأبي زيد، وابن دريد، وأبي حاتم السجستاني، والكسائي، وابن سيده. وقال قال الكسائي: "قلَّما سمعت في شيء فعلتُ إلاَّ وقد سمعت فيه أفعلت"[3].

فعل وأفعل في المُحْكَم:

(بَرَقَ) و(أبْرَقَ):

برق الرجل، وأبرق: تهدَّد وأوعد، وهو من ذلك، وكأنَّه أراه مَخِيلة الأذى، كما يُرى البَرْقُ مَخِيلةَ المطر، قال ذو الرُّمَّة:

إذَا خَشِيَتْ مِنْه الصَّريمةُ أبْرَقَتْ لَهُ بَرقةً من خُلَّبٍ غير مَاطِرِ

جاء بالمصدر على بَرَقَ؛ لأنَّ أبْرَقَ، وبَرَقَ سواء. وكان الأصمعي ينكر أبْرَقَ وأرْعَدَ، ولم يكُ يرى ذا الرُّمَّة حُجَّة، وكذلك أنشد بيت الكُمَيت:

أبْرِقْ وأرْعِدْ يا يَزِيدُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرْ

([1]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص60.

([2]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التراث، ص621.

([3]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص183.

فقال هو جُرمُقانّي[1].

ولم ينسبها ابن القطَّاع إلى قبيلةٍ معيَّنةٍ واكتفى بقوله إنَّها لغة: وبَرَقَتْ السماءُ بَرْقاً، وأبْرَقَتْ: لمعت، والثلاثي في السماء أفصح والثاني لغة[2]، ووردت في لسان العرب كما هو في المُحْكَم بلا نسبة[3].

وهذا يعني أنَّ (فَعَلَ) و (أفْعَلَ) في (بَرَقَ) من الأنماط الاختياريّة الجائزة في الاستعمال، غير أنَّ (أبْرَقَ) أفصح عند ابن القطَّاع دون ذكر معيار الفصاحة، لاسيّما أنَّ المزيد فرع على الثلاثي.

(بَهَجَ) و (أبْهَجَ):

البَهْجَةُ: حُسْنُ لونِ الشيء ونضارته. وقيل: هو في النَّبات النَّضارة، وفي الإنسان ضحك أسارير الوَجهِ أو ظهور الفرح البَتَّة، بَهِجَ بَهْجَاً فهو بَهِيجُ، وبَهُجَ بَهْجَةً وبهاجَةً وبَهَجاناً فهو بَهِيجٌ، قال أبو ذؤيب:

فَــذَلِكَ سُــقْيا أُمِّ عَمْــرٍ وإنَّنِــي بِمَــا بَــذَلَتْ مِــنْ سَــيْبِها لَبهِــيجُ

أشار بقوله (ذلك) إلى السَّحاب الذي اسْتَسْقَى لأُمِّ عمروٍ، وكانت صاحبته التي يُشبِّب بها في غالب الأمر.

وبَهَجَنِي الشيء وأبهجني- وهي بالهمزة أعلى-: سَرَّني[4]، وفي اللِّسان والابتهاج: السُّرور. وبَهَجَنِي الشيء وأبْهَجَنِي- وهي بالهمزة أعلى-: سَرَّني، وأبهجتْ الأرضُ: بَهُجَ نباتها[5].

ويتَّضح أنَّ (بَهَج) و (أبْهَجَ) صيغتان ترادفتا في الاستعمال دون أنْ تنسب إحداهما إلى نمط لهجي، فهما صيغتان اختياريتان. ربَّما استعملتا في بيئة واحدة بمعنى واحد، وربَّما يكون قولهم وهي بالهمزة أعلى، دلالة على الشُّيوع والكثرة، فليست

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص398، مادة (بَرَقَ).

([2]) ابن القطَّاع، الأفعال، ج1، ص67.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص14، مادة (بَرَقَ).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج4، ص174، مادة (بَهَجَ).

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص216، مادة (بَهَجَ).

ثمَّة مفاضلة بين (فعل وأفعل) في البناء ولا في الدِّلالة، ويزيد في هذا التناوب الاختياري، أنَّ صيغة (أفعل) قد تأتي لازمة فتتوافق مع (فَعَلَ) في الوظيفة النَّحويّة.

(جَبَرَ) و(أَجْبَرَ):

جَبَرَ الرجل على الأمر يَجْبُرُه جَبْرَاً، وجُبُوراً، وأجْبَره: أكرهَهُ، والأخيرةُ أعلى، وقال اللّحياني: جَبَره: لغة تميم وحدها، وعامة العرب تقول: أجبره[1]. ولعلَّ هذا يفسِّر لنا وصفها بأنَّها أعلى؛ لأنَّها لغةٌ شائعةٌ في العرب، بينما (جبر) محصورة في تميم.

وكثيرٌ من أهل الحجاز يتكلَّم به جَبَرْتُه جَبْراً- من باب قَتَلَ- وجُبُوراً[2]. وهذا يناقضُ قول اللّحياني الذي نسب هذا النَّمط إلى تميم.

وفي كتاب (الأفعال): جبرتُ العظمَ جَبْراً: أصلحتُهُ، والرجل من فَقْرِه أغنيتُهُ فَجَبَر، وأجبرتك على الأمر أكرهتُكَ وجَبَرتُك أيضاً، لغة بني تميم، وأجْبَرتُ الرجلَ نسبتُه إلى الجَبَرِ[3].

وفي اللِّسان جَبَرَ: الجبَّار: الله عزَّ اسمه القاهر على ما أراد من أمرٍ ونهيٍ. وقال ابن الأنباري: الجبَّار في صفة الله عزَّ وجلّ الذي لا ينال، ومنه جبَّار النَّخل. الفرَّاء: لم أسْمع فعَّالاً من أفْعَلْتُ إلَّا في حرفين وهو جبَّار من أجبرتُ، ودرَّاك أدركت. وقال الأزهري: جعل جبَّاراً في صفة الله تعالى، أو في صفة العباد من الإجبار وهو القهر والإكراه لا مِنْ جَبَرَ. ابن الأثير: ويقال جبر الخلق وأجبرهم وأجبر أكثر.

والجَبْرُ: خلاف الكسر، جَبَرَ العظم، والفقير واليتيمَ يَجْبُرُهُ جَبْرَاً وجُبُوراً وجِبَارَةً عن اللّحياني، وجَبَّرَهُ فجَبَرَ يَجْبُرُ جَبْرَاً وجُبُوراً وانْجَبَرَ وأجْبَتَرَ وتَجَبَّرَ، ويقال: جَبَّرْتُ الكسر أُجَبِّرَه تَجْبيراً وجَبَرْتُهُ جَبْراً؛ وأنشد:

لَهَـــا رِجْـــلٌ مُجَبَّـــرَةٌ تَخُـــبُّ وأُخـــرَى مـــا يُسَـــتِّرُها وَجَـــاحُ

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج7، ص406، مادة (جَبَرَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص133 وا بعدها، مادة (جَبَرَ).

([2]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص62.

([3]) ابن القطَّاع، الأفعال، ج1، ص157.

وفي حديث عليّ – كرَّم الله وجهه–، وجَبَّار القلوب على فِطِراتِها هو من جبر العظمِ المكسور، كأنَّه أقام القلوبَ وأثبتها على ما فطرها عليه من معرفته والإقرار به شقيها وسعيدها. قال القتيبي: لم أجعله من أجْبَرْتُ لأنَّ (أفْعَل) لا يُقال فيه فعَّال، قال: يكونُ من اللغة الأخرى، يقال جبرتُ وأجْبَرْتُ بمعنى قهرت[1].

ونجدُ أنَّ العلماء قد فرَّقوا في الدِّلالة بين الصِّيغتين؛ فصيغة (أفعل) تأتي بمعنى قهر، و(فعل) بمعنى أكره وأهلك، في حين لهجة تميم يغلب استعمالها (أفْعَله بمعنى فعله) استخدمت أيضاً (فعله) بمعنى (أفعله)، فتقول في أجبره على الأمر جبرهُ[2].

وإنَّ هذا التَّداخل في الاستعمال والاضطراب في النسبة إلى لهجة معيَّنة، وكذلك بناء صيغة المبالغة شذوذاً من (أفعل)، وقياساً من (فعل) يجعلنا أمام واقع لغويّ مضطرب، لا نملك معه إلَّا القول إنَّ جَبَر وأجَبَرَ تعاقبتا في الاستعمال ونابت كلّ منهما عن الآخر؛ فلهذا جاءت من الصِّيغ الاختيارية في الاستعمال.

(حَبَّ) و(أحَبَّ):

الحُبَّ: الوداد، وكذلك الحِبُّ، حُكِيَ عن خالد بن فضلة: ما هذا الحِبُّ الطَّارق[3]. وأحَبَّهُ فهو محبوب على غير قياس هذا الأكثر، وقد قيل مُحَبٌّ على القياس، قال عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبّ المُكْرَمِ[4]

حكى الأزهري عن الفرَّاء، قال: وحببته لغة، قال غيره وكره بعضهم حببتهُ، أنكر أن يكون هذا البيت لفصيح، وهو قوله:

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص113 وما بعدها، مادة (جَبَرَ).

([2]) أمين، في معاني الأفعال، ص113.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص542، مادة (حبّ).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص542، مادة (حبّ)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج1، ص289، مادة (حبّ)؛ السجستاني، فعلت وأفعلت، ص91؛ توفيق، أسعد، صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م، ص76.

فأُقســمُ لَــوْلَا تَمْــرُه مَــا حَبَبْتُــه ولَا كَـانَ أدْنَـى مِـن عُبَيْـدٍ ومُشْـرِقُ[1]

وحكى سيبويه: حَبَبْتُهُ وأَحْبَبْتُهُ بمعنى[2].

وهنا نجدُ أنَّ الصِّيغتين استخدمتا جنباً إلى جنب لتدلَّا على المعنى ذاته، ولم ينسب أحد المعاجم هاتين الصِّيغتين إلى قبيلةٍ من القبائل العربيّة المعروفة.

إنَّ استعمال حَبَّ وأحبَّ بمعنى واحد، وكذلك تعاقبهما في الاستعمال، كما قالوا أحبَّ محبوب، وأحبُّ مُحَبّ، إنَّما هو دليلٌ قاطعٌ على أنَّ هذا الاستعمال من الصِّيغ الاختياريّة التي تتجاذب فيه استعمالات الفعل الثلاثي مرّة، والمزيد تارةً أخرى، وهذا ما يسمَّى بالنَّمط (الشَّاذ) أحب فهو محبوب؛ لأنَّه مبني من فعل ثلاثي ناب عنه المزيد في الاستعمال.

(حَبَرَ) و (أَحْبَرَ):

الحَبْرُ والحَبَرُ والحَبْرَةُ، والحُبُورُ، كلُّهُ السُّرورُ. أحبرني الأمرُ: سَرَّني وأحبرَت الضرْبَة جِلْدَهُ وبِجِلدِه: أثَّرتْ به[3].

وأَحْبَرَه الله حبراً وحبره سره، الشيء حبراً حسَّنه، وحَبَر هو حَبْراً وحَبَرْت الأرضُ وأحبرت: سهلت ودفئت[4].

(حَرَمَ) و (أَحْرَمَ):

وأَحْرَمَ الشيءَ: جعله حَراماً. وأحرم القومُ، دخلوا إلى الحَرَم. وحَرَمَ وأحرَمَ: دخل في الشهر الحرام، قال الشَّاعر:

وإذْ فَتَـكَ النُّعمـان بالنَّـاسِ مُحْرِمـاً فملِّـئِ مِنْ عَوف بن كعبٍ سَلاسِلُه

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص542، مادة (حبَّ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص289، مادة (حبّ). والبيتان لعيلان بن شجاع النهشلي.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص542، مادة (حبَّ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج3، ص316، مادة (حَبَرَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص159، مادة (حَبَرَ).

([4]) ابن القطَّاع، الأفعال، ج1، ص230.

فقولُهُ: مُحْرِماً، ليس من إحرامِ الحَجّ، ولكنَّه الداخِلُ في الشهر الحَرام. وحَرَمهُ الشيء يحْرِمُه وحَرِمه حرماناً وحَريماً وحِرْماً وحِرْمَةً وحِرِمَةً وحَرِيمةُ، وأحْرَمَهُ- لغة ليست بالعالية- كلها منعه، قال الشاعر:

وأُنْبِئْتُهـــا أحْرَمـــتْ قومهـــا لِتَـــنْكحَ فـــي مَعْشَـــرٍ آخرينـــا

أي حرمتهم على نفسها، قال الأصمعي: أحرمت قومها[1].

لقد وُصِفت (أحَرَمَ) بأنَّها لغةٌ ليست بالعالية، على الرّغم من ذكرها مع حرم مرادفة لها في الاستعمال ومتعاقبةً معها. ولربَّما يُشعِرُ وصف (أحرم) بأنَّها ليست بالعالية بأنَّها لغةٌ قليلة الاستعمال، فمعيار المفاضلة هو الشُّيوع وكثرة الاستعمال دون أن ينفيَ استعمالها إلى جانب الصيغة الثلاثيّة.

(حَصَرَ) و(أحْصَرَ):

حَصَرَهُ يَحْصُرُه حَصْرَاً فهو محصورٌ وحصِيرٌ، وأحْصَرَهُ، كلاهما: حبَسَهُ عن السَّفَرِ وغيره[2]. وفي التنزيل، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ [البقرة: 273). قيل: أحْصَرهم فَرْضُ الجهاد؛ أي مَنَعَهُم من التصرُّف. وقيل معناه أحصرهم عدوهم؛ لأنَّه شغلهم بجهادهم. وأحصره المرض منعه من السَّفر عن حاجةٍ يريدها[3].

إنَّ استعمال لفظة (كلاهما) عند ابن سيده، يؤكِّد لنا أنَّ حَصَر وأحْصَرَ جاءَتا بمعنى واحدٍ هو (الحبس أو المنع)، وهذا دليلٌ على أنَّهما نمطان اختياريَّان، ولربَّما استخدما جنباً إلى جنب دون أن تفوق إحداهما الأُخرى، غير أنَّ القرآن الكريم جاء مؤيِّداً للصيغة المزيدة (أحصر).

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج3، ص327، مادة (حَرَمَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص119-120، مادة (حَرَمَ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج3، ص143، مادة (حَصَرَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص143، مادة (حَصَرَ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج3، ص143، مادة (حَصَرَ).

(خلا(و (أخلى):

خلا المكان خلوًّا وخلاءً، وأخلى إذا لَمْ يكن فيه أحد[1]. وخلا المكان والشيء يخلو خُلُوا وخلاءً، وأخلى إذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه وهو خالٍ[2]. وخلا الرَّجل وأخلى: وقع في موضعٍ خالٍ لا يُزاحم فيه؛ وفي المثل: "الذِّئب مُخْلِيا أشدُّ"[3]. وقال اللّحياني: تميم تقول: خلا فلانٌ على اللَّبنِ وعلى اللَّحم،إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به، وقال: وكنانةُ وقيسٌ يقولون: أخلى فلانُ على اللَّبن واللَّحم. وأنشد الرَّاعي:

رَعَتْـــهُ أشْـــهُرَاً وخَـــلَا عَلَيْهَـــا فَطَـــارَ النَّبِـــيُّ فيهـــا واسْـــتَغارا[4]

وأنشد أبو عثمان:

إذَا وارِثِـي أخْلَـى بِمَـالي فَإِنَّـهُ يَـرَى جَمْـعَ كَـفٍّ غَيْـرِ مَـلأَى وَلا صِـفْرِ[5]

إنَّ نسبة (خلا) و(أخلى) إلى لهجات بعينها يجلعنا أمام خيار أنَّ هذا ليس من الصِّيغ الاختيارية، غير أنَّ قولهم خلا المكان، وأخلى بمعنى واحدٍ قد يكون من باب تداخل اللُّغات؛ الذي تتوسيت فيه الحدود اللَّهجيّة، فأصبح (فعل وأفعل) مترادفين على المعنى نفسه دون تمييز بين الأنماط اللَّهجية، وهذا يؤيِّده غياب الفارق في المعنى بين خلا المكان، وأخلى المكان.

(دَلَع) و(أدْلَعَ):

دَلَعَ الرَّجلُ لسانَهُ يَدْلَعُهُ دَلْعاً وأدْلَعَهُ: أخرجهُ، وأدْلَعَهُ العطش، ودَلَعَ اللِّسانُ نفسُهُ يَدْلَعُ دَلْعاً ودُلُوعاً وانْدَلَعَ: خرج من الفم واسترخى وسقط على العَنْفَقَة كلسان الكلب. وأدْلَعَ قَلِيلَةٌ، قال:

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص238، مادة (خَلا).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص296، مادة (خَلا)

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص296، مادة (خَلا)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج14، ص237، مادة (خَلا)..

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص296، مادة (خَلا)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج14، ص238، مادة (خَلا)؛ الجندي، اللَّهجات العربيّة في التراث، ج2، ص611؛ عبد الغفار، اللهجات العربيّة، ص384؛ أمين، معاني الأفعال، ص113.

([5]) السرقسطي، الأفعال، ج1، ص439.

وأدْلَعَ الدَّالعُ مِنْ لِسانِهَ.

فجاء باللُّغتين[1].

وهذا دليلٌ على أنَّ الصِّيغتين استعملتا في بيئةٍ واحدةٍ وبمعنى واحد، فهما من الصِّيغ الاختيارية. ولعلَّ قولهم (أدلَعَ) قليلة على العكس من وصفهم لـ (أفعل) بالكثرة في مواضعَ أخرى دليلٌ على مسألة التطوُّر اللغويّ الذي تحلُّ فيه الصِّيغُ المتطوِّرة محلَّ الصِّيغ الأصليّة. فربَّما (أدلع) لم يكتب لها هذا الشُّيوع الذي يرتقي إلى درجة شيوع (دلع).

(سقى) و(أسْقَى):

سَقَاه سَقْيا، وسَقَاه وأسْقاه. وقيل: سَقَاهُ بالشَّفة، وأسقاه: دلَّهُ على موضعِ الماء. قال سيبويه: سَقّاهُ، وأسْقَاه: جعل له ماء أو سِقْيا فسَقاه، ككساه، وأسقى: كألبس. قال أبو الحسن: يذهب إلى التسوية بين (فعلت) و(أفعلت)، وأنَّ (أفْعَلت) غير منقولة من (فعلت) لضَرْب من المعاني، كنقل (أدخلت)[2]؛ أي أنَّ (أفعل) ليست منقولة من (فَعَل)، بل هي وحدة لغويّة مستقلة بذاتها تؤدِّي معنى (فَعَل)، وجمعها لبيد في قوله:

سَقَى قَوْمي بَنِي مَجْدٍ وأسْقَى نُمَيْرَاً والقَبَائِل مِنْ هِلالِ[3]

كما فَرَّق بعض العلماء في المعنى بينهما؛ فنجدُ عندهم (سَقَى) للشفه، و(أسْقَى) للماشية والأرض[4].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص17، مادة (دَلَعَ)؛ ابن القطَّاع، الأفعال، ج1، ج1، ص336؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص90، مادة (دَلَعَ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص487–488، مادة (سَقَى)؛ ابن منظور، لسان لسان العرب، ج14، ص390، مادة (سَقَى).

([3]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص145؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص390 مادة (سَقَى). (سَقَى).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص487–488؛ ابن القطَّاع، الأفعال،ج2، ص165؛ ابن السَّكيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط3، (د.ت)، ص270؛ ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص390، مادة (سَقَى).

وبالرُّجوعِ إلى قول لبيد، نجد أنَّ اللَّفظتين وإنْ اختلفتا في المبنى، واتَّفقتا في المعنى مستعملتين[1]، وقد وضعها ابن جنيّ في باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً. ويقول: "فإنْ كانت اللَّفظتان في كلامِهِ متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإنَّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (ذينك) اللَّفظين[2]، وأنَّ عدم وجود معنى جديد في صيغة (أسقى) زيادة على (سَقَى)، إنَّما هو دليلٌ على أنَّ الصِّيغتين بمعنى واحد، وأنَّهما من الصِّيغ الاختيارية في الاستعمال ليس لهما نسبة لهجيّة إلى قبيلةٍ معيَّنة.

(شَرَقَ) و(أشْرَقَ):

شَرَقَت الشَّمْسُ تَشْرُقُ شُرُوقاً: طلعت، وقيل: شَرَقَتْ وأشْرَقَت: طلعت[3]، وهناك من فرَّق بينهما في المعنى؛ إذْ قال سيبويه في باب افتراق (فعلت) و(أفعلت) في الفعل للمعنى: شَرَقت بَدَت وأشرقت أضاءت[4]، وذكر توفيق أسعد أنَّ هذه المادَّة وردت على بناء (أفعل)، فعلاً واحداً وفي موضع واحد بصيغة الماضي في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ [الزمر: 69]، والأصل به شرقت الشَّمس تشرق- كنصر- شرقاً وشروقاً. طلعت وأشرقت[5].

إنَّ تفسير تناوب الصِّيغتين في الدِّلالة على الرّغم من الفارق الدَّقيق بينهما يدخل في الجانب الدِّلالي الاستعمالي الذي تتَّسع فيه دائرة المعنى حتى تتلاشى الفروق اللغويّة الدَّقيقة بين الأبنية المتقاربة في بنيتها، ولهذا تُستعمل الصِّيغتان بمعنى واحد دون مراعاةٍ للفروق الدَّقيقة.

([1]) الربطة، نايل، تداخل اللُّغات في العربيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2008م، ص93.

([2]) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص368.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص162، مادة (شَرَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص173، مادة (شَرَقَ).

([4]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص56 .

([5]) توفيق، صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم، ص167.

(شَكَدَ) و(أشْكَدَ):

شَكَدَه يَشْكده شَكْداً: أعطاه أو منحه. وأشْكَدَه: لغةٌ: ليست بالعالية[1]. وشَكدتُهُ شكْدَاً وأشكدتُهُ أعطيْتُه ابتداءً والاسم الشُّكد[2].

ولعلَّ وصف (أشكده) بأنَّها لغة ليست بالعالية دليلٌ على عدم شيوعها وانتشارها، ربَّما نستدل من عدم نسبتها إلى قبيلة معيَّنة على أنَّها نمطٌ مرادفٌ (لشكد) الثلاثي، وأنَّها صيغة اختياريّة لا يوجد مانع من استعمالها.

(صَدَرَ) و(أصْدَرَ):

الصَّدَرُ: نقيضُ الوِرْدِ. صَدَرَ عنه يَصْدِرُ صَدْرَاً ومَصْدَراً، ومزدراً، الأخيرة مضارعةٌ، قال الشاعر:

وَدَعْ ذَا الهَوَى قَبْلَ القِلَى تَرْكُ ذِي الهَوَى مَتِينِ القَوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا

وقد أصْدَرَ غَيرهُ، وصَدَرهُ، والأولى أعلى، وفي التَّنزيل: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء﴾ (القصص: 23]، فإمَّا أن يكون هذا على نِيَّةِ التَّعدِّي كأنَّه قال: حتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ إبِلَهم ثمَّ حذف المفعول، وإمَّا أن يكون يَصْدُرُ هاهنا غير مُتَعَدٍّ لفظاً ولا مَعْنىً؛ لأنَّهم قالوا: صَدَرْتُ عن الماءِ فلم يُعَدُّوهُ[3]. وفي الحديث: "يَهْلِكُون مَهْلَكاً واحِداً ويَصْدُرُونَ مَصادِر شتَّى"[4].

إنَّ وصف (أصْدَرَ) بأنَّها أعلى على النقيض من اللَّفظة السابقة التي وصفها ابن سيده بأنَّ (أشكده) ليست بالعالية، فهذا له معنى واحد، وهو أنَّ التميُّز والفصاحة ليست للمبنى بل للاستعمال؛ فعندما تكون (فعل) أكثر شيوعاً توصف (أفعل) بأنَّها ليست بالعالية، والعكس صحيح، ممَّا يعني أنَّنا أمام صيغتين لهما درجةٌ واحدةٌ من حيث الاستعمال، مع أنَّهما متفاوتتان شيوعاً واستعمالاً، ولعلَّ عدم نصّ العلماء على

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص677.

([2]) السرقسطي، الأفعال، ج2، ص326.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج8، ص284، مادة (صَدَرَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص448، مادة (صَدَرَ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص283، مادة (صَدَرَ).

نسبة إحداهما إلى لهجة معيَّنة دليلٌ على أنَّها من الأنماط الاختياريّة التي اجتمعت للقبيلة نفسها.

(طَلَعَ) و(أطْلَعَ):

طَلَعَ الرَّجل على القوم يَطْلَعُ ويطلُع طُلوعاً وأطْلَعَ: هجم، الأخيرة عن سيبويه، يُقال طلعت أي بدوتُ وأطلعت الشَّمس: أي بدت، وأطلعتُ عليهم: أي هجمت عليهم[1]، وطلعتُ على القومِ طلوعاً وأطلعتُ: أشرفتُ[2]، ويذكر الزَّبيدي "الذي صرَّح به أئمّة اللغة أنَّ طَلَعَ عليه، وطلَّع عليه، وأطْلَع عليه بمعنى واحد"[3]، ويقال: طلعتُ عليهم وأطلعتُ بمعنى واحد[4].

إنَّ ترادف (طَلَعَ) و(أطْلَعَ) بمعنى واحد دون أن يشير أحد من العلماء إلى مسألة المفاضلة بينهما إنَّما هو دليلٌ على أنَّها من الصِّيغ الاختيارية التي يكون الاستعمال فيها متساوياً شيوعاً ودلالة، أو ربَّما يكون الاختلاف لهجيَّاً في الأصل، غير أنَّ الاختلاف اللَّهجي يُهمل أمام شيوع الاستعمال، وتداخل اللهجات واختلاطها.

(قَرَحَ) و (أقْرَحَ):

القَرْحُ والقُرْحُ: عضُّ السِّلاح ونحوه ممَّا يَخرُجُ بالبَدَن. وقيل: القَرْحُ: الآثارُ. وقد قَرَحَ الفَرَس يَقْرَحُ قُرُحاً وقَرِحَ قَرْحَاً. وحكى اللّحياني أقرَحَ، قال: وهي لغة رديئة[5]، وقيل ضعيفةٌ مهجورة[6].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص56؛ ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص545؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص236، مادة (طَلَعَ).

([2]) ابن القطَّاع، الأفعال، ج2، ص290؛ السرقسطي، الأفعال، ج3، ص248؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص236، مادة (طَلَعَ).

([3]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج21، ص452.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص236، مادة (طَلَعَ).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص579، مادة (قَرَحَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص560، مادة (قَرَحَ).

([6]) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص243، مادة (قرح)؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، ج7، ص48، مادة (قرح).

ولعلَّ الصِّيغة المزيدة (أقرح) لم تشتهر وتستعمل بدليل وصفها باللغة الرَّديئة، وكذلك وصفهم بأنَّها ضعيفة مهجورة، ولكنَّها نمطٌ جائز في الاستعمال على قلَّته؛ لذلك يمكن أن تدخل في باب الصَّيغ الاختياريّة.

(قلب) و(أقْلَبَ):

القلبُ: تحويل الشيء عن وجهه، وقَلَبَهُ يَقْلِبهُ قَلْباً وأقْلَبَهُ- الأخيرة عن اللِّحياني وهي ضعيفة-، وقد انقلب. وقَلَبَ المعلِّم الصبيان يَقْلِبهم: أرسلهم ورجعهم إلى منازلهم. وأقلبهم: لغة ضعيفة عن اللّحياني: على أنَّه قد قال: إنَّ كلام العرب في كل ذلك: إنَّما هو قَلَبْته، بغير ألف. وقد قلبه الله إليه، هذا كلام العرب، وحكى اللّحياني: أقلبه، قال: وقال أبو ثَرْوان أقلبكم الله مَقْلب أوليائه، ومُقَلِّب أوليائه فقالها بالألف[1].

وفي حديث المنذر بن أبي أُسَيْد، حين وُلِدَ: فاقْلِبوه، فقالوا أقلبناه يا رسول الله – . قال ابن الأثير هكذا جاء في صحيح مسلم وصوابه قلبناه؛ أي رددناه[2]. وقلبه عن وجهه حرفه. وحكى اللّحياني: أقلبه قال وهي مرغوبٌ عنها[3]. وقلب الخبز ونحوه يقلبه قلباً، إذا نضج ظاهره فحوَّله لينضج باطنه. وأقلبه لغة، عن اللّحياني، ضعيفة[4].

(كَسَبَ) و(أكْسَبَ):

الكَسبُ: طلب الرِّزق، وكَسَبَ كَسْباً، وتكَسَّبَ واكْتَسَبَ. وكَسَبْتُ الرجل خيراً، وأكْسَبَهُ إيَّاه، والأولى أعلى، قال:

يُعـاتِبُنِي فـي الـدَّينِ قَـوْمِي وإنَّمـا ... دُيـونِي فـي أشْـيَاءَ تَكْسِـبُهم حَمْـدا

ويُروى: تُكْسِبُهمْ[5].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص422، مادة (قلب)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص686، مادة (قلب).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص686، مادة (قلب).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص422، مادة (قلب).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص422، مادة (قلب).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص726-727، مادة (كَسَبَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص716، مادة (كَسَبَ).

وذكر ابن القطَّاع كسبته المال وأكْسَبتُه[1]. وقال ثعلب كل النَّاس يقول: كَسَبَكَ كَسَبَكَ فلان خيراً، إلَّا ابن الأعرابي فإنَّه قال: أكسبك فلانٌ خيراً[2]. ويقال كسب وأكسب فلاناً مالاً؛ أي أعانهُ على كسبهِ وجعله يكسبه[3].

وبذلك يتَّضح أنَّهما صيغتان تتعاقبان على المعنى الواحد لا فرق بينهما فهما من الأنماط الاختيارية التي شاعت في الاستعمال دون أن يشكِّل إحداهما نمطاً لهجيَّاً لقبيلة بعينها.

(كَسَفَ) و(أكْسَفَ):

كَسِفَتْ الشَّمْسُ تَكْسِفُ كُسوفاً: ذهب ضُوؤُها واسودَّت، وكسفها الله وأكسَفَها، والأولى أعلى[4]، وكَسَفَ الله الشَّمْسَ كَسْفَاً، قال أبو عثمان: وقال أبو زيد: وأكْسَفَها الله الله أيضاً، وأنْشَدَ:

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكاسِفَة تَبْكي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْل والقَمَرَا[5]

وإنَّ قولهم إنَّ كسف المجرَّدة أعلى دليلٌ على انتشار اللَّفظتين وشيوعيهما مع تفوُّق الصِّيغة المجرَّدة في الاستعمال. وتعاقبهما على المعنى الواحد، فلا فرق بينهما في النمط الاختياري.

(مَحَقَ) و(أمْحَقَ):

المَحْقُ: النقصان وذهاب البركة. وشيءٌ ماحِق: ذاهبٌ. وقد محَقَ وأمحق وامتحَق ومَحَقَه، وأمْحَقَهُ لغة، أباها الأصمعي[6]، وقال أبو زيد: محَقَهُ الله وأمْحَقَه،

([1]) ابن القطَّاع، الأفعال، ج3، ص74؛ انظر: السرقسطي، الأفعال، ج2، ص142.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص716، مادة (كَسَبَ).

([3]) عبد الغفار، اللَّهجات العربيّة، ص378

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص724، مادة (كَسَفَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج9، ص298 .

([5]) السرقسطي، الأفعال، ج2، ص142-143.

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج3، ص27، مادة (مَحَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج10، ص338، مادة (مَحَقَ).

وأبى الأصمعي إلَّا محقه، وقال الجوهري: محقه الله أي أذهبَ بركته، وأمحَقَهُ لغةٌ فيه رديئة[1].

والقول في هذه اللَّفظة كالقول في غيرها من حيث كونها نمطاً لغويَّاً يتعاقب في الاستعمال، وهو نمطاً اختياريّاً، إذْ لا معيار للمفاضلة سوى الكثرة أو القلّة في الاستعمال.

(نَزَفَ) و(أنْزَفَ):

نَزَفَ البِئرُ ينزفُها نَزْفاً وأنْزَفَها، كلاهما: نزحَها وأنزحَت هي نُزحت. قال لبيد:

أرْبَتْ عليه كُلُّ وَطْفَاء جَوْنَةٍ هَتُوفٍ متى يُنْزِفْ لها الماءُ تَسْكُبِ

وأمَّا ابن جنيّ فقال: أمَّا نَزَفْتُ البِئرَ، وأنْزَفَت هي، فإنَّه جاءَ مُخالفاً للعادة، وذلك أنَّا نجدُ فيها (فَعَلَ) متعدِّياً، و(أفعل) غير مُتَعَدٍّ[2].

وأنزف القوم: نفدَ شرابهم. الجوهري: نَزَف القومُ إذا انقطع شرابهم وقُرئ (ولا هم عنها يُنْزِفُون) بكسر الزاي[3]. ونزف عبرته وأنزفها: أفناها[4]. ويقال: نَزَفْتُ العَبْرَةَ وأنزفتها لغتان معروفتان. وتميم تقول: أنزفتُ العبرة وهي مُنَزَفَة[5]، أنشد قول العجَّاج: العجَّاج:

وصَرَّحَ ابنُ مَعْمَرٍ لِمَنْ ذَمَرْ وأنْزَفَ العَبْرَةَ من لاقى العِبَر

وقال أيضاً:

وقَدْ أرَانِي بالدِّيَارِ مُنزَفا أزمانَ لا أحْسَبُ شَيْئَاً مُنْزَفا[6]

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص338، مادة (مَحَقَ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص60؛ ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص325، ص325، مادة (نَزَفَ).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص325، مادة (نَزَفَ).

([4]) السجستاني، الأفعال، ج3، ص118؛ ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص60؛ ابن ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص325؛ مادة (نَزَفَ).

([5]) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص96.

([6]) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص325، مادة (نَزَفَ).

وقيس تقول: نزفَتُ العبرة ونزفت ماء البئر فهو منزوف. ويقال: نزفنا الدم فهو منزوف، ونزف فلانٌ من الدم ومن ذهاب العقل مسكراً. وفي التنزيل ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: 19]، وقرئت ينزِفون بالكسر، وقوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: 47]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يُنزَفون) بنصب الزاي هنا، وفي سورة الواقعة (الآية 19)، وقرأ عاصم ههنا: (يُنزَفُون) بفتح الزاي، وفي سورة الواقعة: (يُنزِفُون) بكسر الزاي، وقرأ حمزة والسكائي: (يُنْزِفُونَ) بكسر الزاي في الموضعين[1]، ومثل للعرب (المنزوف ضرطاً) يعني حماراً أُفزع من شيءٍ فضرط حتى مات[2].

وعلى الرّغم من نسبة كل نمط إلى لهجة معينة، إلَّا أنَّ الاستعمال يشير إلى أنَّ النَّمطين شائعان، وكُلّاً منهما يؤدي معنى الآخر دلالةً واشتقاقاً، وهو ما أيَّدته القراءات القرآنيّة.

(وفي) و(أوْفَى):

الوفاء: ضدّ الغدر، يقال: وَفِيَ بعهدِهِ وأوفى بمعنى، قال ابن برّي: وقد جمعها طُفيل الغنوي في بيت واحد في قوله:

أمَّا ابنُ طَوْقٍ فَقَدْ أوْفى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

وذكر الكسائي وأبو عبيدة: وفيتُ بالعهد وأوفيت به سواء. وكل شيءٍ في كتاب الله من هذا فهو بالهمزة. قال تعالى: ﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، و ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي﴾ [البقرة: 40][3]، ويحتملُ: أن يراد به التكثيرُ، وأن يكون موافقاً للمجرَّد،؛ فإن أُريد به التكثير، فيكون في ذلك مبالغة على لفظ (أوف) [4]، ووفي بالعهد وفاءً، فأمَّا قول الهُذلي:

إذْ قَدَّمُوا مائَةً، واستأخَرَتْ مائَةٌ وَفِياً، وزَادُوا على كِلْتَيْهِما عَدَدَا

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص547.

([2]) السجستاني، فعلت وأفعلتُ، ص96.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص398، مادة (وفي).

([4]) الأندلسي، ج1، ص175.

فقد يكون مصدر (وَفَى) مَسْمُوعاً، وقد يجوزُ أن يكونَ قياساً غير مسموعٍ، فإنَّ أباعليٍّ قد حكى أنَّ للشاعر أن يأتي لِكُلِّ (فَعَلَ) (يَفْعل) وإنْ لم يُسْمَعْ، وكذلك (أوفى)[1]. وأمَّا قولهم: وَفَى لي فلان بما ضمن لي فهذا من باب أوفيتُ له بكذا وكذا، ووفيت له بكذا. قال الأعشى:

وقَبْلَكَ ما أوْفَى الرُّقادُ بِجادةٍ

ويقال وفي بالشيء وأوفى ووفَى بمعنى واحد[2].

ورجلٌ وفي وميفاء ذو وفاء، وقد وَفَى بنذره وأوفَى به، وفي التنزيل العزيز: ﴿يوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: 7]، وحكى أبو زيد وفي نذره وأوفاه؛ أي أبلغهُ. وفي التزيل العزيز ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: 37][3].

وذكر الخليل أنَّ (أوفى) بالهمزة من وفى وهي في أهل تُهامة[4]، وقال ابن جنيّ عن هاتين الصِّيغتين: أوفى ووفى لغتان قويَّتان، وعزا الفرَّاءُ إلى الحجاز أوفى، كما نسب إلى نجد وفى بغير ألف، قال ابن قتيبة: وفيت بالعهد وأوفيت به[5].

وإنَّ هذه اللَّفظة شاهدٌ قويٌّ على أنَّ الصّيغتين من الأنماط اللغويّة الاختياريّة على الرغم من نسبتها إلى قبائل بعينها.

إنَّ هذه الألفاظ تؤكِّد أنَّ (فعل وأفعل) في كثيرٍ من المواضع هما من الصّيغ الاختيارية، ربَّما تُنسب لفظة إلى لهجة والأخرى إلى لهجةٍ أخرى، وأنَّ ذلك لم يُخرِج هذا التعاقب من دائرة الصّيغ الاختيارية؛ إذ إنَّ الحدود بين اللَّهجات تتلاشى في الاستعمال.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج10، ص550، مادة (وفي).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص398، مادة (وفي).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج10، ص550، مادة (وفي)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص398، مادة (وفي).

([4]) الجندي اللَّهجات العربيّة في التُّراث، ج2، ص62؛ الجندي، دراسة في صيغتي فعل وأفعل، ص110.

([5]) عبد الغفار، اللَّهجات العربيّة، ص382.

إنَّ وصف (فعل) بالصِّفة الرديئة أو القليلة حيناً، ثمَّ وصف (أفعل) بمثل هذا، إنَّما هو دليلٌ على أحكام معياريّة تدخل في باب النَّقد اللغوي، وتتعلَّق بأحكام اللغويِّين ومنهجهم في التقويم اللغويّ، غير أنَّ ذلك لا قيمة له أمام حقيقة الشُّيوع في الاستعمال والتعاقب في الدِّلالة.

2.1 القلب المكاني

تناول علماء اللغة القدامى والمحدثون ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربيّة، مع اختلافهم حول وجودِ هذه الظَّاهرة اللغويّة، التي تقوم على تقديم أو تأخير أحد حروف اللَّفظ الواحد مع حفظ معناه [1]، وأكثر ما يكون ذلك في المهموز والمعتلّ[2]، وقد ورد القلب المكاني في كلام العرب على صورٍ كثيرةٍ؛ ممَّا أسهم في وجودِ صيغٍ متعدِّدةٍ للنَّمط اللغويّ الواحد، الذي يختلف في ترتيب الأصوات؛ لأنَّه يمثِّل نوعاً من إعادة الترتيب للمكوِّنات الفونيميّة المشكِّلة للوحدة الكلاميّة، وهذا الترتيبُ ينجمُ عن صعوبة تكثيف هذه الوحدة، أو إلى خللٍ طارئٍ في البُنية في الدِّماغ قبل خروجها إلى الواقع المنطوق[3]، ويؤكِّد بروكلمان أنَّ تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ينشأ بسبب صعوبة تتابعها الأصلي على الذَّوق اللغويّ[4]، فهو يُريدُ القول إنَّ تفسير هذه الظَّاهرة عائدٌ إلى قانون السُّهولة التيسير؛ فلفظة (قِسيّ) مقلوبة من (قووس)، وهذه السهولة حصلت عن طريق المخالفة بين الصَّوت الصَّفيري (السين) والواو[5]، ومن العلماء مَنْ أرْجَعَ هذه الظَّاهرة إلى التَّعدُّدِ اللَّهجيّ الذي تُستخدمُ فيه الصِّيغة مختصَّة

([1]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التراث، ج2، ص647.

([2]) الفاخري، صالح سليم عبد القادر، تصريف الأفعال والمصادر المشتقة، مؤسسة الثقافة الجامعيّة، الإسكندرية، 2007م، ص59؛ عضيمة، محمَّد عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، 1962م، ط3، ص40؛ عبد الغفار هلال، العربية خصائصها وسماتها، ص254.

([3]) عبابنة، القراءات القرآنيّة، ص55-56.

([4]) بروكلمان، فقه اللُّغات السامية، ص80.

([5]) بروكلمان، فقه اللُّغات الساميّة، ص81.

بلهجةٍ معيّنة، ونجد صيغة أخرى تحمل الدِّلالة والتركيبة الصَّوتيّة ذاتها، مع اختلاف في ترتيب هذه الأصوات، بتقديم أحدها على الآخر، ومن أمثلة ذلك ما قاله اللّحياني: "عثى لغة أهل الحجاز، وهي الوجه وعاث لغة تميم"[1]. ويظهر من النَّص إمكانيّة وقوع القلب المكاني بين هاتين الصِّيغتين، لكنَّ نسبة كل واحدةٍ منهما إلى لهجة خاصّة يحول بين الباحث وبين إصدار حكم بوقوع القلب بينهما[2].

ويقول السيوطي: "أهل الحجاز يقولون (لعمري) بينما أهل تميم يقولون (رعملي)"[3]، وقد يفسّر من باب الخطأ والتوهُّم، وغالباً ما يكون هذا عند العامّة والأطفال؛ إذْ يشيع في كلام العامّة (مرسح) بدلاً من (مسرح)[4].

ويتوسَّع علماء الكوفة في إطلاق لفظ القلب على كل كلمتين اتَّحد معناهما ووُجِدَ بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض، وإنْ وُجِدَ المصدر لكل من الفعلين نحو: (جذب)، و (جبذ)[5]، وهذا ما أنكره علماء البصرة؛ لأنَّ القلب عندهم لا يقع إلَّا في الكلمتين اللَّتين ترجعان إلى أصلٍ واحد[6]؛ ولهذا نجدُ العديد من العلماء مثل: (الخليل، وسيبويه، وابن النَّحَّاس، وابن جنيّ، والرضيّ الاستراباذي، والسيوطي)[7] لم يجعلوا (جَبَذَ) و (جَذَبَ) قلباً مكانيَّاً، يقول ابن جنيّ: "فمِّما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: (جَذَبَ) و (جَبَذَ)، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه؛ وذلك

([1]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التُّراث، ج2، ص649.

([2]) خريسات، محمَّد أحمد هويمل، النمط اللغويّ بين القاعدة الصَّرفيّة والتداول الاستعمالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2009م، ص85.

([3]) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، ص196؛ والفرَّاية، نضال، الأنماط اللغويّة النادرة– دراسة تحليليّة في نوادر اللّحياني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2003م، ص64 .

([4]) الفرَّاية، الأنماط اللغويّة النادرة، ص64.

([5]) عضيمة، المغني في التَّصريف، ص40.

([6]) الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقَّات، ص59.

([7]) الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، دار عمّار، عمَّان، ط1، 1986م، ص28.

أنَّهما جميعاً يتصرفان تصرُّفاً واحداً؛ نحو: جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْباً فهو جاذِبٌ، والمفعول مجذُوب، وجَبَذَ يَجْبِذُ جَبْذَاً فهو جابِذٌ، والمفعول مجبوذ؛ فإنْ قَصُرَ أحدهما عن تصرُّف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعُهما تصرُّفاً أصلاً لصاحبه"[1]، ومثَّل لهذا الأخير بكلمة (امضحَّل) وهو مقلوبٌ عن (اضمحَّل)، ألا ترى أنَّ المصدر إنَّما هو على اضمحَّل وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضحلال[2]، غير أنَّ (جَبُذَ وجَذَبَ) ونحوهما لمْ تختفِ معها الصورة الأصليّة من الاستعمال فظلَّت تسير جنباً إلى جنب مع المتطوِّرة عنها[3].

وعلى ذلك، فهي من الأنماط الاختياريّة المتساوية في الاستعمال والدِّلالة، فمعناهما واحدٌ لم يتغيَّر. وأنْ نُسِبَتْ كلٌّ صيغة إلى قبيلة أو لهجة بعينها.

ويضيف محمَّد عبد الخالق عضيمة[4]: ولا نقول بالقلب أيضاً: "إذا كانت الكلمتان المختلفتان في ترتيب الحروف لغتين من لغات العرب، فقد استعمل الحجازيون (صاعقة وصواعق)، واستعمل التميميُّون (صاقِعة وصواقِع)، قال شاعرهم ابن الأحمر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ المُجْرِمِيْنَ أَصَابَهُمْ صَوَاقِعُ لا بَلْ هُنَّ فَوْقَ الصَّواقِعِ

وقرأ الحسن قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة: 19] مِنَ الصواقِع.

وممَّا سبق، نجدُ أنَّ القلبَ المكاني ظاهرةٌ بارزةٌ في اللغة العربيّة؛ فقد ذهب ابن فارس إلى القول: "من سنن العرب القلبُ، وذلك يكونُ في الكلمة، ويكون في

([1]) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص442.

([2]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التراث، ج2، ص647؛ الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص59؛ حسين، محمَّد شرف، "القلب المكاني في اللغة العربيّة"، مجلة مجمع اللغة، العدد 41، 1978م، ص112.

([3]) آل غنيم، صالحة، اللّهجات في الكتاب لسيبويه، دار المدني، ط1، 1985م، ص588.

([4]) عضيمة، المغني في التَّصريف، ص41.

القصَّة"[1]، وقال ابن دريد في الجمهرة في باب الحروف التي قُلِبت، "وزعم قومٌ من النَّحويين أنَّها لغات[2]. في حين أنكر ابن دَرَسْتويه وجود القلب، إذْ يقول عبد الفتاح الحموز: "فلم يطالعني نحويٌّ أو لغويٌّ أنكر القلب المكاني إلّا ابن دَرَسْتويه الذي أفرد لهذه المسألة مصنَّفاً باسم إبطال القلب[3]، وذكر أنَّه كتابٌ لم يصل إلينا، غير أنَّه كان يحيلُ إلى بعض الألفاظ في شرحه لفصيح ثعلب، فمثلاً لفظ (البِطِّيخ) فاكهةٌ معروفةٌ، وهي بكسر الباء وتشديد الطاء على بناء (فِعيِّل)، وهي عربيّة محضة، وفيها لغة أخرى (الطِّبِيخ) بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وذكر أيضاً أنَّ ابن دَرَسْتويه أنكر القلب في الكلمة العربيّة إذا كان من باب جبذ وجذب[4]، وإنَّما رأى أنَّ ما جاء منه لغات، لقومٍ متباينين، ومن الجائز أن يتِمَّ تعاورهما بعد الذِّيوع والانتشار إنْ كتب للكلمة المقلوبة ذيوع[5]. والقلب الذي أجازه البصريُّون وغيرهم من النَّحويين يَدْعُ إلى إبطاله[6]، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار الحموز إلى أغراضٍ عديدةٍ لهذه الظاهرة[7].

القلب المكاني في المُحْكَم والمحيط الأعظم:

(أيس):

أيَسْتُ من الشَّيء، مقلوبٌ منه يَئِسْتُ وليست لغة فيه. واليأس نقيضُ الرَّجاء[8]، الرَّجاء[8]، في حين نجد في لسان العرب قول الجوهري: أيِستُ منه آيس يَأْساً لغة في يَئِسْت منه أيْأسُ يَأْساً ومصدرهما واحد وآيَسَني منه فلان مثل أيْأَسَني، وكذلك

([1]) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص209.

([2]) ابن دريد، محمَّد بن الحسن، جمهرة اللغة، دائرة المطبوعات، حيدر آباد، ط1، 1345هـ، ج3، ص431.

([3]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص30.

([4]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص30.

([5]) حسين، ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية، ص114.

([6]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص31 بتصرُّف.

([7]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص52.

([8]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج8، ص631، مادة (أيس).

التأييسُ[1]، وذكرت كثير من المصادر أنَّه قدَّم العين على الفاء لتكون مقلوبة من يَئِسَ بمعنى قدّمت الهمزة على الياء فأصبحت أَيس بوزن (عَفِلَ) بدلاً من يأس بوزن (فَعَلَ)[2].

(ازلحف):

ازْلَحَفَّ الرَّجل وازْحَلَفَّ لغتان: مقلوباً: تَنَحَّى وتأخَّر. الأولى عن اللّحياني، والأخرى قليلة[3]. ورُوِيَ عن بعض التَّابعين: ما ازْلَحَفَّ ناكِحُ الأمة عن الزِّنا إلَّا قليلاً، قليلاً، أبو عبيد: معناهُ، ما تَنَحَّى وما تَبَاعَدَ. يقال ازْلَحَفَّ وازْحَلَفَّ وتَزَحْلَفَ وتَزَلْحَفَ: إذا تنحَّى[4]. ولعلَّ قولهم إنَّ (ازْحَلَفَّ) قليلة دليل على مسألة التطوُّر اللغويّ الذي تحلُّ تحلُّ فيه الصِّيغ المتطوِّرة محل الصِّيغ الأصليّة، غير أنَّ (ازْحَلَفَّ) لم يكتبْ لها هذا الشُّيوع، وعلى قلَّتها، فهي من الأنماط الاختياريّة التي استعملت جنباً إلى جنب مع الصّيغة الشَّائعة.

(اضْمَحَلَّ):

اضمحلّ الشَّيء واضمحرَّ على البدل عن يعقوب، وامضحلَّ على القلب كل ذلك: ذهب، والدَّليل على القلب أنَّ المصدر إنَّما هو على اضمحلَّ دون امضحلَّ وهو الاضمحلال، ولا يقولون امضحلال[5].

واضمحلَّ لغة جمهور العرب، وامضحلَّ لغة منسوبة إلى بني كلاب[6].

ويرى الجندي أنَّ امضحلَّ جاءت نتيجة لأخطاء الأطفال بقوله: الأصل هو اضمحلَّ وهي لغة الجمهور بدليل وجود شواهد لها، وبدليل وجود المصدر منها، حيث يقال (الاضمحلال)، ولم نسمع (امضحلال)، ثمَّ قدِّمت الميم على الضَّاد في لهجة الكلابيين. وقصور تصاريف امضحلَّ دليلٌ على فرعيتها، وأرجِّح أنَّ (امضحلَّ) في

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص17، مادة (أيس).

([2]) الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقَّات، ص64.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج4، ص68، مادة (زلحف).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص132، مادة (زحلف).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج4، ص61، مادة (اضمحل).

([6]) عبد الغفار، العربيّة خصائصها وسماتها، ص256.

لهجة كلاب إنَّما جاءت نتيجةً لأخطاء الأطفال، إذْ لم يجدوا عناية من آبائهم في تصحيح تلك الأخطاء فثبت الخطأ جدرانه في المحيط اللغويّ حتى أصبح لهجة ومن ثمَّ اعترف به[1].

يتَّضح أنَّ اضمحلَّ وامضحلَّ صيغتان ترادفتا في الاستعمال، غير أنَّ اضمحلَّ أكثر شهرة؛ لأنَّ امضحلَّ نسبت إلى قبيلةٍ واحدةٍ وهي (بنو كلاب)، والسبب يعود إلى الخطأ اللغويّ، وهذا لا يمنعنا من القول بأنَّهما نمطان اختياريَّان سارا جنباً إلى جنب في البيئة اللغويّة الواحدة؛ والسبب هو تداخل اللهجات العربيّة واختلاطها.

(بَهْلَقَ):

البَهْلَقَةُ: شبه الطَّرْمَذَةِ، وقد بهلق، وقال ابن الأعرابيّ: وهي البَلْهقة، بتقديم اللَّام، فردَّ ذلك ثعلب، وقال: إنَّما هي البَهْلقة بتقديم الهاء على اللَّام[2]، وتأتي بمعنى الدَّاهية[3]. نجد أنَّ صيغتي البَهْلَقَة والبَلْهَقَة ترادفتا لأداء معنىً واحد، ولم يذكر أحد من العلماء أنَّها لغة لقوم بعينهم، وإنَّما هما نمطان مستخدمان نعدهما من الأنماط الاختياريّة.

(خفج):

الخَفْجُ: ضَرْبٌ من النِّكاح[4]، وذكر ابن منظور: الخفجُ السِّفاد، وقد يُستعمل في في النَّاس؛ قال: ويُحتمل بتقديم الجيم على الخاء[5]، وكذلك نجد ابن سيده يقول جَفَخَ الرَّجلُ يَجْفَخُ ويَجْفُخُ جَفْخاً كجَخَفَ[6]، كما يقول غلامٌ خَفَاج: صاحب كِبْر وفَخر حكاهُ

([1]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التُّراث، ص652.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج4، ص459، مادة (بَهْلَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص29، مادة (بَهْلَقَ).

([3]) ابن منظور، لسان العرب،ج10، ص27، مادة (بَلْهَقَ)، و ج10، ص29، مادة (بَهْلَقَ).

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص13، مادة (خفجَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص256، مادة (خفجَ).

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص256، مادة (خفجَ).

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص15، مادة (جفخَ).

يعقوب في المقلوب[1]، وقيل رجل جخَّاف بمعنى صاحب كِبْر وفخر حكاه يعقوب في المقلوب[2]، وسُمع في خَفَج جفخَ وجَخَف وجميعها تستخدم للمعنى ذاته، وعلى ذلك يمكننا اعتبار هذا النمط من الأنماط الاختياريّة التي تساوت في الاستعمال؛ فلم نجد أحداً من العلماء فاضل بينهما بقولهم أعلى، أو أفصح، أو أيّة لفظة تدلُّ على أنَّ إحداهما استخدمت أكثر من غيرها.

(دَقَمَ):

دَقَمَه يَدْقُمُه ويَدْقِمه دقماً وأدقمه: كسر أسنانه، وكذلك دمَقَهُ يَدْمُقُهُ دَمْقاً: كسر أسنانِهُ، كدَقَّمه[3]، وصرَّح ابن منظور بالقلب بقوله: ودَقَمَه يدقُمُه ويَدْقِمُه دَمْقاً وأدْقَمَهُ، مثل: دَمَقَهُ على القلب؛ أي كسر أسنانه. أبو زيد: دَقَمْتُ فَاه وَدَمَقْتُهُ دَقْماً ودَمْقاً إذا كسرتُ أسنانه[4].

ترادفت اللَّفظتان على المعنى دون أن يشير أحد من العلماء إلى مسألة المفاضلة بينهما، وهذا دليلٌ على أنَّهما من الصِّيغ الاختيارية التي يكون الاستعمال فيهما متساوياً شيوعاً ودلالة.

(طَمْأَنَ):

الطمأنينة: السُّكون، واطمأنَّ: سَكَنَ وطَمْأَنَ ظهرهُ كطَأْمَنَهُ حكاه يعقوب[5]، وطَأْمَنَ: سَكَّن، وأصلها طمأن على وزن (فعلل) من الطمأنينة قدِّمت الهمزة التي هي لام الكلمة الأولى على الميم عين الكلمة فصارت طَأْمَنَ بوزن (فَلْعَلَ) هذا على رأي الجمهور، وأمَّا سيبويه، فإنَّه يرى أنَّ طأمن أصل وطمأنَ فرع[6]، وحجَّتهُ في ذلك أنَّ طأمن من غير ذي زيادة، واطْمَأَنَّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص14، مادة (خَفَجَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص256، مادة (خَفَجَ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص14، مادة (خَفَجَ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج6، ص326، 327، مادة (دَقَمَ) ومقلوبها (دَمَقَ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص203، مادة (دَقَمَ).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص260، 261، مادة (طَمْأَنَ).

([6]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص381.

الوهن[1]، ويرى أنَّ كل واحد منهما لا يصحّ أنْ يقوم أصلاً بنفسه[2]؛ فلو أخذنا اسم الفاعل لكل منهما لوجدناهُ في صيغة اطْمَأَنَّ مُطْمَئِن ولم يَروَ طأمَنَ مُطأَمِن. وذكر أبو عمر الجرمي: أنَّ (طَأمَنَ) مقلوب من اطمأنَّ؛ لأنَّ الاطمئنان مصدرهُ، وذكر ابن جنيّ أنَّ مصدر طَأْمَنَ هو الطَّأمنة فلكل منهما مصدر[3]، وهذا يبطل ما ذهب إليه الجرمي.

وهذا يعني أنَّ طمأن وطأمن ترادفتا في الاستعمال، دلَّت على المعنى ذاته وهو السُّكون؛ لهذا يمكن عدُّهما من الصِّيغ الاختيارية، لاسيّما أنَّ طمأن فرع من طأمَنَ على حدِّ قول سيبويه السَّابق.

(العوبط):

العَوْبَطُ: الدَّاهيةُ[4]، وجمعُهُ (عَوابِطُ)، قال حُمَيْدٌ الأرْقَطُ:

بِمَنْزِلٍ عَفٍّ وَلَمْ يُخَالِطِ مُدَنَّسَاتِ الرِّيَبِ العَوَابِطُ[5]

والعَوْبَطُ لُجَّةُ البحر، مقلوب عن العَوْطَبِ[6]. لعلَّ هاتين اللَّفظتين متَّفقتان في المعنى مختلفتان في ترتيب الحروف صُرِّح بأنَّهما من باب القلب المكاني، ولم تنسب إحداهما إلى قبيلة معيَّنة، وكلتاهما جائزٌ في الاستعمال؛ لذلك يمكنني القول بأنَّهما نمطان اختياريَّان.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص260، 261؛ الحموز، ظاهرة القلب المكاني، ص56.

([2]) حسين، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص111.

([3]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني، ص56.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص555، مادة (عوبط)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج7، ص349، مادة (عوبط).

([5]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج19، ص468.

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص555، مادة (عوبط)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج7، ص349، مادة (عوبط).

(كَبَلَ):

الكَبْلُ والكِبْلُ: القيد من أيِّ شيءٍ كان، وقيل: هو أعظم ما يكون من الأقياد[1]. وكَبَلَهُ كَبْلاً: حَبَسَهُ في سِجنٍ أو غيره، وأصله من الكَبْل، وفي الحديث: "إذا وقعت السُّهمانُ فلا مكابلة"؛ أي فلا يُحْبَس أحد عن حقِّه[2]. قال الأصمعي: تكون المُكَابَلَةُ مقلوبةٌ من المُبالكةِ أو المُلابَكَةِ، وهي الاختلاط[3]، ويقال: لَبَكَ وبَكَلَ بمعنى كجَذَبَ وجَبَذَ، وكذلك البَكِيلةُ واللَّبيكةُ[4].

وذكر ابن سيده قول أبي عُبَيْد أنَّها مقلوبة من لَبَكَ الشيء وبَكَله: إذا خلطهُ، وهذا لا يسوغ؛ لأنَّ المكابلة مصدر، والمقلوب لا مصدر لهُ عند سيبويه[5]، (كَبَلَ، بَكَلَ، لَبَكَ) فهذه الألفاظ جاءَت بمعنى واحد وهو الاختلاط، وقد تأتي بمعنى الحبس أيضاً، ولم يفاضل أحدٌ من العلماء بينهما في الاستعمال، وهذا دليلٌ على أنَّها متساوية في الاستعمال؛ لذلك يمكن عدّها من الأنماط الاختياريّة، ولربَّما كانت إحداها نتاج الخطأ اللغويّ الذي تُرك دون تصحيح فأصبح فيما بعد صِيغاً أو أنماطاً اختياريّة مستعملة إلى جانب الأصل.

(كَخَمَ):

الإكخام، لغة في الإكْمَاخ، ومُلْك كَيْخَم: عظيم عريض، وكذلك سلطان كَيْخَمْ[6]، ولم يُصَرَّح بأنَّ هذه اللَّفظة جاءَت مقلوبة، واكتفى ابن سيده وابن منظور بقولهما لغة حيث قدّمت لام الفعل على عينها؛ أي الميم على الفاء، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى قانون السُّهولة التيسير، فلفظ الصَّوت الشَّفوي الميم مقدماً أسهل من نطق الخاء؛ نظراً لاقتراب مخرج الكاف من القاف، فعند النّطق بهما متواليين، يحتاج

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص46، مادة (كَبَلَ).

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص46، مادة (كَبَلَ).

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص581، مادة (كَبَلَ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص483، مادة (لَبَكَ).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص46، مادة (كَبَلَ).

([6]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج4، ص545، مادة (كَخَمَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص509، مادة (كَخَمَ).

ذلك إلى جهدٍ كبيرٍ؛ لكون مؤخَّرة اللسان ترتفع نحو الطبق فينسد بذلك المجرى الأنفي مع الكاف والخاء، غير أنَّه يوجد مع الخاء ممرٌّ يسمحُ بمرور الهواء مُحدثاً نوعاً من الاحتكاك[1]، ولكي يكون نطق اللفظة بجهدٍ أقل، قُدِّمت الميم الشفوية على الخاء، وبذلك يسهل على النَّاطق لفظ الكاف مع الميم، فالعربيّة بطبيعتها تنفر من نطق الأصوات المتقاربة.

وإنَّ تقديم لام الفعل على عينها لتسهيل النُّطق مع اتِّحادهما في المعنى جعل هذين النمطين الاختياريَّين تساوتا في الاستعمال وسارتا جنباً إلى جنب، وإنْ لم تنسب إحداهما إلى قبيلة بعينها.

(لَاكَ):

المألك، والمَلأَكة: الرِّسالة. وأَلِكْنِي إلى فلان: أبلغهُ عنِّي، أصله أَلْئِكني فَحُذِفَتْ الهمزة وأُلقِيَتْ حركتها على ما قبلها. والمَلأَك: الملك؛ لأنَّه يبلِّغ الرِّسالة عن الله عزَّ وجلّ فحُذفت الهمزة وأُلقيت حركتها على السَّاكن قبلها، وفي قول الله عزَّ وجلّ: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: 17]، إنَّما عُنِيَ به الجنس[2]. وذكر ابن سيده أنَّه قدَّم باب مألكة على باب مَلأكة؛ لأنَّها الأصل، وقد اتَّبع سيبويه في ذلك، في حين عدَّ إبراهيم أنيس أنَّ أصل ملائكة هو (لأكَ) لا (أَلَكَ)، كما ذهب إليه بعض النَّحويِّين؛ لأنَّ (أَلَكَ) أكثر شيوعاً ودوراناً، فالمقلوب عنده أكثر استعمالاً وشيوعاً من الأصل، وعزَّز ذلك بقوله: إنَّ أَلِكَ لا نظير لها في السَّاميَّات، ولِأَكَ لها نظير في الحبشيّة والعبريّة والسريانيّة، غير أنَّ الفاء لام والعين همزة واللام كاف؛ لأنَّ هذا هو الأكثر وعليه تَصَرُّف الفعل[3]، وهنا لا يكون في هذه اللَّفظة قلبٌ؛ لأنَّ الميم في ملائكة زائدة والتاء للتأنيث عند الجمع.

([1]) مرعي، المصطلح الصَّوتي، ص67.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج7، ص90، مادة (لأك)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص482،481، مادة (لأكَ).

([3]) الحموز، ظاهرة القلب المكاني، ص37.

ترادفت الصّيغتان: (لأك)، و (أَلِكَ) لأداءِ معنىً واحدٍ، لاسيّما أنَّ مألكة الأصل، ولم يكتب لهذه اللَّفظة الشُّيوع والتطوُّر، فقد فاق الفرع المقلوب (لأك) على الأصل، فكان الأكثر دوراناً وشيوعاً؛ لذلك فهما نمطان اختياريَّان مستخدمان.

(لَقْلَقَ):

لَقْلَقَ الشيء: حَرَّكه، وتَلَقْلَقَ: تَقَلْقَلَ، مقلوباً عنه[1]، واللَّقْلاقُ واللَّقْلَقةُ: شِدَّة الصَّوت في حركةٍ واضطراب. والقَلْقَلةُ: شِدَّة اضطراب الشيء وهو يتَقَلْقَلُ ويَتَلَقْلَقُ؛ وانشد:

إذَا مَشَتْ فِيهِ السِّياط المُشَّق شِبْهُ الأفَاعِي خِيفَةً تُلَقْلِقُ

قال أبو عبيد: قَلْقَلْتُ الشيء ولَقْلَقْتَه بمعنى واحد[2]. وهذا يعني أنَّ (لَقْلَقَ) و(قَلْقَلَ) نمطان اختياريَّان استخدما جنباً إلى جنب لتدلَّا على المعنى نفسه، وليست إحداهما لغة لقبيلةٍ بعينها.

(لَمَقَ):

لَمَقَ الطريقَ نهجه ووسطه لغة في لَقَمَهُ[3]، وأضاف ابن منظور وهو قلب لَقَمَ[4]. وذكر الزَّبيدي أنَّها بمعنى نهجه ووسطُه، وقال الليث: مَتْنُه، لغة في (لقمه) مقلوب، قال رؤبة:

سَاوَى بأيْدِيها ومِنْ قَصْدِ اللَّمَقْ مَشْرَعَةٌ تَلْماءُ مِنْ سَيْلِ الشَّدقْ

وقال اللِّحْيانِيّ: يُقال: خَلِّ عن لَمَقِ الطَّريق ولَقَمِه[5].

وعليه، فإنَّ القلب المكاني الحاصل في هذه اللَّفظة واستخدامها للمعنى ذاته فيه تأكيدٌ على أنَّ (لَمَقَ) و(لَقَمَ) نمطان اختياريَّان مستعملان معاً لأداء المعنى نفسه.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج8، ص134، مادة (لَقْلَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص331، مادة (لَقْلَقَ).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص331، مادة (لَقْلَقَ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص442، مادة (لَمَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص332، مادة (لَمَقَ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص332، مادة (لَمَقَ).

([5]) الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج23، ص364.

(مَضَخَ):

المَضْخُ لغة في الضّمخ، والضَّمْخ هو كل ضَربٍ مُؤثِّر في أنفٍ، أو عينٍ، أو وجهٍ[1]، وذكر صاحب اللِّسان أنَّ المَضْخ لغة شنعاء في الضَّمْخِ[2]. وصفت لفظة المَضْخِ بأنَّها شنعاء، وهذا وصفٌ معياريٌّ، غير أنَّه لا يُخرج هذه اللَّفظة من حيِّز الاستعمال؛ فهي موجودة ومستعملة، وربَّما تكون قليلة أو نادرة في الاستعمال، وهذا لا يمنعنا من القول بأنَّهما من الأنماط الاختياريّة المستخدمة.

(مَعَقَ):

المَعْقُ والمُعْقُ: كالعُمْق، بئر مَعِيقَة: كَعَميقة، وقد مَعُقَتْ مَعاقة وأمْعَقْتُها، وفجٌّ مَعِيقٌ، وقلَّما يقولونه إنَّما المعروف عميق[3]، وحكى الأزهري عند ذكر قوله تعالى: ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: 27]، عن الفرَّاء قال: لغةُ أهل الحجاز عَمِيق، وبنو تميم مَعيق، وذكر قول رؤبة:

كَأَنَّها وهي تَهَادَى في الرُّفَقْ مِنْ جَذْبِها شِبْرَاقُ شَدٍّ ذِي مَعَقْ[4]

مَعَـــــــــــــــــــــــــــــــقْ[4]

ويذكر الجندي أنَّ الصِّيغة الأصليّة مَعَقَ تساوي في المعنى الصِّيغة المقلوبة عَمَقَ؛ إذْ كلتاهما تدلُّ على البعد، وذكر أنَّ الخليل فرَّق بين الصِّيغتين بقوله: إنَّ العمق للبئر ونحوه، والمعق للشعاب البعيدة في الأرض، وبعد أن سمع قراءَة قوله تعالى: (فَجٌّ عميق)، و(فَجٌّ معيق)، وذكر أنَّ المعنى كلّه يرجع إلى البعد والقعر الذاهب في الأرض[5].

وهذه اللَّفظة دليلٌ قويٌّ على أنَّ (معق وعمق) من الأنماط الاختياريّة المستخدمة؛ فهما نمطان متساويان في الاستعمال والدِّلالة، وجاءَت الشَّواهد الدَّالة

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج5، ص52، مادة (مَضَخَ).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص56 مادة (مَضَخَ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج1، ص254، مادة (مَعَقَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج10، ص346، مادة (مَعَقَ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص346، مادة (مَعَقَ).

([5]) الجندي، اللَّهجات العربيّة في التُّراث، ج2، ص650.

عليها، على الرّغم من تخصيص كل نمط بقبيلة معيَّنة، وهذا لا يمنع من تأثُّر إحداهما بالأخرى واستخدامها في بيئة لغويّة واحدة لتصبح فيما بعد نمطاً شائعاً مستعملاً عند القبيلة الواحدة. دليلنا على ذلك، اللغة الدَّارجة التي تستخدم نمطين بمعنى واحد، كما في قولنا: معلقة، وملعقة، على اختلاف التأويل في الأصل.

(نَيَأ):

نآء الشيء كنأى مقلوب منه، أنشد يعقوب:

أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهِمْ غُرْبَةُ النَّوى نَوى، خَيْتَعُورٌ لا تَشِطُّ دِيارُكِ

وناءَ الشيءُ نَيْئَاً وهو نَيءٌ بَيِّنُ النُّيُوءِ والنُّيوءَةِ: لم ينْضج[1]، وقال ابن منظور مقلوب منه، أو لغة فيه، واستشهد بقول يعقوب السابق[2] نأى الشيء نَأْياً: بَعُدَ، وقال أبو عثمان: ويقال: نَاءَ بمعنى نأى مقلوب إذا بَعُدُ[3].

إنَّما استعمال (نآء) و(نأى) يؤكِّد ترادف الصِّيغتين في أداءٍ معنى واحد، وهذا يعني أنَّها من الصِّيغ الاختياريّة المستعملة في البيئة اللغويّة الواحدة.

(وَطَدَ):

وَطَدَ الشَّيء وطْداً، وطِدَةٌ، فهو مَوْطودٌ ووطيدٌ: أَثْبَتَهُ. والطَّادِي: الثَّابت من وَطَدَ يَطِدُ، فَقُلبت من فاعل إلى عالِف، قال القُطامِيُّ:

ما اعْتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُعتادِ ولا تَقَضَّى بِوَاقِي دَينها الطَّادِي[4]

الطَّـــــــــــــــــــادِي[4]

قال أبو عُبَيْد: يُراد بهِ الواطِدُ فأخَّرَ الواو وقلبها ألفاً[5]؛ فصارت طادو، ثمَّ قلبت قلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد كسرة فصارت طادي بوزن (عَالِف)[6].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج10، ص529، مادة (نيأ).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص178، مادة (نيأ).

([3]) محمَّد شرف، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ص121.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج9، ص240، مادة (وَطَدَ)؛ ابن منظور، لسان العرب، العرب، ج3، ص461، مادة (وَطَدَ).

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص230، مادة (وَطَدَ).

([6]) الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقَّات، ص66.

ترادفت الصِّيغتان في أداء معنى واحد وهو (الثَّبات)، والأصل أن يقال الواطد، لكنَّ استعمل الطادو ولثقل اللَّفظ حصل الإعلال بالقلب لتصبح الطادي.

إنَّ هذه الألفاظ تؤكِّد أنَّ القلب المكاني في كثيرٍ من المواضع، يُعدُّ من الصِّيغ الاختياريّة، ولاسيّما أنَّ تقديم أو تأخير أحد حروف الكلمة لم يؤثِّر في المعنى الأصلي، ولعلَّ بعض الألفاظ كانت ناجمة عن الخطأ اللغويّ الذي تُرِكَ دون تصحيح؛ فثبت هذا الخطأ جدرانه في الواقع اللغويّ، وأصبح مستخدماً إلى جانب اللَّفظ الصحيح، فشاع وانتشر[1]، ولربَّما تفوَّقت بعض الألفاظ المقلوبة على الأصل فتعاورتا ونابت إحداهما عن الأخرى لتؤدِّي المعنى ذاته.

إنَّ الأنماط الاختيارية النَّاجمة عن القلب المكاني، يُمكن أن تُعدُّ تغيُّراً تاريخيَّاً في تطوُّر اللفظة، فعندما يحصلُ القلب المكاني، تنشأ لفظة جديدة بسبب ذلك وتتعايش مع اللفظة الأصل، ثمَّ تشيع في الاستعمال إلى درجةٍ يمكن أن يصبح اللفظُ جديداً مستعملاً بدرجة اللفظ الأصل، فتصبح الصِّيغتان اختياريَّتين في الاستعمال، وليس من الضَّروري أن تكون كل واحدة منهما لغة لقبيلة

3.1 المقصور والممدود

تقسيم الكلمة العربيّة إلى مقصور وممدود يقوم على أساس النظر إلى آخر الكلمة العربيّة، وبناءً على طبيعة ذلك الحرف تأخذ الكلمةُ أحكاماً مختلفة في مجالات متعددة[2]، ومن الممكن أن يكون ضياعُ الهمز بتركه سبباً في وقوع الاشتباه بين المقصور والممدود خصوصاً إذا كان للفظ الواحد صورتان مثل (الغنى) بمعنى كثرة المال، و(الغِناء) الطّرب[3].

([1]) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ص92.

([2]) الليثي، أحمد عبد اللطيف محمود، حول كتاب شرح المقصور والممدود لابن دريد، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (1991)، ص34.

([3]) الوشاء، أبو الطيب، الممدود والمقصور، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1979، مقدمة الكتاب.

ولكلمة القصر في اللُّغة مدلولاتٌ عدة منها: أنّه خِلافُ الطول ومنها الحبس[1].

والاسم المقصور عند سيبويه هو نفسه الاسم المنقوص، إذْ يقول: "كل حرف مِن بنات الياء والواو، وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح. وإنَّما نقصانه أن تُبْدِلَ الألف مكان الياء والواو؛ فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ..."[2]. يستوعب فيه لفظ ذوات الواو والياء، وينوَّن ما كان منصرفاً، نحو: هوىً، ورضىً، وما لم يكن منصرفاً فياؤُهُ ساكنة؛ وذلك يكون فيما كانت الياء فيه مزيدة، كغضبى، وكُبرى، وفيما كان على مثال: أفعل، نحو أعشى وأعمى...، وجميعه في الكتابة على صورة واحدة في لفظةٍ واحدة، وصورته في الخط واحدة، نحو: (هذا رِضاك وهواك)، و (أردتُ رِضاك)، و(ملتُ إلى رِضاك)[3].

ويعلِّق السيرافي على ما قاله سيبويه بقوله: "ويُقال للمقصور أيضاً منقوص؛ فأمَّا قصرها، فهو حبسها في الهمزة بعدها، وأمَّا نقصها فنقصان الهمزة فيها[4]،

ويَعدُّه المبرّد كل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو: مغزى، ويضيف في موضعٍ آخر: "وإمَّا أن تكون ألفه زائدة لإلحاقٍ أو تأنيث؛ فالإلحاق نحو: أرطى، والتأنيث نحو: بشرى"[5]. وهناك من جعل المقصور من الأسماء: "المتمكِّن الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كلّه: فالمتمكن يخرج المبني كـ (ما) الاسمية. واللزوم يخرج المثنى المرفوع والأسماء الستة المنصوبة، فإنّ ألفها لا تلزم في الإعراب كله"[6].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، مادة قصر، ج6، ص193.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص536؛ انظر: القالي، أبو علي، إسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1999م، ص13.

([3]) الوشاء، الممدود والمقصور، ص30.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص535، الهامش؛ القالي، المقصور والممدود، ص56؛ الجنابي، أحمد نصيف، المقصور والممدود لابن ولَّاد وأثره في الحركة اللغوية، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد- الأردن، ص26.

([5]) المبرّد، المقتضب، ج3، ص88.

([6]) ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدَّين محمد بن عبد الله بن محمد، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوّض وعلي أحمد عبد الجواد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص230-231.

والمقصور كلّه لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأنَّ في آخره ألفاً، والألف لا تكون إلَّا ساكنة[1].

وسمّي المقصور بهذا الاسم لأنه قُصر عن أن تظهر فيه حركة من الحركات[2]؛ ولأنّه لا يُمدُّ إلّا بمقدار ما في ألفِه من اللِّين، وتحذف ألفه لتنوينٍ أو ساكن بعدها[3].

وذكر القالي السبب وهو أنَّ الألف التي في آخره لم يستقبلها حرف خفي يحتاج إلى تقوية[4].

والمدّ لغةً: الجذب والمطل، وتأتي بمعنى البسط، قال اللّحياني: "مدَّ اللهُ الأرضَ يمدُّها مدّاً: بسطها وسوّاها. وفي التنزيل ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق:3] وفيه ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ [الحجر: 19، ق: 7)[5].

أمّا الممدود فهو "كل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف، فأشياء يُعلم أنّها ممدودة وذلك نحو استسقاء)[6].

وكلّه يكتب بالألف؛ لا خلاف فيه، ويجري عليه الإعراب في الرفع والنصب والخفض، إذا كان منصرفاً، ويدخله التنوين؛ فإذا كان غير منصرف، منعته التنوين، وكان وضع الخفض نصباً"[7].

وقد عرّفه ابن ولاد بعبارة قصيرة دالة على المعنى حيثُ قال: "الممدود كل اسم كانت آخره همزة بعد ألف زائدة، كقولك: قرّاء، رداء، حمراء"[8].

([1]) القالي، المقصور والممدود، ص61.
([2]) الليثي، حول كتاب شرح المقصور والممدود لابن دريد، ص43.
([3]) السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص83.
([4]) القالي، المقصور والممدود، ص15.
([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج9، ص287.
([6]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص539.
([7]) الوشاء، الممدود والمقصور، ص29.
([8]) الجنابي، المقصور والممدود، ص48.

وقال القالي: "اعلم أنّ من الممدود أشياء تُعلم بالقياس: وذلك أن تقع الياء والواو بعد ألف في مصدر استفعلت، وافتَعَلْتُ، وأفْعَلْتُ، وذلك أنك إذا جئت بمصدر استسقيتُ– وهو استفعلتُ– قلت استسقاء، فتقع الياء بعد الألف في المصدر، كما تقع الجيم بعد الألف في الصحيح في مصدر استخرجت، إذا قلت: استخراج"[1] وذكر مجموعة من الضوابط التي تحكم الممدود[2].

وينقسم كلٌّ من المقصور والممدود باعتبار الاطراد إلى قسمين: قياسي؛ وهو ما يبحث عنه رجال الصرف، وسماعي؛ ومرجعه النقل والورود عن العرب[3]، أما المقيس المقيس فهو الذي توضع له الضوابط والقوانين التي تحكمه كالقول من شروط المصدر المقصور أن يكون على مَفعَل – بفتح الميم– ثلاثياً كان أو أكثر، نحو: المَسرى والمَدْعى؛ لأنَّ نظيره من الصحيح: المَضرب والمَقتَل[4] أمّا السَّماع وهو ما يهمّنا في هذه الدراسة ما سُمع عن العرب والمرجع في ذلك كتب اللغة. وعندما نريد معرفة الكلمة مقصورة هي أم ممدودة؛ فإننا ننظر إلى نظيرها الصحيح كما ذكره القالي "فأشياء يُعلم أنها مقصورة بنظائِرها من الصحيح"[5].

فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة علمت أنَّ نظيره مقصور[6]. ومن ثمَّ يؤكد ذلك ذلك القالي بقوله: "وأشياء لا يعلم أنّها مقصورة حتى يعلم أن العرب قد تكلمت بها فإذا علم ذلك علم أنّها ياء أو واو وقعتا بعد حرف مفتوح فأبدلنا ألفاً"[7].

([1]) القالي، المقصور والممدود، ص325.

([2]) القالي، المقصور والممدود، ص305.

([3]) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ج2، ص549.

([4]) العُكْبُري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص436.

([5]) القالي، المقصور والممدود، ص13.

([6]) المبرد، المقتضب، ج3، ص79.

([7]) القالي، المقصور والممدود، ص15.

المقصور والممدود في المُحْكَم:

(بدأ):

البَدْءُ: فِعلُ الشَّيءِ أوّل[1]، وبدأ به كمنع، يبدأ ابتدأهما بمعنى واحد، وبدأ الشَّيءُ فعله ابتداءً[2]، ويقال لَكَ: البَدْءُ، والبَدْأةُ، والبُدأةُ، والبَديئَةُ، والبَدَاءَةُ، والبُداءَةُ، والبُداهَةُ، على البدل أي لك أن تبدأ[3] قبل غيرك في الرّمي وغيره[4] ذكر السرقسطي (بَدِيتُ) لغة الأنصار، بقوله: وقال أبو بكر: لغة الأنصار: بَدِئْتُ بالأمرِ بكسر الدال: إذا قدَّمْتَهُ[5]. وحكى اللّحيانيُّ قولهم في الحكاية: كان ذلك الأمر في بَدَاءَتِنا وبَدَاتِنا، بالمدِّ والقصر[6].

إنَّ استخدامَ (بَدَاءَتِنا) و(بَدَاتِنا) بمعنى واحد إنّما هو دليل على أنّهما نمطان اختياريان وعدم نسبتهما إلى قبيلة معينة دلالة على الشيوع والانتشار في البيئة اللغوية.

(خجو):

الخَجَاوَة: القذرُ واللُّؤم. والجمع: خججٌ. وامرأة خَجْواء: واسعة. الخجوجى: ويُمَدُّ (الخجوجاء) الطويل الرِّجلين[7]، أو الطويل القامة الضَّخم العظام، وقد يكون جباناً، وريحٌ خجوجاةُ: دائمة الهُبوب[8].

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج9، ص383، مادة (بدأ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص27، مادة (بدأ).

([2]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج1، ص138، مادة (بدأ).

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج9، ص383، مادة (بدأ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص27، مادة مادة (بدأ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص27، مادة (بدأ).

([5]) السرقسطي، الأفعال، ج4، ص69

([6]) ابن سيده، المُحْكَم، ج9، ص383، مادة (بدأ)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص27، مادة (بدأ).

([7]) ابن سيده، المُحْكَم، ج5، ص275، مادة (خجو)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص224، مادة (خَجوَ).

([8]) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج4، ص325.

إنّ استخدام الخَجَوْجَى والخجوجاء دون مفاضلة بينهما أو نسبتهما إلى قبيلة معينة بعينها لتدلا على معنى واحد إنّما هو دليل على أنّهما من الأنماط الاختيارية المستخدمة بالتِّساوي.

(ركض):

رَكَضَ الدّابة يركضها رَكضاً: ضرب جَنْبَيها برجليه. والتَّركَضَى والتِّركِضاءُ: ضَرْبٌ من المَشيِّ على شكل تلك المِشْيَة، وقيل: هي مِشيَة فيها تَرَقُّلٌ وتبختُر. وإذا فتحت التاء والكاف قَصَرْتَ وإذا كسرتهما مَدَدَتَ[1].

إنَّ التَّرْكَضَى والتِّركضاء مستخدمتان بمعنى واحد، وإن حُدِّدا بقاعدة فتح التاء والكاف وكسرهما إلّا أنّهما لفظان مستعملتان في البيئة اللغويّة الواحدة، وعليه فهما نمطان اختياريَّان متساويان في الاستعمال.

(زَمَكَ):

الزَّمَكُ: إدخال الشَّيء بعضه في بعض. والزِّمِكّى: أصل ذنبِ الطَّائِرِ، وقيل: هو ذنب الطائِرِ، وقيل: هو ذَنَبُهُ كلُّه، يُمَدُّ ويقصر[2].

أنَّ لفظ (الزِّمِكِّى) والزّمِكَّاءُ لهجتان متساويتان في الاستعمال لعدم المفاضلة بينهما، ومنتشرتان، فلم تختص قبيلة بعينها في أيٍّ من الاستعمالين، ولاسيّما أنَّ معناهما واحد، وعلى ذلك يمكن أن نعدَّهما من الأنماط الاختيارية المستعملة جنباً إلى جنب في اللغة الواحدة.

(غطش):

الغَطَشُ في العين شِبْهُ العَمَشُ، وغَطِشَ غَطَشاً؛ وأغطاشّ وفلاة غَطْشَاءُ، وغَطِيْشٌ: لا يُهدتى فيها لطريق. وفلاة غَطْشى، مقصور، عن كراع: مُظلِمة؛ حكاها مع ظَمأى وغَرْثَى ونحوهما، ممَّا قد عُرِفَ أنّه مقصور[3]، وأنشد الأعشى:

ويَهْمَاء باللَّيلِ غطشى الفلا ةِ يُؤْنِسُنِي صَوْتُ فَيَّادِها

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص، مادة (ركض)؛ ابن منظور لسان العرب، ج7، ص158.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص744، مادة زمك، ابن منظور، لسان العرب، 10، ص436.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج5، ص319، مادة (غطش)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص324، ص324، مادة (غطش).

وحكى أبو عُبيد عن الأصمعي: فلاةٌ غطشى: غَمَّةُ المسالِكِ لا يُتهدى فيها[1].

وهذا يعني أنّ الأصل في غَطِش القَصْرُ وإنَّما سُمِعَتْ عن العرب ممدودة، وجاءت لتؤدي المعنى نفسه، وبقيت هذه الصورة تسير جنباً إلى جنب مع الصِّيغة الأصلية المقصورة؛ لذلك يمكننا القول إنَّهما نمطان مستعملان فهما من الأنماط الاختيارية.

(مَكَث):

المُكْثُ: الأناة والانتظار. ومَكَثَ يَمْكُثُ، ومَكُثُ مَكْثاً، ومُكْثاً، ومُكُوثاً، ومَكاثاً، ومَكاثة، ومِكِّيثة، ومِكِّيثاءُ، عن كراع واللِّحياني يُمدُّ ويُقْصَرُ[2]، وصف القالي رواية اللحياني "المِكِّيثاءُ" بأنها غير جيدة، وربَّما يكون معيار القالي في عدم استحسان "مكيثاء"، أنّه عدّ (فعيّلى) من أبنية أسماء المصادر[3].

إنَّ استخدام (مِكِّيثى) و(مِكِّيثاء) بمعنى واحد إنّما هو دليل على أنَّهما نمطان اختياريَّان مستعملان، وعدم نسبتهما إلى قبيلة معينة، أو المفاضلة بينهما، دليلٌ على الشيوع والانتشار.

(وَقَبَ):

الأَوْقابُ الكُوَى واحِدُها وَقْبٌ والوَقبُ في الجبل نُقْرة يجتمع فيها الماء[4]. والوَقْبَةُ: كُوَة عظيمة فيها ظِلٌّ والوَقْبُ والوَقْبَةُ: نَقْر في الصَّخرة يجتمع فيها الماء. والوَقْباءُ: مَوضِعٌ، يُمدُّ ويُقصَر، والمد أعرف[5].

([1]) الزَّبيدي، تاج العروس، ج18، ص293، مادة (غطش)؛ انظر: السرقسطي، الأفعال، ج2، ص3.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص801، مادة (مكث)؛ ابن منظور لسان العرب، ج2، ص191، مادة (غطش).

([3]) الفراية، الأنماط اللُّغوية النادرة، ص129.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص801، مادة (وقب).

([5]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص586-587، مادة (وقب)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص801، مادة (وقب).

القول إنَّ المد – الوَقْبَاءُ– أعرف دليل على أنَّ اللفظين متفاوتان في الاستعمال، وأنَّ اللّفظة الممدودة أكثر شيوعاً واستعمالاً من المقصورة، لاسيّما أنَّ اللَّفظين قد استعملا ليؤديا معنىً واحداً، وهذا دليلٌ على أنَّهما من الأنماط الاختيارية المستعملة في البيئة اللُّغوية.

إنَّ الأسماء المقصورة والممدودة القياسيّة، تقوم على أساس وجود النظير لها، في حين أنَّ السماعية منها، تحتكم إلى هذا النظير؛ لأنّها جاءت على غير نظام بل احتكمت لما جاء وسمع عن العرب، وربّما جاءت هذه الألفاظ السماعيّة المقصورة، أو الممدودة بالنُّطقين، المقصور والممدود في البيئة اللغويّة الواحدة.

وإنَّ الأمثلة السابقة، تؤكِّد لنا ذلك في كونها جاءت مرّة مقصورة وأخرى ممدودة مع اتفاقهما في المعنى؛ لذلك يمكننا القول بأنّهما من الأنماط الاختياريّة التي تساوت في الاستعمال، فلم نلحظ من خلال تلك الأمثلة المفاضلة بينهما بعبارة دالّة مثل: أعرف أفصح أعلى أو غيرها من الألفاظ، باستثناء لفظة "وقب"، فقد قيل: (الوقباءُ أعرف)، دليل على شهرتها وانتشارها في البيئة اللغويّة.

4.2 التَّذكير والتَّأنيث:

ينقسم الاسم في العربيّة من حيث الجنس إلى مذكَّر ومؤنَّث، ويتفق علماء العربيّة على أنَّ التَّذكير أصل والتَّأنيث فرع[1]. قال سيبويه: "إنَّ الأشياء كلّها أصلها التَّذكير ثمَّ تختص بعدُ. فكلُّ مؤنَّث شيء، والشَّيء يذكَّر؛ فالتَّذكير أول وهو أشدُّ تمكناً[2].

وقال المبرد: "كل شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان فإن تأنيثه للفظهِ، ولك أن تذكِّره على معناه"[3]، ويقول أبو علي الفارسيّ: "أصل الأسماء التَّذكير، والتَّأنيث ثانٍ

([1]) حمادي، محمد ضاري، التَّذكير والتَّأنيث في العربيّة بين العلامة والاستعمال، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ج2 ، 3، مجلد (33)، 1982م، ص297.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص241.

([3]) المبرد، المقتضب، ج3، ص349 الهامش.

له"[1]، في حين يرى ابن التستري أنَّ التَّأنيث هو الأصل ممَّا ليس فيه ذكر ولا أنثى، قال: "وأما التَّأنيث والتَّذكير بالاصطلاح والوضع، كالنجوم والجبال والشجر، وما أشبه ذلك ممَّا ليس فيه ذكر ولا أنثى على الحقيقة، والأصل فيه التَّأنيث، والتَّذكير داخل عليه، فإذا اجتمع المذكَّر والمؤنَّث منه، غَلَّبت التَّأنيث، كما قال الله عزَّ وجلّ: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾" [الأعراف: 54][2].

وأشار عيسى برهومة إلى ذلك بقوله: ربَّما أنَّ الساميين القدماء قد وضعوا في البدء اسماً واحداً لكلا الجنسين (المذكَّر والمؤنَّث)، فالإبل للمذكَّر والمؤنَّث، والعاقر للمذكَّر والمؤنَّث، والطفل (للمذكَّر والمؤنَّث)، والحمار للمذكَّر والمؤنَّث، وعندما ارتقت حياة الساميين صاروا يفرِّقون بين المذكَّر والمؤنَّث في اللغة لا بوسيلة نحوية ولكن بكلمة للمذكَّر وأخرى للمؤنَّث كما في اللغة العربيّة: رجل وامرأة، غلامٌ وجارية، حمار وأتان، جمل وناقة[3].

وإنَّما يحاول في ذلك أن ينهج نهجاً تاريخيَّاً في درس تطوُّر ظاهرة التأنيث عند السَّاميِّين ابتداءً من وضع مفردات دالّة على المذكَّر والمؤنَّث بلفظٍ واحدٍ (الإبل)، وللتطوُّر الحضاري أثرٌ في تخصيص المذكَّر بلفظ يُغاير المؤنَّث (رجل وامرأة).

ويرى عبد الإله نبهان "أنَّ الكلمات في أصل الوضع كانت خاضعة لتصور واضعيها فمن أنَّثَ، كان الأصل عنده التَّأنيث، ومن ذكَّر، كان الأصل عنده التَّذكير، وتداخلت اللغات – اللهجات– وكلّها لهجات، فقبل التَّذكير في هذه الكلمات كما قبل التَّأنيث، وبهما ورد التنزيل، لذلك فإنِّي لا أجدُ مسوغاً للتعنُّت في البحث عن الأصل، لأنَّ الأمر ليس أمر أصل واحد وإنَّما أمر تصوُّرٍ مخالف"[4].

([1]) الفارسيّ، التكملة، ص293.

([2]) الكاتب، ابن التستري، المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1، 1983، ص28–29.

([3]) برهومة، عيسى عودة موسى، مسألة المذكَّر والمؤنَّث في اللغة والنحو، رسالة ماجستير، إشراف محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، 1998، ص5–6.

([4]) نبهان، عبد الإله، بحوث في اللغة والنَّحو والبلاغة، مطبعة اليمامة، حمص، ط1، 1995، ص99.

وكان المقصود من كلامه أنَّ هناك ألفاظاً استخدمت تارةً مذكَّرة وتارةً مؤنَّثة، وتدلَّان على الشَّيءِ ذاته، ولربَّما في هذا تأكيد على أنَّ المذكَّر والمؤنَّث يدخل ضمن باب الصِّيغ البديلة المستخدمة، سواءً في اللهجة الواحدة أو اللهجات المتعدِّدة.

ولهذا، تُعدُّ مسألة التَّذكير والتَّأنيث من المسائل التي شغلت علماء اللغة، وذلك يدلُّ على أهميَّتها، وقال السجستاني في ذلك: "إنَّ الفصاحة زينة ومروءة، ترفع الخامل، وتزيد النبيه نباهة... وأول الفصاحة معرفة، التَّأنيث والتَّذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياساً وحكايةً، ومعرفة التَّأنيث والتَّذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة[1].

وقال أبو بكر الأنباري: "إنَّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكَّر والمؤنَّث، لأنه من ذكَّر مؤنثاً أو أنَّث مذكَّراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً، أو نصب مخفوضاً"[2].

وبما أنَّ العربيّة جرت في طور ما من أطوارها على وضع لفظ خاص للمذكَّر وآخر للمؤنَّث، ولكنَّ الأمر انتشر واتّسع؛ لأن الموجودات جميعاً أخضعت لهذا التَّصوُّر، وتطلَّب الأمر فيضاً زاخراً من الأسماء، ولم يكن أمام السَّليقة إلّا اللجوء إلى الاختصار، وكان ابتداع العلامة عنوان هذا الاختصار، فكانت علامة التَّأنيث، وأصبح لدينا: امرؤ وامرأة، وضارب وضاربة[3].

علامات التَّأنيث:

لمَّا كان المذكَّر هو الأصل استغنى عن علامات تدلُّ عليه، ولكون التَّأنيث هو الفرع، احتاج إلى علامة تدلُّ عليه وتميّزه[4]، ومنهم من جعل للمذكَّر علامة خاصة

([1]) السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق– سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، ط1، 1997، ص33–34.

([2]) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ج1، ط1، 1986، ص107.

([3]) نبهان، بحوث في اللغة والنَّحو والبلاغة، ص92؛ انظر: الفراية، الأنماط اللغويّة النادرة، ص132.

([4]) مزبان، القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، ص11.

في بعض الكلمات؛ فيقولون في التَّذكير عَقْرَب وعُقْرَبان، وثَعْلَب وثُعْلَبان، وقد نصَّ القدماءُ على أنَّ هذه الألف والنون لتميز المذكَّر من المؤنَّث[1].

أمَّا التَّأنيث، فيكون على ضربين بعلامة وبغير علامة، فعلامة التَّأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبدلَّ منها في الوقف هاء في الواحدة[2]، يقول سيبويه: "التاءُ الزائدة للتَّأنيث هي التي تلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء، كقولنا: دجاجه وما أشبهه ذلك"[3]، ويقول المبرد: "وأمّا التاء، فتزاد علامة للتَّأنيث في قائمة قاعدة. وهذه التاء تبدل هاء في الوقف"[4]، وفي هذا تأكيد أنَّ التاء هي الأصل، والهاء حالةٌ طارئةٌ عليها، بدليل قوله: إنَّما الأصل التاء، والهاء بدل منها في الوقف [5].

والعلامة الثانية، الألف وهذه الألف، تجيء على ضربين: ألف مقصورة وألف ممدودة، والألف المقصورة هي كل ألف وقعت بعد ثلاثة أصول وجيء بها لغير إلحاق، ولهذه الألف مواضع قياسية حدَّدها علماء النَّحو، وما خرج عن هذه المواضع عدُّوه من السماعي الذي لا يقاس عليه[6]، وتجيء على ضربين: فضرب لا يشكُ في ألفه أنها ألف تأنيث، وضرب يُلبس فيحتاج إلى دليل، فالأول ما جاء على فُعلى فهو أبداً للتَّأنيث، ولا يكون هذا البناء لغيره نحو: حُبْلَى وأنثى ودنيا، والثاني ما جاء على وزن الأصول وبابه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء عليه، فإنْ دخلت فإنَّه ليس بألف

([1]) عمايرة، إسماعيل أحمد، ظاهرة التَّأنيث بين اللغة العربيّة واللغات السَّامية، دراسة لغوية تأصيليَّة، مركز الكتاب العلمي، عمان– الأردن، ط1، 1986، ص30.

([2]) البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النَّحوي، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج2، 1988، ص407.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص222، الهامش.

([4]) المبرّد، المقتضب، ج1، ص198.

([5]) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص366.

([6]) الجهنيّ، عبد الرحمن بن عودة بن صالح، القضايا الصَّرفيّة والنَّحويّة بين أبي علي الفارسيّ وابن جنيّ في كتاب "الخصائص"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2010م، ص134.

تأنيث نحو علقاهُ وأرطأه. فأمّا الذي لا تدخل عليه الهاء كسكرى وغضبى، فالألف للتَّأنيث[1].

أمَّا الألف الممدودة، فهي كل ألف زيدت بعد ثلاثة أصول، ولها مواضع قياسيّة نصَّ عليها النُّحاة[2]، وتجيء على ضربين: فمنه ما يكون صفة للمؤنَّث ولمذكَّره لفظ منه على غير بنائه، كما في حمراء وصفراء وعوراء، فالمذكَّر منها على وزن أفعل أحمر وأصفر وأعور، وجميع ما جاء على هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتَّأنيث، والثاني منه ما يجيء اسماً وليس له مذكر اشتق له من لفظه. نحو: صحراء طرفاء خُنفساء وقُرفصاء. وما كان على هذا الوزن مضموم الأول، أو مفتوحاً ليسَ ألفه للتَّأنيث[3].

التَّذكير والتَّأنيث في المحكم:

(درع):

الدَّرْعُ: لبُوسُ الحديد، تُذكّر وتؤنث، وحكى اللّحيانيّ: دِرْعٌ سابغةٌ ودِرْعٌ سابغ، والجمع أدْرُع وأدرَاعٌ ودُروعٌ[4].

واستدلّوا على تأنيثها بقولهم: درع سابغةٌ[5]، وقال ابن الأنباري: "درع الحديد مؤنَّث. وقد ذكّر قوم فُصحاء من بني تميم الدّرع، قال: والتَّأنيث الغالبُ المعروف، والتَّذكير أقلُّهما وهو معروف، ولكنَّ الكلام درعٌ مُفاضة، ودرع سابغة وفضفاضة، وملساءُ وصُوْليَّة..."[6]، ومما يدل على التَّأنيث قول الشاعر:

([1]) البغداديّ، الأصول في النَّحو، ص410.

([2]) الجهنيّ، القضايا الصَّرفيّة والنَّحويّة بين أبي علي الفارسيّ وابن جنيّ في كتاب "الخصائص"، ص135.

([3]) البغداديّ، الأصول في النَّحو، ص411.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص8، مادة (درع)؛ وابن منظور، لسان العرب، ج8، ص81، مادة (درع).

([5]) ابن الحاجب، القصيدة الموشَّحة بالأسماء المؤنَّثة السماعيّة، تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط1، 1985، ص96.

([6]) ابن الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ص431؛ انظر: قاسم، محمد أحمد، معجم المذكَّر والمؤنَّث في اللغة العربيّة، دار العالم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1989، ص72.

ومُفَاضَةٍ زَعَفٍ كَأنَّ قَتيرَها حَدَقُ الأساوِدْ[1]

وجاءت لتدلّ على المذكَّر بقول أبي الأخزر:

مُقَلَّصاً بالدِّرْعِ ذي التَّغضُّنِ يَمْشِي العِرضْنى في الحَدِيد المُتْقَنِ[2]

وهذا يعني أنَّ الدِّرعَ إذا كان بمعنى لبس الحديد يذكَّر ويؤنَّث فقط.

ويذكر ابن الحاجب ذلك بقوله:

والعَيْنُ لِلْيَنْبُوعِ، والدّرْعُ التي هي مِنْ حَدِيْدٍ قَطُّ والقَدَمانِ[3]

إنَّ استعمال اللفظ تارةً بالتَّذكير وأخرى بالتَّأنيث كما ورد في الشواهد السابقة دليلٌ على أنهما مستعملان، لكنَّ التَّأنيث أكثر شهرةً وذيوعاً من المذكَّر بدليل قولهم والتَّأنيث الغالبُ المعروف، كما حُصِرَ التَّذكير في قبيلة واحدة وهي تميم بل جعلوها مختصة بفصحاء تميم، وهذا لا يمنع من استخدام اللفظة مذكَّرة ومؤنَّثة في البيئات اللغويّة الأخرى؛ لذلك يمكننا القول إنَّها لفظة تدخل في باب الأنماط الاختياريّة المستعملة وإن فاقت إحداها الأخرى في الاستعمال.

(ذَرَعَ):

الذِّراعُ: ما بين طَرَفِ المِرْفَقِ إلى طَرَفِ الإصْبع الوُسْطى، أنثى وقد تُذكَّر[4]

والذّراعُ: مؤنَّثة: وقد ذكَّره بعضهم، اللغة الجيدة التَّأنيث[5]وذكرت بعض المصادر أنَّ

([1]) ابن الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ص431.

([2]) قاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث في اللغة العربيّة، ص72.

([3]) ابن الحاجب، القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنَّثة السماعية، ص96.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم والمحيط الأعظم، ج2، ص77، مادة (ذرع)؛ وابن منظور، لسان العرب، ج8، ص93، مادة (ذرع).

([5]) السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث ص121.

الذّراع أنثى، وقد ذكّرهما بعضُ بني عُكْل[1] وتصغيرها: (ذُرَيّعة) وربما قالوا: (ذُريّع) والهاء في التصغير أجود[2].

واستُشْهِدَ على التَّأنيث بقول الشاعر:

أرمي عليها رمي فرع اجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ والإصبعُ[3]

وبقوله (ثلاثُ أذرع) دليل على أنَّ ذراع مؤنَّث فخالف بين العدد ومعدوده، حيث ذكَّر العدد لأنَّ المعدود أذرع مؤنث.

وقد استهشد المعرِّي للهجة عُكْل بقول الشاعر:

ومهيجُ هيجاء يَبْلُغ رمْحـــه صفَّ العِدى والرُّمْحَ خمسة أذرع[4]

والقول هنا (خمسة أذرعٍ) خلاف للسابق، فقد أنَّث العدد (خمسة) على اعتبار أن المعدود (أذرع) مُذَكَّر، وكان الحكم على التَّأنيث بأنَّه الأجود بقول الجندي "إنَّ التَّأنيث أجود"[5].

والقول في هذه اللفظة كسابقتها، فقد دلت الشواهد على استخدام هذه اللفظة تارة مؤنَّثة، وأخرى مذكَّرة لتؤدِّي المعنى ذاته، وفي نسبة الصِّيغة المذكَّرة إلى بعض تميم دليل على أنّ الصِّيغة المؤنَّثة أكثر شهرةً من المذكَّرة، وهذا لا يمنع من القول بأنَّها نمطاً اختياريَّاً استخدمه العرب، وإن اشتهرت الصِّيغة المؤنَّثة عندهم أكثر من التَّذكير.

([1]) ابن الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ص371، وابن الحاجب، القصيدة الموشحة، ص87، الجندي، اللهجات العربيّة، ص634، وقاسم، معجم المذكَّر المؤنَّث، ص77، برهوم، مسألة المذكَّر والمؤنَّث، ص27.

([2]) ابن الحاجب، القصيدة الموشحة، ص87، والجندي، اللهجات العربيّة، ص634، برهوم مسألة المذكَّر والمؤنَّث، ص27.

([3]) السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث، ص121، وانظر: الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ص371، والجندي، اللهجات العربيّة، ص634.

([4]) الجندي، اللهجات العربيّة، ص634.

([5]) الجندي، اللهجات العربيّة، ص634.

(سِكينَ):

السِّكِّين: المُدْية، يُذكّر ويؤنَّث، قال الشَّاعر:

فعيَّث في السَّنام غَداة قُرٍّ بسكِّين مُوَثَّقةِ النِّصابِ

وهذا مثال على التَّأنيث أما التَّذكير فيمثّله قول أبي ذؤيب الهذلي:

يُرَى ناصِحاً فيما بدا وإذا خلا فذلك سِكِّينٌ على الحَلْقِ حاذِقُ.

وقال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنيث السِّكّيْن، وقال ثعلب: قد سَمِعَهُ الفرَّاء. والسِّكِّينةُ: لُغةٌ في السِّكين، قال الشاعر:

سكِّينةٌ من طَبْع سَيْفِ عَمرو نِصَابُها مِنْ قَرْنِ تَيْسٍ بَرِّى[1]

وذكر الجندي قول الفرَّاء: السِّكِّينُ: ذكرٌ، وربَّما أُنِّثَ في الشعر ويشير إلى تأنيثها ضرورة[2]. وقد عدَّها ابن سيده لغةً، ،هذا يعني أنها ليسَت ضرورة في الشعر وإنما هي نمطاً اختياريًّا مستعملاً وردت في الشواهد الشعريّة؛ ولربّما كان التَّأنيث أقل من التَّذكير في الشهرة، وعدم نسبتهما إلى لهجة أو قبيلة بعينها دليل قاطعٌ على أنَّ السِّكِّينَ بالتَّذكير والتَّأنيث لفظ مُستخدمٌ في البيئة اللُّغويّةِ، وعليه فهي نمطاً اختياريًّا مستخدماً ترد مذكَّرة تارةً ومؤنَّثة تارةً أخرى.

(طرق):

الطَّريقُ: السَّبيلُ، تُذكَّرُ وتُؤَنَّثُ[3]؛ وتقولُ: الطريقُ الأعظمُ والطريقُ العظمى[4]، ودليل التَّذكير قوله تعالى: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: 70]، وقول زياد الأعجم:

إنَّ المُرُوءَةَ والسَّماحَةَ ضُمِّنَا قَبْرَاً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيْقِ الوَاضِحِ

([1]) ابن سيده، المُحْكَم المحيط الأعظم، ج6، ص718–719، وابن منظور، لسان العرب، ج13، ص218، وانظر: السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث، ص168، وقاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث، ص99.

([2]) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ص614.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص273، مادة (طرف)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص215، مادة (طرف).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص215؛ قاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث، ص122.

ودليل التَّأنيث قولهم: طريقٌ واضحة، والطريقُ الوسطى، وقول ابن قيس الرّقيات:

إذا مِتُّ لم يُوصل صَديقٌ ولم تَقُمْ طَريقٌ إلى المعروف أنت منارُها[1]

وهذه الشَّواهد تؤكِّد لنا بشكل قاطع أنَّ لفظة الطريق المستخدمة مذكَّرة تارة ومؤنَّثة أخرى، صيغة مستعملة بكثرة ومعناها واحد، وهو (السبيل)، فهي من الأنماط الاختياريّة وقد وردت بصيغة المؤنَّثة منسوبة لأهل الحجاز، والصِّيغة المذكَّرة لأهل نجد[2]، كما نُسِبَتْ الصِّيغة المذكَّرة إلى تميم[3]. وبغض النَّظر عن نسبتها، فهذا لا يمنع من اعتبارها نمطٌ من الأنماط الاختياريّة المستخدمة في البيئة اللغويّة.

(عنق):

العُنُق: وُصْلَةُ ما بين الرَّأس والجَسَدْ، يُذكَّرُ ويؤنَّث، والتَّذكيرُ أغلب. وقِيلَ مَنْ ثَقَّلَ أنَّث ومن خفَّفَ ذَكَّرَ[4]، ويذكر السجستاني: العُنُقُ: مُذكَّرُ. وزَعَمَ الأصمعيّ أنَّه لا يَعْرِفُ التَّأنيثَ فيه وذلك الكلام المشهورُ، وزعم أبو زيدٍ أنّهُ يؤنَّث ويُذكَّر[5]، وذكر الأنباري قول الفرَّاء: هي مؤنَّثة في أهل الحجاز، يقولون: ثلاثُ أعناقٍ، ويُصَغِّرونها عُنَيْقَةٌ. قال: وغيرهم يقولون: هذا عُنُقٌ، ويُحقِّرونه فيقولون: هذا عُنَيْقٌ طويل وأنشدَ لأبي النَّجْمِ:

في شَرْطَمٍ هادٍ وعُنْقٍ عَرْطَلِ[6]

([1]) ابن الحاجب، القصيدة الموشحة، ص116-117.

([2]) الجندي، اللهجات العربيّة، ص626.

([3]) برهوم، مسألة المذكَّر والمؤنَّث، ص29.

([4]) ابن سيده، المُحْكَم، ج1، ص220، مادة (عنق)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص271، مادة (عنق).

([5]) السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث، ص111-112.

([6]) الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ص360؛ ابن الحاجب، القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنَّثة، ص118؛ انظر: الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ص636، وقاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث ص140.

وذكر عيسى برهومة "أنَّ تميمُ وربيعة يقولون: هو العُنْقُ بضم العين وإسكان النون، وأهل الحجاز يقولون: هي العُنُقُ بضم العين والنون، ويؤنثون، وبنو أسد يقولون: هو العنُق بضم العين والنون ويذكِّرون"[1].

وقول ابن سيده بأنَّ التَّذكير أغلبُ يعني أن الصِّيغة المذكَّرة أكثر استخداماً وشهرةً من الصِّيغة المؤنَّثة، وعلى الرّغم من قلّة استخدام الصِّيغة المؤنَّثة يمكننا اعتبارهما صيغتين اختياريتين جاءتا لتؤديا المعنى نفسه، وإن نُسِبَ التَّأنيث إلى الحجازيين والتَّذكير إلى غيرهم.

(فلك):

الفُلْكُ: السَّفينةُ، يُذكَّر ويؤنَّث وتقع على الواحد والاثنين والجمع[2].

والفَلْكُ: واحدٌ، مُذكَّرٌ، ومُؤنَثٌ، وجمع. كلُّ ذلك يُقالُ. قالَ عز وجل: (والفُلْكُ التي تجري) [البقرة: 164]، فأنَّثَ، وقال تعالى أيضاً: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: 119] فذكَّر. وقال: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ﴾ [النحل: 16][3].

ومن الممكن أن يكون التَّذكير هنا على معنى الركب، والتَّأنيث على معنى السفينة[4].

وعلى ذلك يمكننا القول إنّهما من الأنماط الاختياريّة، وإنْ قيل بأنَّ تذكيرها وتأنيثها حملٌ على المعنى المراد منه، إلَّا أنَّهما استخدما في معنى واحد، لاسيَّما في البيئة اللغويّة الواحدة؛ لذلك تدخلان ضمن الأنماط الاختياريّة.

([1]) برهوم، مسألة المذكَّر والمؤنَّث في اللغة والنَّحو، ص30.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج7، ص40، مادة (فلك)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص478، مادة (فلك).

([3]) ابن منظور لسان العرب، ج10، ص478، مادة (فلك)؛ السجستاني المذكَّر والمؤنَّث، ص173.

([4]) قاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث في اللغة، ص153، وانظر: اللقاني، رشيدة عبد الحميد، التأنيث التأنيث في العربيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1990م، ص69.

(لَسَنَ):

اللِّسَانُ: المِقْوَل، يُذكّر ويُؤنَّث، والجمعُ ألْسنَةٌ فيمن ذكّر، وألْسُنٌ فيمن أنّث[1].

والتَّذكير أكثر. وهو في القرآن مُذكَّر كما في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: 12][2].

وقال اللّحيانيُّ: اللِّسانُ في الكلام يُذكَّرُ ويُؤَنَّثُ، يُقَالُ: إن لِسَانَ الناسِ لَحَسَنَةٌ وَحَسَنٌ، أي ثناؤهم[3].

وأمّا من أنَّث اللسان فيقولُ: ثلاثُ ألْسُن؛ وذلك معروفٌ في الكلام: قال العَجَّاجُ:

أو تَلْحَجَ الأَلْسُنُ فينا مَلْحَجا[4]

وهنا استخدم الألسن جمعُ لمن جعل اللِّسان مؤنثاً، والشاهد على التَّذكير يمثله قول الحطيئة:

نَدِمْتُ على لسانٍ فاتَ مِنِّي وَدِدْتُ بأَنَّهُ في جَوْنِ عِكْمِ[5]

وهنا جاء لفظ لسانٍ مذكّراً مفرداً.

وعلى ذلك قد يحتكمُ التَّأنيث والتَّذكير إلى المعنى المراد منه، غير أنَّ اللِّسان بمعنى (المِقَوَل) جاء تارة مذكراً وأخرى مؤنثاً، وهذا يعني أنَّهما من الصِّيغ الاختياريّة التي استخدمت في البيئة اللغويّة، وعند وصف التَّذكير بأنه أكثر دليل على اشتهار المذكَّر في هذه اللفظة أكثر من المؤنَّث.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8)، ص497، مادة (لسن).

([2]) اللقاني، التَّأنيث في العربيّة، ص68.

([3]) ابن سيده، المُحْكَم، ج8، ص497، مادة (لسن)، ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص385، مادة (لسن).

([4]) السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث، ص113.

([5]) السجستاني، المذكَّر والمؤنَّث، ص113.

(قلم):

القُلَّام: بالتشديد ضَرْبٌ من الحَمْض، يُذكّرُ ويؤنث[1]. وقيل: هي القاقُلَّى. وقال أبو حنيفة: قال شُبيل بن عَزْرة: القُلّام مثل الأشنان، إلا أنَّ القُلام أعظم[2].

إلا أنَّ استخدام لفظ القلّام المشددة مرة مذكَّرة، وأخرى مؤنَّثة، والمعنى واحد، وقد تساوتا في الاستعمال دليلٌ على أنَّهما نمطان اختياريَّان استعملا جنباً إلى جنبٍ في البيئة اللغويّة.

إنَّ هذه الألفاظ تؤكِّد لنا أنَّ التَّذكير والتَّأنيث في كثير من المواضع، يُعدُّ من الصيغ الاختيارية، لاسيّما أن هذه الألفاظ قد ورد بعضها في القرآن الكريم تارةً مذكَّرة وأخرى مؤنَّثة، ومثل ذلك في الشَّواهد الشعريّة بالرغم من اشتهار التَّذكير في بعضها أكثر من التَّأنيث، والعكس في بعضها الآخر.

وهذه الألفاظ قد تعاورت ونابت إحداهما عن الأخرى لتؤدي المعنى ذاته؛ لذلك لا يمكننا إخراج هذه الألفاظ من حيز الاستعمال اللغوي سواءَ نُسبت إلى قبيلة بعينها أم لم تنسب. وفي النهاية، هي نمطٌ اختياريٌّ مستخدم في البيئة اللغوية.

([1]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص438، مادة (قلم)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص490، مادة (قلم)؛ انظر: قاسم، معجم المذكَّر والمؤنَّث، ص161.

([2]) ابن سيده، المُحْكَم، ج6، ص438، مادة (قلم)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص490، مادة (قلم).

الخاتمة:

لقد تناولت في هذه الدراسة "الأنماط اللغويّة الاختياريّة دراسة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده، وخرجت بجملةٍ من النتائج المتمثِّلة في الآتي:

1- يُعدُّ معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم" لابن سيده، من المُعجمات القيِّمة في مجال اللغة، فكان ديواناً للشَّواهد والأمثلة المختلفة على الظواهر الصَّوتيّة والصَّرفيّة، فكان له منهجٌ واضحٌ في رصد الألفاظ ومحاولة تفسيره لها، وبذلك فقد شكَّل المعجم مصدراً مهمَّاً لمن جاءَ بعده من العلماء، وعليه يمكن القول: بأنَّ معجم المُحْكَم والمحيط الأعظم يمثِّلُ دعامة أساسيّة في الفكر المعجمي، الذي تجاوز حدود اللفظ والمعنى، إلى الجمع بين المسائل اللغويّة والدِّلاليّة.

2- لقد بيَّنت الدراسة أنَّ الأنماط الاختياريّة شائعة في العربيّة، إمَّا بسبب تداخل اللهجات، أو للتقارب الصوتي بين الأصوات، أو بسبب التطورات الصوتيّة والتاريخيّة، بحيث يتعاقب اللفظان على معنى واحد، ويشيعان في البيئة الواحدة معاً.

3- لقد نظر العلماء إلى بعض الأنماط الاختياريّة من منظور معياري؛ أي أنَّ هنالك أصلاً وفرعاً، ولكنَّ شيوع النَّمطين جعل من وصفهما في الاستعمال ذا طابعٍ وصفيٍّ، مع الإشارة إلى مسألة قلّة الشيوع أو كثرته، غير أنَّ هذه القلّة أو الكثرة لا تنفي وجود الاستعمالين معاً.

4- إنَّ مطالعتنا للمسائل اللغويّة في معجم "المُحْكَم والمحيط الأعظم"، أثبتت لنا مقولة ابن جنيّ المشتهرة، بأنَّ العربيّ يوجد في لسانه ولهجته نمطان لغويان مختلفان، فيكونان لغة له ولقبيلته، وإن كانت إحدى الأنماط قد انحدرت إليه من قبيلة أخرى.

5- لقد عزَّز القرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الشعر العربيّ بما فيه من أمثلة، مسألة الأنماط الاختيارية، فقد كانت القراءات، وحتَّى الشعر مرآة لتعدُّد الأنماط اللغويّة في البيئة الواحدة.

6- يمكن القول إنَّ هذه الأنماط الاختياريّة تُعدُّ وجهاً من التداوليّة اللغويّة التي تتخذُ من المعنى معياراً في الحكم على صحة الاستعمال، فبعض الأنماط

اللغويّة شاعت بسبب تداولها إلى جانب نمط قياسيّ، وأصبحت رديفاً لهذا النَّمط بسبب شيوعها في الاستعمال.

المصادر والمراجع

أحمد، محمَّد نايل، (1992م)، التَّعاقب، **مجلة مجمع اللُّغة العربيّة**، القاهرة، ج70، ص256.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر.

أنيس، إبراهيم، (1965م)، **في اللَّهجات العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (1982م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

الإشبيلي، ابن عصفور (ت669هـ)، (1996م)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1.

أمين، محمَّد شوقي، (1975م)، في معاني الأفعال: المزيد بالضمير كالمجرَّد في الأفعال الثلاثيّة المتعدّية، **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، القاهرة، ج35، ص113.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، (1986م)، **المذكَّر والمؤنَّث**، تحقيق طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ط2.

الأندلسي، أبو حيَّان (ت754هـ)، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، مصوَّرة عن طبعة مكتبة السعادة، القاهرة.

برجشتراسر (ت1932م)، (1982م)، **التطور النَّحوي للغة العربية**، قدَّمه وعلَّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض.

برهومة، عيسى عودة موسى، (1998م)، **مسألة المذكَّر والمؤنَّث في اللغة والنحو**، رسالة ماجستير، إشراف محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك.

بروكلمان، (1957م)، **فقه اللُّغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التوَّاب، جامعة الرياض.

ابن بَشْكوال (ت578هـ)، (1989م)، **الصلة**، ط1، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبناني، لبنان.

البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النَّحوي (ت316هـ)، (1988م)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

البكوش، الطيب، (1987م)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط2، تقديم: صالح القرمادي.

توفيق، أسعد، (1990م)، **صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

الجنابي، أحمد نصيف، **المقصور والممدود لابن ولَّاد وأثره في الحركة اللغوية**، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد– الأردن.

الجندي، أحمد علم الدين، (1977م)، "التَّعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصّرفي"، **مجلة مجمع اللُّغة العربيّة**، ج39، ص113.

الجندي، أحمد علم الدِّين، (1983م)، **اللَّهجات العربيّة في التراث**، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس، ليبيا.

الجندي، أحمد علم الدَّين، (1973م)، دراسة في صيغتي (فعل) و(أفعل)، **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، القاهرة، ج31، ص108.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (2001م)، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1985م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

الجهني، عبد الرحمن بن عودة بن صالح (2010م)، **القضايا الصَّرفيّة والنَّحويّة بين أبي علي الفارسيّ وابن جنيّ في كتاب "الخصائص"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

ابن الحاجب، (1985م)، **القصيدة الموشَّحة بالأسماء المؤنَّثة السماعيّة**، تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء– الأردن، ط1.

حسين، محمَّد شرف، (1978م)، "القلب المكاني في اللغة العربيّة"، **مجلة مجمع اللغة**، العدد 41، ص112.

حمادي، محمد ضاري، (1982م)، التَّذكير والتَّأنيث في العربيّة بين العلامة والاستعمال، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، بغداد، ج2 ، 3، مجلد 33، ص297.

الحملاوي، أحمد (ت1351هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.

الحموز، عبد الفتاح، (1986م)، **ظاهرة القلب المكاني في العربيّة**، دار عمّار، عمَّان، ط1.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ)، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ)، (1993م)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1990م)، **الحجة في القراءَات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5.

الخرشة، ليث جمال، (2008م)، **توجيه القراءات القرآنية الواردة في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للهمذاني، إشراف الدكتور عبد القادر مرعي، رسالة ماجستير، مؤتة.

خريسات، محمَّد أحمد هويمل، (2009م)، **النمط اللغويّ بين القاعدة الصَّرفيّة والتداول الاستعمالي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة.

ابن خلّكان، شمس الدين أحمد بن محمَّد بن أبي بكر (ت1282هـ)، (1970م)، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت– لبنان.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993م)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي، كتابٌ منشور، ط1.

ابن دريد، محمَّد بن الحسن (ت321هـ)، (1345هـ)، **جمهرة اللغة**، دائرة المطبوعات، حيدر آباد، ط1.

أبو الرُّب، محمد عبد الله، (2009م)، الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية، **المجلة الأردنيّة في اللُّغة العربيّة وآدابها**، المجلد 5، العدد3، ص186.

الربطة، نايل، (2008م)، **تداخل اللُّغات في العربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الزَّبيدي، محمَّد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)، (1890م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت.

الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، (1993م)، **الإبدال والمعاقبة والنَّظائر**، تحقيق: عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت.

الزِّركْلي، خير الدين (ت1396هـ)، (1984م)، **الأعلام**، ط6، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان.

السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت250هـ)، (1997م)، **المذكَّر والمؤنَّث**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق– سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، ط1.

السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت250هـ)، (1979م)، **فعلت وأفعلت**، تحقيق وشرح: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت.

السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمَّد المعافري (ت524هـ)، (1975م)، **الأفعال**، تحقيق: حسين محمَّد شرف، مراجعة: محمَّد مهدي علَّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

ابن السِّكيت، أبو يوسف يعقوب (ت246هـ)، (1978م)، **الإبدال**، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة علي النَّجدي ناصف، القاهرة.

ابن السِّكيت، أبو يوسف يعقوب (ت246هـ)، (د.ت)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط3.

سيبويه، بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت161هـ)، (1991م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، (2000م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، (د.ت)، **المخصَّص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، (2010م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة خاصة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ودار النوادر الكويتية، الكويت.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت911هـ)، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت911هـ)، (1986م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا.

شاهين، عبد الصبور، (1980م)، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شواهنة، سعيد محمد، (2007م)، **القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين**، مؤسسة الورّاق، عمان.

الصفدي، صلاح الدين، (ت764هـ)، (1911م)، **نكت الهميان في نُكَتِ العُمْيان**، تحقيق: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر.

الضبيّ، أحمد بن يحيى (ت794هـ)، (1989م)، **بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.

عبابنة، يحيى، (2000م)، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة**، ط1، دار الشروق، عمان– الأردن.

عبابنة، يحيى، (2013م)، **القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة**، دار الكتاب الثقافي.

عبد التواب، رمضان، (1987م)، **فصول في فقه اللغة**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1992م)، **مشكلة الهمزة في العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الغفار، هلال (2004م)، **العربية خصائصها وسماتها**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5.
عبد الغفار، هلال، (1993م)، **اللهجات العربية نشأة وتطوراً**، مطبعة الجبلاوي، مكتبة وهبة، القاهرة.
عضيمة، محمَّد عبد الخالق، (1962م)، **المغني في تصريف الأفعال**، دار الحديث، ط3.
العُكْبُري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت616هـ)، (1995م)، **اللُّباب في عِلل البناء والإعراب**، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق- سورية، ط1.
عمايرة، إسماعيل أحمد، (1986م)، **ظاهرة التَّأنيث بين اللغة العربيّة واللغات السَّامية، دراسة لغوية تأصيليَّة**، مركز الكتاب العلمي، عمان- الأردن، ط1.
العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (855هـ)، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد.
آل غنيم، صالحة، (1985م)، **اللَّهجات في الكتاب لسيبويه**، دار المدني، ط1.
الفاخري، صالح سليم عبد القادر (2007م)، **تصريف الأفعال والمصادر المشتقة**، مؤسسة الثقافة الجامعيّة، الإسكندرية.
ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت395هـ)، (1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، ط1.
الفارسيّ، أبو علي (ت377هـ)، (1981م)، **التكملة**، تحقيق: كاظم بحر المرجان دار عالم الكتب، بيروت.
الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1955م)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، ط1، دار الكتب، مصر.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت175هـ)، (1409هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة دار الهجرة، إيران.

الفرَّايـة، نضـال، (2003م)، **الأنمـاط اللغويّـة النـادرة– دراسـة تحليليّـة فـي نـوادر اللّحياني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الفيروزآبـادي، مجـد الـدِّين، (ت817هـ)، (د.ت)، **القـاموس المحـيط**، دار المعرفـة، بيروت– لبنان.

قاسم، محمد أحمد، (1989م)، **معجم المذكَّر والمؤنَّث في اللغة العربيّة**، دار العالم للملايين، بيروت– لبنان، ط1.

القـالي، أبـو علـي إسـماعيل بـن القاسـم (ت356هـ)، (د.ت)، **الأمـالي**، دار الكتـب العلمية، بيروت– لبنان.

القالي، أبو علي، إسماعيل بن القاسم (ت356هـ)، (1999م)، **المقصور والممدود**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن القطَّـاع، أبـو القاسم، علـي بـن جعفر السَّعدي (ت515هـ)، (1983م)، **الأفعـال**، عالم الكتب.

الكاتب، ابن التَّسْتري (ت361هـ)، (1983م)، **المذكَّر والمؤنَّث**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1.

كفاوين، منصور؛ النعانعة، إبراهيم، (2012م)، التَّعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربيّة دراسة في ضوء علم اللغة الحديثة، **المجلّة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها**، مجلة علمية عالمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، مجلد (7)، عدد (1)، 2012م، ص151–152.

الكناعنة، عبدالله محمد، (1997م)، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية**، دراسة لغوية، وزارة الثقافة، عمان.

اللقاني، رشيدة عبد الحميد، (1990م)، **التأنيث في العربيّة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية– مصر.

الليثي، أحمد عبد اللطيف محمود، (1991م)، **حول كتاب شرح المقصور والممدود لابن دريد**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، (1985م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط2.

ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدَّين محمد بن عبد الله بن محمد (ت702هـ)، (2000م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوّض وعلي أحمد عبد الجواد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

المبرّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف الإسلامية، القاهرة، الكتاب السادس.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن عباس، (ت324هـ)، (1980م)، **السبعة في القراءَات القرآنية**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة.

محسين، محمد سالم، (1986م)، **المقتبس من اللَّهجات العربية والقرآنيّة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

محمد خان، (2003م)، **اللهجات العربيّة والقراءات القرآنية ودراسة في البحر المحيط**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2.

مزبان، علي حسن، (2003م)، **القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم**، دار شموع الثقافة، ط1.

مصاروة، جزاء، (2009م)، الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربيّة، **مجلة حوليات آداب عين شمس**، مجلد 37، ص75.

المطلبي، غالب فاضل، (1978م)، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحَّدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، **سلسلة دراسات** (155).

المغربي، ابن سعيد (ت685هـ)، (د.ت)، **المُغرب في حُلى المغرب**، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة.

المنصوري، علي جابر الخفاجي، (2002م)، وعلاء هاشم، **التطبيق الصرفي في– تعريف الأسماء– تعريف الأفعال**، الدار العلمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر، عمان– الأردن، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم (ت324هـ)، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

نبهان، عبد الإله، (1995م)، **بحوث في اللغة والنَّحو والبلاغة**، مطبعة اليمامة، حمص، ط1.

نصار، حسين، (1988م)، **المعجم العربي، نشأته وتطوُّره**، دار مصر للطباعة، ط4.

النعيمي، عبد الكريم، (1984م)، **ابن سيده**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد– العراق.

النواصرة، توفيق لافي، (2011م)، **الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث**، ط1، دار جليس الزمان، عمان.

الوشاء، أبو الطيب (ت325هـ)، (1979م)، **الممدود والمقصور**، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر.

ابن يعيش، موفَّق الدِّين يعيش بن علي (ت643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصَّل**، عالم الكتب، بيروت، ط9.

المعلومات الشخصية

الاسم: عُلا أحمد حسين السحيمات

التخصص: الدراسات اللغوية

الكلية: الآداب

العنوان: الكرك